تمهيد

تعتبر المشروعات الصغيرة المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات للافراد وهى تلعب دورا أساسيا في استراتجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وتمثل جزءا كبيرا ومهما في قطاع الإنتاج في مختلف هذه الدول سواء ً المتقدمة أو النامية في ظل حاجة الدول في مواجهة البطالة التي تتصاعد حدتها. وتبدو أهمية المشروعات الصغيرة لدورها المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو المتوازن.

إن أهم ما يميز هذه المشروعات قدرتها على استيعاب شريحة عريضة من اليد العاملة مهما تباينت مؤهلاتها. وتمثل القوى المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة. لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالتمويل الأصغر بالسودان نتيجة الشعور باهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات الصغيرة في عملية النمو الاقتصادي. ولاشك أن الجهاز المصرفي يلعب دورا مهما في تمويل المشروعات الصغيرة حسب موجهات البنك المركزي انطلاقا من مساعيه الرامية إلى تعزيز دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر ولقد وضع بنك السودان المركزي رؤية مستقبلية لإنشاء وحدة تمويل أصغر لرسم سياسات تشجيع التمويل الأصغر. لاشك أن هنالك جهودا بذلت في تمويل هذه المشروعات الصغيرة في السودان إلا أنها دون الطموحات المرجؤ ة. تأتى هذه الدراسة لمعرفة التجربة السودانية فى تمويل المشروعات الصغيرة . كذلك تتناول السياسات الاقتصادية في تمويل هذه المشروعات بناءا على ما سبق فان هذه الدراسة تهتم بالدور الذي يمكن أن تساهم به هذه المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة الفقر المجتمعي .

إن الاهتمام بالتمويل الأصغر خاصة من قبل المصارف والمؤسسات المانحة له سوف يساعد كثيرا فى تحقيق العدالة والكفاية التي اهتمت بها المبادئ الأساسية للاقتصاد الاسلامى.

وبما أن غالبية السكن من ذوى الدخل المحدود ويمتلكون مهارات وينقصهم رأس المال فأصبح لزاما على المؤسسات توفير التمويل الازم ليتم الاستغلال الأمثل للموارد.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الاجابه على بعض التساؤلات التى تمثلت فى الاتى:-

1-ماهو اثر تكلفة الخدمة والمعاملة المصرفية لتمويل المشروعات الصغرى تمويلا كاملا؟

2- هل عدم منح التمويل لقلة الضمات المقدمة لتمويل لهذه المشروعات الصغرى ؟

3- كيف يؤثر عدم استقرار السياسة النقدية والتمويلية على اداء القطاع المصرفى.؟

4-هل البنوك تتجاهل مفهوم التنمية المستدامة فى اطار الاقتصاد الكلى للدولة؟

أهميه البحث:

تنبع أهمية الدراسة من خلال دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة اذ يتوقع منه أن يكون له دور في النمو الاقتصادي بخلق الوظائف ومكافحه البطالة.علما بان هنالك دراسات سابقه تطرقت إلى المشروعات الصغرى من جوانب مختلفة ولم تتناول دور البنوك فى التمويل الأصغر في معالجة الفقر المجتمعي مما يكسب الموضوع أهمية البحث. حيث يمثل الجهاز المصرفى القاعدة الاساسية التى ترتكز عليها عملية النمو الاقتصادى .

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى:-

1- معرفه الدور الذي يمكن ان تلعبه المشروعات الصغرى للحد من ظاهرة الفقر والبطالة .

2- ومعرفه التجارب العالمية وأفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر والتي حققت متطلبات الاستدامة والأثر الاجتماعي والاقتصادي في حياة المستهدفين.

3- اثر سياسات بنك السودان المركزى على استقرار وسلامة الجهاز المصرفى.

4- ومعرفه الأهداف الرئيسية للبنوك في تحقيق العدالة بين أطراف العملية المصرفية والسعي لتحقيق التنمية والنهضة ألاقتصاديه والتوازن الاجتماعي عن طريق التمويل الاصغر.

فرضيات البحث كالاتى:-

1/ارتفاع حجم مخاطر تمويل المشروعات الصغرى يؤدى إلى ضعف إقبال المصارف على تمويلها.

2/توجد علاقة بين عدم كفاية الضمانات و تراجع حجم التمويل المقدم للتمويل الأصغر .

3/ الالتزام بتنفيذ ادوات السياسة النقدية والتمويلية للتمويل الأصغر يؤدى إلى استغلال نسبة التمويل الأصغر مما يساعد في معالجه الفقر والبطالة.

4/تعد المشروعات الصغرى ضرورة لمعالجة الفقر والبطالة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة.

منهجية البحث:

- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
- المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.
- المنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفرضيات.
- المنهج الاحصائى لمعالجه البيانات إحصائيا.

هيكل البحث:

قسمت الدراسة إلى فصل الإطار المنهجىو اربعة فصول اشتمل الإطار المنهجى على التمهيد والدراسات السابقة .أما الفصل الاطار النظرى عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والفصل الثاني الواقع التمويلي للمشروعات الصغيرة أما الفصل الثالث عن بنك السودان المركزى والفصل الرابع الجهاز المصرفى السودانى. بينما احتوت الخاتمة على نتائج البحث والتوصيات والدراسات المستقبلية.

مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات كالاتى:

البيانات الأولية: من خلال الاستبيان

البيانات الثانوية:من المراجع والدوريات العلمية والندوات والمنشورات والبحوث والتقارير ومواقع الانترنت.

محددات البحث:

-حدود البحث المكانية: جمهورية السودان- القطاع المصرفى

-حدود البحث الزمانية:الفترة 2007 الى2012.

الدراسات السابقة

1-دراسة داليا عمر الأمين الحاج:[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في لقدر ة المحدودة للمشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل من البنوك بالإضافة إلى انخفاض مستوى الحوافز والإعفاءات الضريبية الخاصة بالاستثمار الممنوح للمشروعات الصغيرة .

لقد خرجت الدراسة بعده نتائج أهمها إن المشاريع الصغيرة لها دور في بناء وتنميه البيه ألاقتصاديه للدولة إذا ما أعطيت الاهتمام والمتابعة الكافية لها .

لقد أوصت الدراسة بعده توصيات أهمها إعطاء المشاريع الصغيرة أهمية اكبر من المعطاة لها. وكانت الدراسة فى العام2009 .بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

2-دراسة على محمد على أرباب:[2]

هدفت الدراسة إلى تقييم حجم التمويل الذي تم تقديمه بواسطة الجهاز المصرفي وهدفت الدراسة أيضا إلى الوصول إلى الأسباب التي تودي إلى التعثر. وكانت النتائج ان البنوك تلعب دورا هاما في إيجاد التمويل للازم لجلب المزيد من الاستثمارات والمدخرات من الفئات ألاقتصاديه ذات الفائض المالي لذا يمكن أن تساهم في إيجاد التمويل ألازم والكافي إلى صغار المنتجين الحرفين . وكانت الدراسة فى العام 2004. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

---

[1] داليا عمر الأمين الحاج بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009

[2] على محمد دياب تمويل صغار المنتجين والحرفيين دراسة مقارنه بين التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي السوداني والمقدم بواسطة برنامج الأمم المتحدة للترقية الحضرية. جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا كليه الدراسات العليا ماجستير دراسات مصرفيه2004م

3-دراسة مشيره الماحي على محمد:[1]

تتمثل مشكلة البحث في معرفة مدى مساهمة التمويل الأصغر في زيادة أرباح والادخار والاستثمار وكانت أهم نتائج الدراسة انه تفرض البنوك على العملاء ضمانات بقيمه مبالغ التمويل قد لاستطيع العميل توفيرها كما إن هذا الضمان فقط يحفظ للبنك حقوقه

وكانت أهم توصيات الدراسة انه يجب على البنك إلغاء ما يسمى بتامين التمويل الأصغر ذلك لأنه عب اضافى على العميل. وكانت الدراسة فى العام2012. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

4-دراسة الصادق عيسى البشير عمر:[2]

هدفت الدراسة التي تحقق عده أهداف منها المشاكل والصعوبات التي تواجه المصارف السودانية في سبيل توفير خدمة التمويل الأصغر والتوصل إلى حلول لمواجهة هذه الصعوبات .

توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها الضمان الشخصي يعتبر من محددات منح التمويل الأصغر من قبل المصارف.

أوصت الدراسة بان تعمل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على تفعيل الضمانات غير التقليدية بجانب الضمان الشخصي . كانت هذه الدراسة فى العام2011. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

---

(1) مشيره الماحي على محمد التمويل الأصغر وأثره على فئات المجتمع المستهدفة دراسة حاله بنك امدرمان الوطني بحث تكميلي درجه ماجستير منشور جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا2012

(2) الصادق عيسى البشير عمر بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير في المحاسبة والتمويل جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات العليا2011م

5-دراسة مشاعر عوض إدريس:[1]

تناولت الدراسة تمويل المشروعات الصغيرة باعتباره من أهم واقوي الآليات لتوفير فرص العمل وزيادة إنتاجية الفقراء في مختلف بلدان العالم .

هذا قد توصلت الدراسة إلى مجموعه مقدره من النتائج منها:

التمويل المقدم من المؤسسات المالية والمصارف التجارية المتخصصة إلى المشروعات الصغيرة ضئيل جدا عند مقارنته بالتمويل المقدم للقطاعات الأخرى مما يؤثر سلبا على استمرارية المشروعات .وكانت الدراسة فى العام2007. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

6-دراسة صديق محمد ادم:[2]

هدفت الدراسة إلى معرفه اثر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة على البيئة الاجتماعية والاقتصادية ومعرفه دور التمويل الأصغر في محاربه الفقر والبطالة.

توصلت الدراسة إلى عده نتائج منها:

- المشاريع الصغيرة تساعد على رفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي لشريحة كبيره من المجتمع(الأسر الفقيرة)..

خرجت الدراسة بعده توصيات :

ضرورة الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة بهدف الحد من البطالة والفقر والعمل على دعم المنتجات الصغيرة وا نشاء أسواق لتسويقها. وكانت الدراسة فى العام2010. بينما تمثلت مشكلة

---

(1) مشاعر عوض إدريس بحث بعنوان اثر تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة في السودان بحث ماجستير في الدراسات المصرفية جامعه السودان2007م

(2) صديق محمد ادم بحث تكميلي لنيل درجه الماجستيرفى المحاسبة والتمويل جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا2010م

هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

7-دراسة مصطفى حسين محمد حسين:[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعليه التمويل المقدم لقطاع صغار المنتجين والحرفيين في محليه شيكان من قبل الجهاز المصرفي من خلال مؤشرات كفاية رأس المال وقت التمويل .

من أهم التوصيات التامين على أهميه البنوك في توفير التمويل لقطاع صغار المنتجين والحرفين وكانت الدراسة فى العام2007. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

8-**دراسة مريم على أنور عبدا لله:**[2]

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة في التنمية ألاقتصاديه والاجتماعية

توصلت الدراسة إلى نتائج منها مستوى العائد اقل بصوره عامه من المشروعات ذات الطبيعة الخدمية والتجارية والعلاقة بين مرونة شروط التمويل ورضاء المستفيدات على أدائها علاقة طرديه. خرجت الدراسة بعده توصيات منها التوسع في التعامل بين مختلف تمويل المشروعات الصغيرة حيث تعم الفائدة للمستنفدين. وكانت الدراسة فى العام2008. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

---

[1] مصطفى حسين محمد حسين دور البنوك في تمويل صغار المنتجين والحرفين 2007 محليه شيكان بحث ماجستير غير منشور جامعه كرد فان 2007م

[2] مريم على أنور عبدا لله دور المشروعات الصغيرة في التنمية ألاقتصاديه رسالة دكتوراه غير منشور جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا كليه الدراسات العليا2008م

9-دراسة إدريس محمد عمر الحاج:[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات المالية بمحلية الدويم في توفير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على الصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة.

توصلت الدراسة إلى عده نتائج منها إن غالبيه المشروعات الصغيرة قيد الدراسة محتاجة إلى تمويل . المدخرات الشخصية تمثل المصدر الاساسى للتمويل خرجت الدراسة بعده توصيات منها ضرورة العدالة في توزيع فرص الاقتراض. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

10-دراسة محمد عثمان الأمين:[2]

يلعب هذا القطاع دورا بارزا في اقتصاديات الدول والعديد من الدول النامية للاهتمام الذي وجده الجهاز المصرفي لكنه يواجه بمشكلة عدم كفاية التمويل وانعدام المتابعة في حالة تمويله من الجهات المصرفية السودانية مما أدى إلى فشل كثير من مشروعاته.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن :

موجهات وسياسات البنك المركزي ذات الصلة بالتمويل الأصغر يحتاج إلى أعاده نظر لذلك لا تتحفز المصارف على الالتزام بها. بينما تمثلت مشكلة هذه الدراسة فى عدم تمويل البنوك للمشروعات الصغرى حسب النسبه المقرره من بنك السودان بين عام 2007-2012.كما هدفت هذه الدراسه الى معرفة دور البنوك فى التمويل الاصغر لمعالجة الفقروالبطالة.

---

[1] إدريس محمد عمر الحاج دور المؤسسات المالية فى تمويل المشروعات الصغيرة فى السودان رسالة دكتوراه غيره منشوره.

[2] محمد عثمان الامين محمد ، بحث تكميلى لنيل درجه الماجستير فى الدراسات المصرفيه جامعه السودان للعلوم للتكنولوجيا.

المبحث الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة

1-النشأة التاريخية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

كل المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم والتي أصبحت مؤسسات عابر ة للقارات كانت بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيره في صيغة ما كان يصطلح عليه المانفاكتورة في بداية تشكيل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ،غير أن بعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسات الصغرى نشأ ت في الصين في أواخر أربعينات القرن الماضي ، وفى أوائل الخمسينيات في الولايات الأمريكية ومنتصف ستينيا ته في اليابان ، وحظيت برعاية الحكومات والمنظمات المحلية من خلال إصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور وذلك بإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم برعايتها ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التغيرات المفاجئة في أسعار عوامل الإنتاج ، وذلك بتقديم الإعانات والقروض وتعتبر اليابان في طليعة الدول الأكثر تنظيما لهذه المؤسسات في حين يعتمد الاقتصاد الصيني على المؤسسات الصغيرة التي هي محور النشاط الاقتصادي وتنتهج هذه الدول عده سياسات لدعمها تتمثل تحديدا في الإعفاء من الضرائب ووضع النظم التمويلية المساندة بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والمشورة الفنية.[1]

2-مفهوم المشروعات الصغيرة:

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع وانتشر استخدامه مؤخرا ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشاة صغيره تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب

[1] الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومى17/18ابريل2006 جامعه حسيبه بن بوعلي الجزائر.

الأعمـال والمسـتخدمين ولكنـه يشـمل كـذلك التعاونيـات ومجموعـه الإنتـاج الأسـرية أو المنزليـة .وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو الناميـة خاصـة فـي ظـل الاحتيـاج المتزايـد لتوليـد فـرص العمـل المنتجـة. وتشـير بعـض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو90% من اجمالى الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر مابين 40%-80% من اجمالى فرص العمل ، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%،51% من اجمالى الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات الأمريكية على الترتيب[1]

تباينت أراء المختصين حول تحديد مفهوم دقيق وشامل يخص الصناعات الصغيرة تمييزا لها عن بقية أنواع الصناعات الأخرى (الكبيرة ، الحرفية اليدوية ، وغيرها). على الرغم من أن مفهـوم الصـناعات الصـغيرة يحكمـه معـايير عـده أهمهـا العمـال ورأس المـال ونوعيـة التقنيـات المستخدمة في الإنتاج.

ومن حيث المفهوم العام فان جميع أنواع الصناعات تلتقي في هدف واحد هو إنتاج السلع ألازمه لإشباع الحاجات البشرية ويرى البعض بان معظم الصناعات قد بدأت حسب التسلسل التقليدي اى أنها بدأت من صناعات حرفية أو يدوية وتطورت إلى صناعات صغيره ثم نمت لتصبح صناعات متوسطة أو كبيره أو بقيت محافظه على وضعها . الان التفريق بين تلك الأنواع أمر لابد منه لان الصناعات الصغيرة تمثل مرحله متقدمه من مراحل الصناعة الحديثة بعكس الصناعات الحرفية واليدوية بمفاهيمها ألعامه والتي لا تمثل إلا مراحل تصنيع بدائيه تعتمد على وسائل إنتاجية تقليدية ومهارات فرديه متوارثة اجتماعيا.

قد يكون التمييز صحيحا عند تقسيم الصناعة إلى الأصناف الآتية:[2]

---

[1] البنك الاهلى المصري ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم141 سنه2004 النشرة الاقتصادية ،العدد الرابع ،المجلد السابع القاهرة ص 74

[2] التمويل الأصغر في السودان المفهوم والنماذج والتطبيقات. الجزء الأول.د.صالح جبريل حامد احمد ص 4

صناعات إنتاجية:

تقوم بإنتاج المكنات والآلات التي تنتج سلع الاستهلاك النهائي أو إنتاج السلع الوسيطة التي تدخل في صناعات .

صناعات استهلاكية:

وهى التي تقوم بإنتاج السلع ذات الاستهلاك .والصناعات الصغيرة تستند أساسا على مهارات تقليدية للحرفي فضلا عن خبره مهنية وجهد شخصي وقد يستعين بإفراد أسرتة أو بعمل آخرين مع استخدام بعض العدد الضرورية في ممارسة حرفته مثل النجارة والحدادة والنسيج وغيرها وهم عادة يرفضون تغيير حرفهم واكتساب مهارات جديدة.

أما الحرف اليدوية فتمثل حرفا تتم باليد مع استخدام عدد بسيطة مثل الفأس.

مما تقدم يمكن القول انه من الصعب تحديد مفهوم خاص بالصناعات الصغيرة رغم كثرة المؤتمرات والندوات المتعلق بها وحتى باعتماد المعايير التي ذكرت سابقا ، من الصعب وضع التعريف الدقيق .فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وأخر[1]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي عام متفق عليه للمشروعات الصغيرة فانه يوجد اتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات الصغيرة والتي يمكن تلخيص أهم ما اعتمد منها لتحديد المشروعات الصغيرة في الاتى:-

-استقلالية العمل والإدارة والملكية.

-وحده الإدارة والملكية كون صاحب المشروع هو مديره.

-العماله الدائمة وعدم تجاوزها 20عاملا.

[1] الصادق عيسى البشير عمر بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير في ألمحاسبه والتمويل جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات العليا2011 ص45

-محلية نشاط المشروع ونوعية التكنولوجيا المستخدمة فيه.

الولايات الأمريكية:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسات التي يعمل بها250 عامل إلى 1500 عامل ولا يزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملاين دولار.

ب- تعريف الاتحاد الاوربى:

كل منشأه (عاملة) أو تنظيم يمارس نشاط اقتصادي وقل عدد العاملين عن 100 عامل.

ج- تعريف اليابان:

- يعتمد على نوع النشاط في ظل محدودية الحصة السوقية.
- المشروعات التي يعمل بها 5 عمال فأقل.
- مشروعات التعدين التي يعمل بها (30) عامل فاقل.

د- تعريف بنك السودان المركزي:

كل مشروع نشط يبلغ تمويله10000 جنيه فاقل.

هـ - تعريف اتحاد الصناعات السوداني:

كل مشروع مرخص له ويقل عدد العاملين فيه عن 10 عمال.

جدول(1/1/1) يوضح تصنيفات المشروعات الصغير على أساس العماله

رقم	نوع المنشاة	عدد العمال
1	المنشاة متناهية الصغر	1-5 واحيانا10
2	المنشاة الصغيرة	بين11-49 واحيانا100
3	المنشاة المتوسطة	بين 50-100 واحيانا250

المصدر: صالح جبريل حامد التمويل الأصغر في السودان(الخرطوم شركه مطابع العمله السودانية المحدودة 2010)

ولقد أثار تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة جدلا واسعا في الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمرها ذلك لأنه من الصعوبة إيجاد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة ذلك لتعدد المعايير المستخدمة لتحديد هذا المفهوم ولاختلاف مدلولاتها من بلد لأخر.

واهم المعايير التي اتخذت لتحديد أو تصنيف منشاءات الأعمال والمشاريع الصغيرة تنقسم إلى معايير كميه ونوعيه:[1]

معايير كمية:

1/**معيار العماله:** وهو أكثر المعايير استخداما لسهوله الحصول على بيانات العمالة والمنشاءات الصغيرة طبقا لهذا المعيار تقع ضمن التصنيف التالي:

-منشاة أعمال أسريه (1-9) عامل.

-منشاة أعمال صغيره(10-49) عامل.

-منشاة متوسطه (50-100) عامل .

2/**معيار رأس المال** :وهو معيار اساسى وشائع أيضا باعتباره احد محددات الطاقة الإنتاجية للمنشاة ففي بعض الدول مثل دول مجلس التعاون الخليجي حددت المنشاة الصغيرة التي لا يتجاوز رأس مالها 600 ألف دولار وفى دول أسيا قد حددت المنشاة الصغيرة بتلك التي لا يتجاوز رأس مالها (35-200) ألف دولار.

3/معيار قيمه المبيعات ويعتبر مقياس صادق لمستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية.

معايير نوعية:

1/ **المعيار القانوني:** وطبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله ولاشك أن شركات الأموال غالبا ما تكون أكثر حجما من شركات الأشخاص كالمنشاءات الفردية والتوصية البسيطة وغيرها.

---

[1] داليا عمر الأمين الحاج بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009 2011 ص 30

2/ **المعيار التنظيمي:** وطبقا لهذا المعيار فان المشروع الصغير يتصف بالخصائص الآتية: الجمع بين الملكية والإدارة وصغر عدد الملاك وصغر حجم الطاقة الإنتاجية وضيق نطاق الإنتاج والتركيز على السوق المحلى أو الاعتماد على مصادر التمويل المحلى.

3/**المعيار التقني:** وطبقا له تتصف المشاريع الصغيرة باعتمادها على أساليب تقنيه بسيطة سواء في الإنتاج أو التسويق أو الإدارة.

3-الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة :

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ظاهره من الظواهر ألاقتصادية وتعتبر وسيله رئيسة من وسائل مواجهة المشكلات ألاقتصادية والاجتماعية بل تعتبر صاحبة الفتح المعلى في بزوغ الطفرة ألاقتصادية في دول نمور شرق أسيا وكذلك تحقيق النهضة الصناعية لدول أوربا إذ تمتلك هذه المشروعات لقدر ة على زيادة الإنتاجية للاقتصاد القومي لارتباطها الدينامكي مع مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.

بما أن الاقتصاد السوداني ناشئ فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون من أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف إبعادها الاجتماعية والاقتصادية فهيكل الاستثمار حاليا ملائما وكذلك في المستقبل المنظور تجد الأنشطة ألاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الفرصة متاحة لوفره الموار د وتنوعها وهنالك فرصه متاحة في السوق المحلى والعالمي للمنتجات الطبعية حسب نتائج المسح الصناعي 2005 فان المنشاءات الصغيرة في السودان تمثل 93% من مجموع المنشاءات العاملة وهذه لا محال تنتج قيمه مضافة لا يستهان بها للدخل القومي وبالتالي جل العمالة يمكن أن يتم استيعابها في المشروعات الصغيرة ويمكن توضيح أهمية الصناعات الصغيرة على توظيف حجم مهم من الايدى العاملة:تتميز الصناعات الصغيرة بكثافة اليد العاملة كون أنها تعتمد على العنصر البشرى في العملية الإنتاجية ويقدر متوسط تشغيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة ب 50% من مجموع اليد

العاملة في القطاع الخاص. كما تعتبر مصدر مهم لتوليد الناتج القومي ، فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغربية بتوليد أكثر من 30% من الناتج القومي.

مصدر للعملة الصعبة : يتطور في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعه من الصناعات تمتلك فرصه كبيره في تصدير منتجاتها نظرا لقدرتها في تحسين الجودة وتخفيض التكلفة والتكيف مع متطلبات السوق.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء نسيج صناعي متكامل حيث إنها تشكل دعم للصناعات الكبيرة من خلال مدها بالمنتجات الأولية والوسيطة الأمر الذي يحسن من كفاءة الهيكل الاقتصادي للدولة.

ونتيجة للأهمية لهذه المشروعات الصغيرة اهتمت بها كثير من الدول وأعطت لها الرعاية الكافية.

4-خصائص المشروعات الصغيرة:[1]

تتميز المشروعات الصغيرة بعدة خصائص تتمثل في الاتى:-

1/صغر حجم المتطلبات الرأسمالية(حجم الاستثمار).

2/سهوله إعداد الدراسات ألازمه للإنشاء.

3/ سرعه البدء في التشغيل.

4/لا تحتاج إلى بنيات أساسيه معقده.

5 /لا تحتاج إلى مستلزمات إنتاج معقده إلا نادرا.

6/تعتمد على الكفاءة والمهارات الشخصية بشكل اساسى.

7/لها خاصية المرونة حيث تتأثر بالظروف ألاقتصاديه .

8/الاعتماد على الخامات والعناصر المحلية بشكل اساسى .

9/ تتميز بكثافة الايدى العاملة لما لها من المرونة لذلك تستوعب عددا من الايدى العاطلة.

[1] داليا عمر الأمين الحاج ، المرجع السابق ، ص 33.

10/ ضعف القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث لذلك تحتاج إلى تمويل ورعاية مستمرة.

11/ تعتبر مغذية لبعض الصناعات المتوسطة والكبيرة (feeding sub contracting)

12/ بساطه الشكل القانوني الرسمي والذي قد يصل في بعض الأحيان إلى عدم وجود شكل رسمي في حاله المشروعات المتناهية الصغر خاصة في القطاع الاقتصادي غير المنظم.

13/الاعتماد على مالك المنشاة أو أقاربه في إدارة المنشاة.

أنواع وا إشكال المشروعات الصغيرة:

يمكن تقسيم المشروعات الصغيرة إلى نوعين من المشروعات

1/ مشروعات محدودة الحجم: وغلبا ما تكون هذه المشروعات في شكل منظمات صغيره لا توجد أمكانيةلإنمائها في المستقبل مثل بائع الزهور والمقاهي وفى هده الحالة فان مالك المشروع قد يكون راضى بمستوى وحجم الإعمال التي يديرها المشروع ويوفر له في نفس الوقت دخل مرضى من وجهه نظره.

2/مشروعا ت ذات نمو السريع:

تتميز هده المشروعات بتوافر أمكانية النمو لدى المشروع حيث يبدأ المشروع عاده بحجم إعمال صغير يعكس المقدرة المالية لمالكه ولكن مع احتمال أن يتوسع المشروع مستقبلا.مثل مكاتب الاستشارات ومكاتب الخدمات الهندسية المعمارية ومحلات الأثاثات ومحلات التطريز ومزارع الثروة الحيوانية ومعامل الألبان.

الإشكال القانونية للمشروعات الصغيرة:[1]

1–الملكية الفردية المشروع الفردي.

2–المشاركة وتكون في شكل. أ/شركه تضامن. ب/ شركه توصيه.

وتكون أما على شكل شركه مساهمه عامه أو مساهمة محدودة.

[1] داليا عمرالامام. مرجع سابق ص35

3-شركة ذات مسئولية محدودة.

4-شركة مساهمه.

5- شركة خاصة.

طبيعة نشاط الإعمال: حيث يساهم المشروع وطبيعة السلع والخدمات التي يقدمها في تحديد الملكية المناسبة فالمشروع الفردي يتناسب مع المشروعات الصغيرة والتي يقتصر نشاطها على مناطق جغرافية محدودة اما الشركات المساهمة فتتناسب مع الشركات الضخمة وذلك لمنتجاتها المتنوعة بالإضافة لممارسة نشاطها إقليميا ودوليا.

الاعتبارات المالية: تعتبر الاحتياجات المالية من محددات شكل الملكية فالمشروع الفردي وشركه التضامن محدودين بإمكانيات أصحابهم المالية. أما شركات المساهمة تستطيع جمع مقدار كبير من المال فيتوقف الاختيار على مدى استعداد صاحب المشروع للمخاطرة وتحمله المسئولية .

أن المشروعات الصغيرة ذات أهمية وقدره على دعم التنمية ألاقتصاديه وهى تمثل جزاء كبيرا من قطاع الإنتاج وتعتبر مفتاح التنمية لكل بلد. وتغطية احتياجات الفرد الذي يفقد الملاءة المالية التي تحقق له إنشاء مشروع انتاجى . وله الرغبة لكي يصبح عضو فاعل في دورة الحياة ألاقتصاديه المتكاملة.

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة:

هناك نوعان من التمويل :[1]

1/**التمويل الذاتي:** وفى الغالب يتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو أللجو إلى الأصدقاء والمعارف كشركاء .

2/**التمويل الخارجي:** ويقصد به اللجو إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية وهو احد أنواع المصادر الرئيسية لتمويل هذه المشروعات نستطيع القول انه كلما صغر حجم المشروع كلما

[1] البنك الاهلى المصرى. بحث سابق ص81

اعتمد على موارده الذاتية والعائلية والشخصية وكلما كبر حجم المشروع كلما اعتمد على البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

دوافع إنشاء المشروعات الصغيرة:

تعد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالمشروعات الصغيرة على مستوى الدولة من خلال ما تقوم به من الأدوار التي تحدثها هذه المشروعات في العديد من مجالات التنمية للاتي:

-توليد الإنتاج والدخل وفرص العمل.

-نشر النمو الاقتصادي على اكبر قدر من المناطق الجغرافية مما يحقق تنمية متوازنة

-تلبية حاجات السوق المحلى من السلع والخدمات.

-إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أفضل.

كما تساهم الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي منها على سبيل المثال:

1/زيادة الدخل القومي : حيث تعتبر المنشاءات الصغيرة إحدى روافد تعظيم الدخل القومي بالإنتاج للسلع وتصريفها وذلك بزيادتها لحجم العرض والطلب الفعلي.

2/معالجه مشكله البطالة: وذلك بتوظيف هذا القطاع لعدد كبير من العمالة العاطلة وتحويلها إلى عماله منتجة مع توفير فرص التدريب واكتساب المهارات.

3/المساهمة في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات في الدول النامية وذلك بتقليل حجم الواردات في حالة صناعة إحلال الواردات وبالتالي توفير عملات صعبة يمكن أن توجه لمشروعات تنموية.

4/تساهم في توزيع الثروة وتحقيق العدالة وهو مبدءا حث عليه الإسلام وذلك بتوظيفها للعمالة الفقيرة على اختلاف مستوياتها من حيث المهارة.

المبحث الثاني

مفهوم التمويل الأصغر

يقصد بالتمويل الجهود والمساعي التي تبذل من اجل الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة والعمل على حسن استخدامها أو التصرف فيها ، وذلك بما يضمن تحقيق عائد من هذا الاستخدام ومن ثم ضمان الحفاظ عليها وضمان استدامتها .

ظهر التمويل كعلم منفصل عن الاقتصاد في بداية القرن العشرين وقد كان التركيز على كيفية الحصول على الأموال ، مع التقدم التكنلوجى احتاجت المشروعات لأموال كبيره وظهر الاهتمام بالسيولة والتمويل الخارجي بدلا عن التمويل الزاتى وانصب الاهتمام على الأسهم والسندات وظهر دور بنوك الاستثمار كجزء من عمليه التمويل وقتذاك فتطور مفهوم التمويل واخذ معنى جديدا حيث حلت كلمة الإدارة المالية بدلا عن كلمة تمويل.[1]

إن التمويل يعد احد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة يعرف بأنه (فن وعلم ونظام معالجة القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها).[2]

لقد كان التمويل في مطلع القرن العشرين يعنى تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشاءات حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة للغير وهذا يدل على تركيز مفهومه حول الاحتياجات المالية للمنشاءات سواء كانت زراعية أو صناعية ا وتجارية أو خدمية أو للإفراد وبالتالي اعتبر التمويل في انه الحصول على المال من مصادر مختلقة كأصحاب المشاريع والمقرضين وغيرهم.

---

[1] محمد النور بابكر محمد ، النظام المحاسبي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة . بحث مقدم لنيل لدرجه الماجستير في المحاسبة والتمويل. جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا2010م.

[2] سيد محمود الهوارى وسعيد توفيق عبيد .الإدارة المالية قررات الأجل الطويل وقيمه المنشاة (القاهرة عين شمس1998 ص 12.

وبهذا يتضح معنى التمويل في انه الحصول على الأموال ثم إدارتها وبجانب أخر يعد الائتمان هو إقراض الأموال واستردادها.

فالتمويل أذن اعم واشمل من الائتمان وهو يتعلق ويبحث عن كيفيه الحصول على رأس المال واستعماله.

1-مفهوم المال في الإسلام:

حينما يذكر المال في عصرنا الحاضر يتبادر إلى الذهن بأنه النقود أو ما يفي قيمتها من الصكوك المصرفية والسندات والأسهم وسائر المعادن والجواهر الكريمة. وكل ما يقع عليه الملك المشروع ، مادام يفي بقيمته المحددة .وهذه دائرة متسعة تشمل المتاع ، وعروض التجارة والعقار والحيوان وكل ما له قيمه مقدرة بالمال يمكن بيعه بها.

المال في تصور الإسلام يعبر عن حصيلة الجهد المشروع وفق ما قدر الله من الرزق ، وبه تقوم حياتنا ونحقق رغائبنا وندفع حوائجنا.

ولعناية الإسلام الخاصة بالمال جعله ضمن قائمة الضرورات الخمسة معتبره في أصول الفقه الاسلامى أعلى المراتب في مصالح المسلمين.وجعل المال في مفهوم النظام الاسلامى ضرورة ، لأنه عصب الحياة ووسيلة تحقيق الرغائب ودفع الحوائج وأعمار الدنيا والآخرة وحفظ الدين ، وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال.

2-التمويل المصرفي الاسلامى:

يمنح البنك العميل تمويل لمواجة احتياجاته التمويلية ،ائ تلبيه البنك الاسلامى لطالب المال أما للعمل فيه ولاستعماله بصورة معينة.

هذا التمويل إما يكون بالمشاركة بالأموال التي قد لا تتوافر لديه أو إعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق الشريعة الإسلامية أو المداخلة في التجارة من خلال زياد ه رأس مال العميل المتداول (البضائع) أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة.اى

أن التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركةبرأس مال أو انه قيام مباشرة بشراء سلعه لتباع للأمر بالشراء.[1]

ويتم التمويل بعد إعداد الدراسة التمويلة وصياغة التوجيه بالراى في منح التمويل بعد إجراء الضوابط الخاصة باستعمال التمويل ومصادر السداد، وكذلك طبيعة الضمانات المطلوبة للبنك وا إجراءات سيطرة البنك عليها وحمايتها طول فترة التمويل ومستندات ملكيه العملاء لها.

كماء أن عقود التمويل المصرفي من العقود الرضائية وملزمه للجانبين وهى من عقود التصرف وتستلزم لأطرافها عملية التصرف وتقوم على الاعتبار الشخصي.

يتخذ التمويل المصرفي للمشاريع ألاقتصاديه المختلفة عدة صور أهمها.

1/ تمويل المشروعات بطريقة المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقة .

2/ التمويل عن طريق البيوع المختلفة(بيع المرابحة ، البيع التاجيرى بيع السلم وعقود الاستصناع)

3/ شراء الأصول الإنتاجية طويل الأجل وتأجيرها لمستخدميها.

4/ المساهمة المباشرة عن طريق الاحتفاظ باسهم في مختلف المشروعات والمساهمة في مواردها.

3-تعريف التمويل المصرفي:

يعرف التمويل المصرفي بأنه القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها. ولقد ارتبطت مفاهيم التمويل المصرفي بنشاة المصارف والمعاهد وتطورها عبر الزمن مند تجارب المدن الايطالية القديمة كما ورد محمد حسن صنوان يرجع الفضل في تطور الأعمال المصرفية إلى الصاغه والصيارفة في مدن (إقليم لومبارديا) في شمال ايطاليا والذين اكتسبوا ثقة

[1] أكاديمية السود أن للعلوم المصرفية والمالية الحقيبة التدريبية الأولى صيغ التمويل المصرفي واليات تطبيقها على عملاء التمويل الأصغر في السودان سبتمبر2012م.

المتعاملين معهم فيما بدوا في قبول الودائع من الأفراد والتجار بغية المحافظه عليها من الضياع والسرقة وبالمقابل إصدار أولئك الصاغه أو الصيارفة إيصالات أو صكوك إيداع رسمية و أصبحوا يتقاضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع . ومن ثم إعادتها إلى أصحابها المودعين حينما يطلبونها. وتجدر الإشارة إلى أن الصيارفة (اللومارديين) كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسماه (بانكو) وأصبحت كلمة بانكو أو بنك دليلا على كل مؤسسة تمارس أعمال مصرفية في أوربا في القرون الوسطى.[1]

4-مفهوم الائتمان :

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض واصطلاحا هو التزام جهة لجهة بالإقراض أو المداينة ، ويراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهله من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغه تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.[2]

ويعرف الائتمان بأنه :الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنويا ، بان يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد ،خلال فتره زمنيه متفق عليها .

هنالك مجموعه عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في اى مؤسسه مالية وهى :

1-العوامل الخاصة بالعميل :بالنسبة للعميل تقوم عوامل الشخصية ورأس المال وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماتة والضمانات المقدمة والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، تقوم جميعها بدورها في تقييم القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم

---

[1] د حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي .دار وائل للنشر 2001 م عمان.1

[2] بنك السودان وحده التمويل الأصغر-الدورة التدريبية الأولى بنك الاسره مايو/ يونيو2008

2-**العوامل الخاصة بالمؤسسة التمويلية:** وتشمل هذه العوامل عنصرين وهما:

تلبيه طلبات المودعين للسحب من الودائع وأيضا تلبية طلبات الائتمان اى القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

3-العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل في:

أ-الغرض من التسهيل.

ب-المدة الزمنية التي يستغرقها القرض اى المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ومتى يقوم بالسداد.

ج-مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقرض بسداد المبلغ منه.

د-طريقه السداد المتبعة اى هل سيتم سداد القرض على أقساط دورية ،وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

خ-مبلغ القرض ذو أهمية خاصة حيث انه كلما زاد المبلغ عن حد معين كانت المؤسسة احرص في الدراسات التي تجريها خاصة أن نتائج عدم سداد القرض بمبلغ ضخم تكون صعبه وقد تؤثر على سلامة المالي للمؤسسة.

وظيفة التمويل:

تتمثل الوظائف الرئيسية للمديرين الماليين في وضع خطط التمويل والحصول على موارد ثم استخدامها بشكل يؤدى إلى زيادة فعليات وانجازات المؤسسة إلى الحد الأقصى وتعتبر وظيفة التمويل من الوظائف الأساسية في مشروعات الأعمال التي تدخل في جميع الوظائف الأخرى ومن المتعارف عليه أن وظائف المشروع تتلخص في:

1/وظيفة التمويل وظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق وظيفة الإنتاج في معظم الشركات أما أن تكون إنتاج سلعه أو خدمه ما. وظيفة التسويق تعمل على ترويج السلعه أو الخدمه التي تم إنتاجها أما وظيفة التمويل فهي تتداخل مع وظائف المشروع الأخرى. ذلك لان المال يدخل في جميع عناصر الإعمال سواء كانت إنتاجيةفهي تحتاج إلى الآلات تشترى ومواد خام وغير ها

وكل هذا يحتاج إلى تمويل أو كانت تسويقية فهي تحتاج إلى إعلان وتغليف وأجور وكل ذلك يحتاج إلى تمويل ولذلك يصعب تحديد نطاق وظيفة التمويل ذلك لتداخلها في عناصر وظائف أخرى.

وهنالك نواحي نشاط ضرورية لوظيفة التمويل يجب أن يتم إتباعها وهى:

التخطيط والرقابة المالية ، الحصول على الأموال، استثمار الأموال فى مواجهه المشاكل المالية الخاصة.

لقد تطورت وظيفة المدير المالي الحديث بعد أن كان اهتمامه منصبا على تدبير الأموال الازمه أصبح اهتمامه إلى كيفية استخدام هذه الأموال وساهم ذلك في تطوير دراسة وظيفة التمويل ذاتها وقد جاء هذا التطوير نتيجة لأسباب منها:[1]

1/زيادة حجم منشاءات الأعمال بشكل كبير والتنوع في المنتجات التي تعرضها في السوق وتعددها لمواكبه التطور الهائل في حاجات المجتمع لها مثل شركه(imp) وهى شركة متخصصه بإنتاج الحاسب الالى التي أدخلت منتجاتها في صناعة السيارات والطائرات والتصنيع الحربي ولعب الأطفال.

2/التطور والتضخم الهائل في حجم الأعمال الكبير في المنتجات يستلزم بدوره إلى ضرورة التنوع في عمليات التسويق سواء على المستوى المحلى أو العالمي.

3/التطور الهائل في مجال الأبحاث العلمية الذي واكب التطور الكبير في حجم الإعمال للمنشاءات ذلك واضح في كثير من الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفق الكثير من 30% من رأسمالها في قسم البحوث والتطوير.

5-مفهوم التمويل الأصغر Micro finance

التمويل الأصغر هو تقديم خدمات ماليه مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتامين للفقراء ولذوى الدخل المنخفض. كما يعد التمويل الأصغر أداه قويه للتخفيف من وطاه الفقر فتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء يساعد على زيادة دخل الأسرة المعيشية وأمنها الاقتصادي. وحفز الاقتصاديات المحلية.

[1] الصادق عيسى البشير عمر بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير في ألمحاسبه والتمويل جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا مكتبه الدراسات العليا2011 ص44.

كما يعنى تقديم حزمه من الخدمات المالية بما فيها الإقراض وتتمثل في فتح الحسابات بأنواعها، التسليف،استقبال الودائع ، استقبال المدخرات بأنواعها تقديم خدمات التامين وخدمات الصراف الالى...الخ.

في نظر الغالبية التمويل الأصغر هو تقديم قروض لأسر في غاية الفقر وذلك بهدف مساعده هذه لأسر على البدء في أنشطه إنتاجية ا وتنمية مشاريعهم الصغرى. ولكن دائرة التمويل الأصغر قد اتسعت على مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات

(الإقراض والادخار والتامين....الخ) وذلك نظرا لحاجه الفقراء لمجموعه متنوعة من الخدمات المالية.

وقد كانت بدايات تجربة القروض الصغرى في بنجلاديش والبرازيل وعدد أخر من البلدان مند نحو ثلاثين عاما ولكنه بلغ أوجه في ثمانيات القرن الماضي..

كما جرى تعريف التمويل الأصغر في معظم دول العالم على انه تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في مجالات الائتمان والادخار والإيداع والتحويلات بل التدريب وبناء القدرات لذوى الدخول المنخفضة اى الفقراء النشطين اقتصاديا وقد حددت استراتجية البنك المركزي تعريف عميل التمويل الأصغر بأنه الفقير النشط اقتصاديا الذي له دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور.[1]

أو يمتلك أصول منتجه قيمتها اقل من عشره ألف جنيه ولاستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحدد له السقف التمويلي بعشره ألف جنيه لحد أعلى . الفئات المستهدفة : عملاء التمويل الأصغر من كل قطاعات المجتمع في الريف والحضر (صغار منتجين ،حرفيين، صغار مهنيين ، خريجين ، ربات الأسر ، صغار مزارعين ،طلاب ، معاشين ، موظفين وعمال محدودي الدخل.[2]

(1) مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية 11/11/2012، http//ssdbank/sudasite/concept.html

(2) بناء قدرات المصارف لتقديم خدمه التمويل الأصغر-أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية-الوحدة الأولى أساسيات التمويل الأصغر اكتوبر2012م

أهم مراحل تطور التمويل الأصغر؟

مرت مسير ة التمويل الأصغر العالمية عبر الزمن بأربعة مراحل متباينة يمكن وصف أهم ملامحها من خلال المراحل التالية

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولى قبل عام1950	-الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلى بدور اقل.
المرحلة الثانية 1950-1970	-الاعتماد بدرجه كبيره على برمج الائتمان التي يدعمها المانحون. -قيام البنوك الزراعية بالدور الاساسى في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور اقل.
المرحلة الثالثه1970-1995	-التحول إلى برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية. قيام تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم مثل(بنك قرامين ،بنك راكيات ،بنك سول) مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور اقل.
المرحلة الرابعة: ما بعد1995	-التوسع في التمويل الأصغر المبنى على الأسس التجارية. -قيام البنوك التجارية بالدور الاساسى في توفير التمويل الأصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفيه والمنظمات التطوعية بدور اقل.

المصدر :بناء قدرات المصارف لتقديم خدمه التمويل الأصغر -أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية-الوحدة الأولى أساسيات التمويل الأصغر اكتوبر 2012م.

نشأة التمويل الأصغر بالسودان:

بداية التمويل الأصغر في السودان كانت مرتبطة بالقطاع غير الرسمي في ظل ما يعرف بنظام الشيل والصناديق الدوارة ونظام الختة ونظام الكشف وذلك منذ القرن السادس .بداية التمويل الأصغر في ظل القطاع الرسمي وكانت في أوائل القرن العشرين ومرت بالمراحل التالية:

-مرحله الجمعيات التعاونية ومكاتب البريد(عهد الحكم الثنائي)

-مرحلة المصارف الوطنية (عقب الاستقلال السياسي)

-مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية.

-مرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر.

عميل التمويل الأصغر:

هو الشخص النشط اقتصاديا وله ودخل شهري يقل عن ضعف الحدالادنى للأجور ، أو له أصول منتجه لأتزيد قيمتها على عشره ألف جنيه ولاستفيد من مصادر التمويل الرسمية.[1]

أو هو الإنسان القادر على الكسب والإنتاج بغض النظر عن نوعه (without gendered base) وبناء على هذه القاعدة فان الحرفيين والمهنيين والمزارعين والرعاة أصحاب الدخل المحدود والمعاشات كلهم يندرجون تحت مظلة عملاء التمويل الأصغر بل إن خدمة التمويل الأصغر تتعدى تمويل المشروعات الإنتاجية إلى تمويل المشروعات الخدمية مثل التعليم والصحة والسكن .

متى ما استوفى عميل التمويل الأصغر شرطلقدر ة على الكسب والإنتاج ولان الهدف الرئيسي هو إدخال هذا العنصر إلى عينة الرفاة وفى الغالب هو الذي يدير عمله في أيطار أسرته ثم يتدرج إلى أن يصل مرحله الاحترافية المهنية(entpremeuship)ثم يزيد لان ماله وموصفات ألعماله التي تتطلب مهارات حسب حاجه العمل ونوعه المنتج وقد تكون خارج الأسرة . كما يقال عنهم أنهم من ذوى الدخول المنخفض غير القادرين.

[1] ورقه بعنوان إدارة التمويل الأصغر وحده بنك السودان دوره تدريبيه بنك الاسره مايو يونيو2008م

عند الشروع في تنفيذ قرار دخول العمل الحر أول سوال يتبادر إلى ذهن المستثمر الجديد هو. أين أجد التمويل للازم وما هو التمويل المطلوب وحجمه ومن أين أتحصل عليه وكيف أديره إذا حصلت عليه وينطبق نفس الأسئلة على مقدم ألخدمه (مؤسسه التمويل الأصغر).

تصنيف التمويل الأصغر:

1.التمويل المتناهي الصغر:-

هو التمويل الذي يمنح لعملاء التمويل الأصغر في حدود مبلغ2000 جنيه.

2.التمويل الأصغر:-

هو التمويل الذي يمنح لعملاء التمويل الأصغر في حدود مبلغ لايقل عن 2000 جنيه ولا يتجاوز 20.000 جنيه.

3.التمويل الصغير:-

هو تمويل يتجاوز ال20.000 جنيه ولا يتعدى مبلغ ال150.000 يمنح للمنشاءات والإعمال الصغيرة التي لها إطار قانوني على أن لا يقل حجم العمالة بالمنشاة عن شخصين مثل (ورش الحدادة والنجارة والمزارع الصغيرة...الخ).[1]

بصفه عامه يمكن تصنيف التمويل الأصغر من حيث البعد الجغرافي إلى:

-التمويل الأصغر الحضري.

- التمويل الأصغر الريفي.

وترجع أهمية التمويل الأصغر الريفي والاهتمام المتزايد بهذا النوع للأسباب التالية:

1-يشكل سكان الريف في جميع دول العالم الغالبية العظمى من السكان(مابين60-80%من السكان).

2-يتعرض الريف بصفه مستمرة إلى اختلال في التركيبة الديموجرافية بسبب الهجرة المستمرة إلى الحضر اوالى الخارج بين أوساط الشباب.

[1] حسن عثمان السمانى الغلام .بحث لنيل الدكتوارة في الاقتصاد 2009 جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ص 84

3–ترتفع معدلات الفقر بين سكان الريف بدرجه اكبر من معدلات الفقر بين نظرائهم من سكان الحضر.

مؤسسة التمويل الأصغر: اى مؤسسة مالية مرخص لها بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي لسنه2003 وتقوم بتقديم اى نوع من خدمات التمويل الأصغر عداء الودائع بأشكالها المتعددة.

مصرف التمويل الأصغر: اى مصرف مرخص له بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي لسنه2003 ويقوم بتقديم كل أو بعض خدمات التمويل الأصغر وفق اللوائح الصادرة من البنك لهذا الغرض.

الأعمال المتناهية الصغر:هي مشروعات تكون صغيره جدا من حيث الحجم ولا يوجد فصل بين إيراداتها ومصروفاتها وميزانية الأسرة ، الاستراتجية المتبعة في هذا النوع من المشروعات هي التخصص في نشاط بغرض زيادة دخل الأسرة وعادة ما يتراوح عدد العاملين في النوع مابين شخص إلى عشره أشخاص.

التمويل الأصغر الريفي : يقصد به توصيل خدمات التمويل لسكان الريف بصوره تتوافق مع متطلباتهم ورغباتهم على نحو مستدام . مع الأخذ في الاعتبار عند توصيل خدمات التمويل الأصغر الاستفادة من قيم التكافل الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية المستمدة من الثقافات السائدة في الريف.[1]

العائد الاجتماعي من التمويل الأصغر:

القيم الاجتماعية للتمويل الأصغر ترتبط بتحسين حياة الفقراء وتوسيع منظومة الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة لهم .علما بان الأهداف والقيم الاجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر.

–تحسين عينات الخدمات المقدمة للجهة المستهدفة.

–تقديم الخدمات بتكلفة بسيطة وفعالة وعادلة.

[1] مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية منشور رقم(2012/1) منشورات إدارة التمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية.

نوعية الحياة: المشاركة في النشاطات الاجتماعية والاعتماد على النفس والاستقرار وتحسين المستوى الاجتماعي.

التعليم : المعرفة وتعليم الأبناء ومحو الأمية واكتساب المهارات.

الصحة: الوضع الجسماني والعقلي كالتغذية والخدمات البيئية.

جميع هده المتغيرات صعبة القياس ومكلفة .هنالك عائدات اجتماعية يمكن تقييمها بدقة من ناحية رقمية كذيادة الدخول وعدد الوظائف بينما هنالك عائدات يصعب تقييمها مثل تحسين المستوى الصحي.

البحث الثالث

ظاهره الفقر المجتمعي والبطالة

1-تعريف الفقر:

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول،فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة .حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور. إضافة إلى أن كل الأديان تطرقت إليها، وخاصة الدين الإسلامي من حيث ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، ووضع الحلول اللازمة لها. إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول المتخلفة (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة.

إن الفقر، إضافة إلى معطيات أخرى (كالجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية، ، والفقر ليس شيئا جديداوا ٍنما الجديد هو إدراك هذا الفقر والعمل للقضاء عليه[1].

إلا أن فقر الدول المتخلفة لا يعتبر دليلا على عدم وجود العوامل والقوى الكامنة المؤدية إلى التقدم، وا ٍنما هو الافتقار إلى الطرق والوسائل التي بواسطتها يمكن لهذه العوامل وتلك القوى أن تصبح قادرة على خلق نمو منشود.

و لقد تغيرت النظرة لهذه الظاهر ة وطرق التعامل معها حديثا عن الفترات السابقة، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، كثر الحديث عن هذه الظاهرة في أدبيات الأمم المتحدة، وجعلها قضية عالمية، حيث تم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر.

---

[1] ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها،وآثارها بوشامة مصطفى محفوظ مراد ،جامعة سعد دحلب البليدة.

2-الإسلام ومحاربة الفقر:

جاء الدين الاسلامى ليخرج الناس من الظلمات إلى النور فهو دين شمولي صالح لكل زمان ومكان أول ما بدا به هو المساواة بين الجنس البشرى وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحث على العمل ومحاربة الفقر ويشجع المأكل الحلال وعدم الاعتماد إلا على الله ومن ثم يده التي يعمل بها،لقد اعتبر الإسلام الفقر آفة خطيرة يجب القضاء عليها . وكان من أدعية رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصباح والمساء ((اللهم أنى أسالك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا صالحا متقبلا)) رواه البخاري

إن الإسلام حث على العمل المستمر والسعي والعمل النافع لعامة المسلمين من اجل تحقيق عمارة الأرض ، كما قال تعال:((ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش) الأعراف(10)

ماهية الفقر وأنواعه

هنالك العديد من التصنيفات التي على أساسها تقسم أنواع الفقر ، ويمكن حصر هذه التصنيفات حسب الاتى :

-المجال: الفقر المادي والفقر غير المادي

-الانتشار : فقر فردى وفقر جماعي

- المدى الزمني :فقر مؤقت (صدمه) وفقر مؤسمى وفقر دائم

-طريقه القياس: فقر نسبى وفقر مطلق

-الموقع الجغرافي : فقر ريفي وفقر حضري

3-آثار الفقر وأبعاده:

إن للفقر آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه .

فمن الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة مايلي :

-ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.

-بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.

-تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.

أما من الجانب الاقتصادي:

-ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر ، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحضورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح موظفا فاسدا، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.

-تدهور معيشة الأفراد.

-ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مرد ودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول.

خط الفقر:

أظهرت نتائج المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر عام2009 الذي اجري من قبل الجهاز المركزي للإحصاء أن هنالك تباينا في مستوى الفقر بين والولايات إذ يتراوح بين 26% في ولاية الخرطوم الى69.4% في ولاية شمال دارفور وان ولايات كرد فان ودارفور هما أكثر فقرا.

4-جهود لمحاربه الفقر :

بدأت جهود محاربه الفقر في السودان منذ الستينيات من القرن الماضي حيث اتبعت الحكومات المختلفة منهج التخطيط الاقتصادي كاليه اقتصاديه لمحاربه الفقر وفيما يلي عرض لأهم برامج محاربه الفقر بالسودان:[1]

-ألاستراتجية القومية الشاملة 1992-2002

وهى محاولة لإحداث تغيرات ايجابيه من خلال عملية التخطيط وقد نادات بالتعاون بين الحكومة والإفراد والمواطنين والمجتمع من اجل توسيع ونشر التنمية وتضمنت أهداف الإستراتجية:

ا/محاربه الفقر.

ب/ تطوير وترويج التكافل في المجتمع.

ج/إعادة توزيع الثروة.

د/ تطوير التشغيل.

وقد عملت عدة مؤسسات قوميه في عملية تطبيق ألاستراتجية مثل صندوق التكافل، صندوق الضمان الاجتماعي ، ديوان الزكاة ،صندوق المعاشات وصندوق دعم الطلاب.

-البرنامج القومي للإنقاذ الاقتصادي:

الأهداف الرئيسية للبرنامج تضمنت مايلى

ا/تقويه الاقتصاد السوداني.

ب/ زيادة الإنتاج والانتاجية.

ج/حماية المجمو عات الضعيفة من الآثار السالبة للبرنامج.

لتحقيق تلك الأهداف اتبعت عدة وسائل منها إدخال نظام ضمان اجتماعي شامل لرعاية الشرائح الفقيرة عن طريق تخفيف حده التكاليف العالية الناتجة عن البرنامج.

-المشروع القومي لتحريك التكافل والإنتاج:

---

[1] بناء قدرات المصارف لتقديم خدمه التمويل الأصغر.اكاديميه السودان للعلوم المصرفية والمالية أساسيات التمويل الأصغر.اكتوبر2012

أنشى هذا المشروع في عام1999كاليه لتخفيف الفقر وتقويه الضمان الاجتماعي لمواجهه الصعوبات الاقتصادية. ويهدف إلى:

ا/إعلاء قيم المشاركة والاعتماد على الذات والتكافل.

ب/التحريك الاجتماعي الشامل لتخفيف الفقر عن 2 مليون أسره خلال 4 سنوات.

ج/تشجيع الصناعات الصغيرة الملا يمه.

د/تشجيع توسيع فرص عمل المرأة.

و/دعم العمال وذوى الدخل المحدود من خلال أدوات ووسائل غير تقليدية.

-بنك الادخار والتنمية الاجتماعية:

أنشى البنك في عام 1995 كواحد من الآليات لمكافحة الفقر على المستويين المحلى والقومي يقدم البنك التمويل لصغار المنتجين والأسر الفقيرة باستخدام اجراءت تمويل مبسطه لإنشاء أنشطه مدرة للدخل .

أهداف البنك

ا/المساعدة في تحقيق هدف الدولة والمجتمع في تسهيل تخفيف حده الفقر بين شرائح الفقيرة عن طريق استفادتهم من الفرص لتحقيق العائد من خلال تمويل المشروعات التي تناسبهم.

ب/تنميه الوعي الادخاري بين الشرائح الفقيرة وتجميع تلك المدخرات واستثمارها في مشروعات التنمية الاجتماعية لتوسيع مفهوم المشاركة والمسؤولية المشتركة.

-مؤسسه التنمية الاجتماعية:

تم إنشاء مؤسسة التنمية الاجتماعية في 1997 وقد ارتبطت مع تخطيط وتطبيق برامج مكافحة الفقر وتركز المؤسسة على أربع نقاط رئيسيه تتضمن :تخفيف فقر الدخول، نشر روح التضامن والتعاون بين الأعضاء ،توفير التامين الصحي ليغطى الأسر الفقيرة.

لتحقيق أهدافها اتبعت المؤسسة عدة وسائل منها:

ا/توفير لتمويل للفقراء لإجراء أعمالهم.

ب/ تنمية القدرة والمهارات للأسر الفقيرة.

ج/تنسيق الجهود العامة لمكافحه الفقر.

د/ملاحقة الدول المانحة والمنظمات الطوعية للمشاركة في برنامج مكافحه الفقر.

تعريف البطالة وأنواعها:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الاجبارى لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة على العمل والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشر) والعجزة وكبار السن .

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم لكونه مشكلة ذات أبعاد تاريخيه وجغرافيه بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فتره زمنيه إلى أخرى.

إن مشكلة البطالة من اخطر المشكلات نظرا لما لها من أثار على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وبوجه خاص بطالة الشباب مما يدعو إلى إيجاد حلول مبتكره لمختلف الفئات من العاطلين عن العمل.

أنواع البطالة:

توجد هنالك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

البطالة الاحتكاكية : تشير إلى وجود أفراد بدون عمل وقادرين عليه ويبحثون عنه أو عن وظيفة أفضل من سابقتها وهذا النوع من البطالة يعتقد أنها حتمية وتمثل جزء مرغوب فيه حيث ينتقل العمال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة نتيجة للرغبة في زيادة الأجر أو زيادة الإنتاجية وهذا يؤدى إلى زيادة الدخل وتوفير نوعيه وحصص عماله أفضل من الموارد البشرية وبالتالي يتحقق نمو في الناتج والذي يؤدى إلى فرص عمل اضافيه.

وبعبارة أخرى فان البطالة الاحتكاكية هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى.

البطالة الهيكلية : تشير البطالة الهيكلية إلى ذلك النوع الذي يحدث نتيجة لتغيرات هيكليه في الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة ويحدث هذا النوع نتيجة للانخفاض الحاد في طلب المستهلكين حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة.[1]

البطالة الدورية:هي التي تحدث نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية وتحدث نتيجة لانخفاض الطلب الكلى أو الإنفاق الكلى بالتالي كلما انخفضت الدورة الاقتصادية كلما انخفض الناتج الكلى

[1] محمد ناجى حسن خليفة .مؤتمر البطالة أسبابها ،معالجتها وأثرها على المجتمع .جامعه سعد حلب الجزائر2006

وازدات معدلات البطالة وهذا يحدث في فترات الركود والكساد حيث ينخفض الناتج ويظل مستوى الأسعار مرتفعا في حاله الركود وينخفض في حاله الكساد.

البطالة المقنعة: هو وجود بعض الأشخاص في وظائف يتقاضون عنها أجور بينما لا يضفون إلى الإنتاجية والاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج وهذا يعنى أن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل بحيث إذا تم سحب هذا الفائض فلن يؤثر ذلك على كمية الإنتاج.

معدلات البطالة في السودان :

تشير تقارير رسمية ان نسبة البطالة في السودان ارتفعت من16.4% عام1990 إلى 18.8% 13.7% للذكور و32.5% للإناث وان النسبة الأعلى وسط الشباب تتراوح بين 38% بالنسبة للذكور 35% للإناث وهذا راجع للنقص في التعليم التقني والمهني وعدم نمو القطاعات الإنتاجية.[2]

أهميه التمويل الأصغر في التشغيل:

يعتبر قطاع التمويل الأصغر أداة فعاله للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتجيات التقليدية للبنوك . فهذا القطاع يوفر خدمات ماليه أساسيه لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم مقدرتهم الاقتصادية البسيطة وهذه المقدرة تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك ،بحيث يتم تمويل مشاريع صغيره توظف عشره عمال فاقل بشروط وبضمانات بسيطة سعيا لتنميتهم وتطويرهم.[1]

وتكمن أهميه التمويل الأصغر في :

–المساهمة في خلق وظائف جديدة والتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها.

---

[2] Httn.//www.sudantribnne.net

[1] الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر "دور الإقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية 2003 ص5

-إن الدخل الذي يدره احد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير المشروع بذاته بل يساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.ومستوى التوظيف(التشغيل)

-استطاعته مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات وبذلك يعتبر وسيله فعاله من وسائل تمكين الفقراء من الاعتماد على النفس وا ٍحداث التغيير الاقتصادي الايجابي.

تتجلى فى توفير سبل العمل للعاطلين وتزودهم بأدواته وا ٍعدادهم مهنياً لذلك والاطمئنان على يسرهم :

روى أصحاب السنن من حديث أنس بن مالك –رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أما في بيتك شيء قال : بلى : حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه الماء قال ائتني بهما فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من يشتري هذين قال رجل :أنا آخذهما بدرهم قال :من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثاً . قال رجل : أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين وأعطاهما الأنصاري وقال لشترِ بأحدهما طعاماً وانبذه إلى أهلك واشترِ بالآخر قدوماً فائتني به .. فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عوداً بيده ثم قال له اذهب فاحتطب وبِعْ ..ولا أرينَّك خمسة عشر يوماً . فذهب الرجل يحتطب ويبيع فجاءه وقد أصاب عشرة دراهم،فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً .

وقد اخذ بعض العلماء جواز إقراض المحتاج من بيت المال ويدفع للعاجز عن زراعة أرضه لفقره كفايته من بيت المال قرضاً ليعمل ويستغل أرضه .

المبحث الأول

صيغ التمويل الاسلامى

الإسلام حريص على حل كل المشكلات الاقتصادية لعمارة الأرض واحتياجات الناس حيث توجد تجارب مطبقه للصيغ الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة في العديد من الدول وأثبتت نجاحها.

يمنح البنك العميل تمويل لمواجهة احتياجاتة التمويلية وهذا التمويل إما أن يكون بالمشاركة بالأموال التي قد لا تتوفر لديه أو إعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق الشريعة الإسلامية أو المداخلة في التجارة من خلال زيادة رأس مال العميل أو تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة .اى التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركه برأس مال أو انه قيام مباشره بشراء سلعه لتباع للأمر بالشراء.

ويتم التمويل بعد إعداد الدراسة التمويلية وصياغة التوجيه بالرأي في منح التمويل بعد إجراء الضوابط الخاصة باستعمال التمويل ومصادر السداد وكذلك طبيعة الضمانات المطلوبة وا إجراءات سيطرة البنك عليها وحمايتها طول فتره التمويل ومستندات ملكيه العملاء لها.[1]

كماء إن عقود التمويل المصرفي من العقود الرضائيه وملزمه للجانبين وهى من عقود التصرف وتستلزم لإطرافها عمليه التصرف وتقوم على الاعتبار الشخصي ويتخذ التمويل المصرفي في للمشاريع ألاقتصاديه المختلفة عده صور أهمها .

أ/تمويل المشروعات بطريقه المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاه.

ب/الطريق عن طريق البيوع المختلفة(بيع المرابحة ،البيع التاجيرى بيع السلم عقود الاستصناع).

ج/شراء الأصول الإنتاجية طويلة الأجل وتأجيرها لمستخدميها.

أنواع التمويل من حيث الأجل:

1-**تمويل قصير الأجل** لأتزيد مدته عن سنه ويتم بغرض تمويل النشاط الجاري للعملاء سواء كان تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو خدميا.

2-**تمويل متوسط الأجل** ،مدته تزيد عن السنة ويمكن أن تصل إلى 3سنوات أو إلى خمس سنوات ويستخدم هذا التمويل في غير الأغراض التي يستخدم فيها التمويل قصير الأجل

[1] صيغ التمويل المصرفي واليات تطبيقها على عملاء التمويل الأصغر بالسودان.اكاديميه السودان للعلوم المصرفية والمالية –الوحدة الثالثة سبتمبر2012ص 20

3-**التمويل طويل الأجل** ، هذا النوع من التمويل يعتنى باحتياجات المشروعات الكبيرة التي تستغرق تنفيذها زمنا طويلا .

تتعامل المصارف الإسلامية بصفه عامه بالصيغ الإسلامية التالية:

1- بيع المرابحة:

المرابحة لغة مشتقه من ربح والربح والنماء وفى التجارة هو الفرق الايجابي بين كلفة السلعة وسعر بيعها فإذا تحقق يكون قد باع سلعته مرابحة ويقال بيع مرابحة وكذلك يقال أربحته على سلعته إذا أعطيته ربحا.

وقد عرفها بأنها :(بيع سلعه برأسمالها الذي قامت به مع زيادة ربح معلوم)ى بيع بازيد من رأس المال.

ادلة مشروعيتها (تكييفها الشرعي):

فالمرابحة نوع من أنواع عقود البيع اى عقود المفاوضات والبيع عامة ورد جوازه بادله من القران والسنة المطهرة والإجماع.

أما القران الكريم قوله تعالى(واحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى(إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم).

أما من السنة قد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اى الكسب أطيب فقال (عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور)

أما الإجماع فقد اجمع المسلمون على جواز البيع فالحكمة تقتضى جواز البيع لحاجه الناس إليه.

تعتبر هذه الصيغ من أكثر الصيغ استخداما في التمويل وخاصة تمويل المشروعات الصغيرة نجد إن بعد تأسيس المصارف الإسلامية بمده وجيزة أصبح بيع المرابحة احد أهم أدوات التمويل الإسلامية البديلة للفائدة المصرفية.

2-المشاركة:

تعتبر صيغة التمويل بالمشاركة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية باعتبارها الصيغة الاستثمارية الأساسية المجسدة لأهداف الاقتصاد الاسلامى فصيغة المشاركة صيغه مرنه يمكن أن تلبى حاجات المجتمع المحلى وان تؤدى لإحداث توازن اجتماعي وا ٍيفاء لوظيفة المال في الإسلام.

الشركة في اللغة هي الاختلاط أو مخالطة الشريكين وفى الاصطلاح عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال أو الربح أو استقرار شي له قيمه مالية بين مالكين أو أكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف المالك.

تعريف المشاركة إصلاحاً :

الشركة أو المشاركة عقد بين اثنين فأكثر على أن يكون الأصل اى رأس المال والربح مشتركا بينهم والمقصود بالمشاركة هنا ما يعرف في الفقه الاسلامى بشركة العنان وهى اشتراك اثنين أو أكثر في رأس المال على أن يتجرا فيه والربح بينهما على أن يتفقا ألا يتصرف احدهما إلا بإذن صاحبه وذلك أن كل منهما اخذ بعنان صاحبه.

دليل مشروعيتها

قد اجمع علماء ألامه الإسلامية على مشروعية المشاركة بناء على أدلة من القران الكريم والسنة المطهرة.[1]

فمن القران قوله تعالى(وان كثيرا من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض إلا الذين امنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) والخطاء هم الشركاء.

[1] مكتبه جامعه إفريقيا العالمية. مصرف التنمية الاسلامى د. رفيق المصري ص 360

أما السنة المطهرة ففي الحديث القدسي فيما يروى عن أبى هريرة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال(إن الله عز وجل يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه ،فإذا خانه خرجت من بينهما)

فكر الصيرفه الإسلامية أن المصارف الإسلامية بنوك مشاركه هذا أهم ما يميزها عن المصارف التقليدية .ان المضاربة والمشاركة انسب صيغ التمويل التي تنسجم مع معتقدات المسلمين الذين يرون إثما أو شبه في التعامل بالفائدة فالمصرف الاسلامى عندما يمول بالمشاركة لا يأخذ فائدة إنما يشارك في الناتج المحتمل ولا يكون مجرد دائن ، إنما شريكا في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وعادة ما يتم التمويل بالمشاركة في شكل مشاركة قصيرة أو مشاركة متوسطة الأجل أو مشاركة متناقصة اى منصبه بالتملك في حالة المشاركة المتناقصة يقدم الشريك المتحول حصته في الأرباح المتفق عليها بتسديد سهام المصرف في التمويل ومن ثم يمتلك العميل للمشروع كله ويكون المصرف قد استرد تمويله وحصل على الأرباح .

3-السلم:

السلم لغة : مصدر (اسلم) ومعناه اصطلاحا بيع اجل بعاجل اى : أن يدفع المشترى قيمه السلعة حالا على أن يستلم السلعة في اجل لاحق متفق عليه في عقد البيع

السلف وهى ماخوره من التسليف وهو بيع شي بثمن معجل لان صاحب رأس المال محتاج أن يشترى السلعة وصاحب السلعة محتاج ثمنها لينفق على زرعه ونفسه حتى ينضج الزرع ويسلمه المزارع لصاحب رأس المال حسب الشروط والكميات لمتفق عليها بينهما.

ادلة مشروعيته:

قد اتفق علماء ألامهعلى جوازه واستدلوا على ذلك بادله من القران وألسنه المطهرة وا ٍجماع ألامه على النحو التالي:

القران الكريم فقوله تعالى (يأيها الذين امنوا إذا تداينتم بدين إلى اجل مسمى فاكتبوه)

أما السنة المطهرة فيما روى عن ابن عباس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة وهم يسلفون في ثمار السنة والسنتين والثلاث فقال(من سلف في شي فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى اجل معلوم)

أما الإجماع قال ابن المنذر: اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز ولان بالناس حاجه إليه لان أرباب الزر وع والثمار والتجارة يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم أو على الزرع حتى تنضج فجوز لهم السلم.

الإسلام يقدم العديد من البدائل للتمويل في المشروعات منها (السلم) الذي يصلح للتعامل في مختلف المشروعات رغم انه مشهور في المشاريع الزراعية لكنه لايقتصر عليها ، وهو عبارة عن تكوين شركات وحتى أفراد تمد القائمين على المشروعات الصغيرة في مقابل الحصول على ناتج فبدلا من اللجو لقرض من البنك بفائدة لا يتحملها المشروع يتفق مع مزارع لشراء كمية محدده من (الأرز ، القمح ، الكتان) مثلا ويقرض المبلغ من المال في سبيل انه موسم الحصاد ويحصل على الناتج المتفق عليه وهذا الأسلوب له ضوابط ويفيد الممول والمزارع على حد سواء ويمكن تطبيق السلم في كل المشاريع.

4-الإجارة:

الإجارة أو الأجرة والأجر الكراء في اللغة بمعنى واحد والأجر جزاء العمل أو العوض وفى ذلك مهر المرأة قال تعالى (واتوهن أجورهن) سوره النساء الآية رقم 25

الأجر الثواب والفعل اجر وتعريف عقد الإجارة شرعا في كتب الفقه متقاربة في اللفظ متفقه في المعنى ، على انه عقد على المنافع لأجل بعوض .

مفهوم الإجارة:الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصوده قابله للبذل والإباحة لمده معلومة بعوض معلوم والإجارة المذكورة صور مستحدثه من صور التمويل في

ضوء عقد الإجارة وفى إطار صيغه تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل راسمالى ولا يملك مجمل الثمن فورا.

أسلوب الإجارة عبارة عن تأجير محل وآلات مقابل الحصول على أجرة نظير ذلك بدون فوائد صوره أخرى يستطيع أن يستفيد منها التجار والمزارعين أو الموزعون أو من يحتاجون لمنتجات معينه من الصناعات الصغيرة بان يتولوا عملية التصنيع مقابل شروط متفق عليها تحقق الربح للمصنع وتوفر احتياجات التاجر أو المصنع وهذا يسمى عقد (الاستصناع) بمعنى الاتفاق على الصنع لاى منتج مطلوب مع نجار مثلا على صناعة شبابيك أو مصنع صغير لعمل أجزاء صغيره من مكونات السيارة مثلا على أن يتم التمويل ألازم قبل التصنيع وفى هذه الحالة يستفيد الممول والمصنع حيث يحصل الممول على نسبه ربح من خلال الأموال التي دفعها ويحصل المصنع على أجرة ويكون ربحه نظير عمله.

5-المضاربة:

هي أكثر صيغ التمويل المصرفي عراقة فضلا عن كونها أكثر تجسيدا لمبادئ الاقتصاد الاسلامى .فقد تعامل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة من خلال تجارتة بأموال السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنهما .

(القراض) بلغة أهل الحجاز أو المضاربة كما تسمى في العراق لفظان مترادفان في المعنى في الاصطلاح الفقهي القراض والقراض لغة القطع ويعنى صاحب المال قطع جزء من ماله لأخر ليتجر فيه والقرض في الأرض معناه قطعها سيرا ويعنى القراض أيضا المساواة والموازنة يقال تقارض الشاعر إذا ازن كل منهما مع الأخر بشعره والقرض البلاء الحسن أو ما يعطيه الفرد أو يفعله ليجازى عليه.

ادلة مشروعيتها:

القران الكريم :

فقوله سبحانه وتعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله) وقوله تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله)

أما السنة المطهرة:

فيما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال (كان العباس بن عبدالمطلب اذا دفع المال مضاربه اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا وينزل به واديا ولا يشترى به دابة ذات كبد رطبه، فان ذلك ضمن –فبلغ شرطه رسول الله عليه وسلم فاجازه)

المضاربة قد شرعها الإسلام وأباحها تيسيرا على الناس وقد يكون بعض منهم مالكا للمال ولكنه لا يملك القدرة على استثماره فأجاز الشارع هذه المعاملة لينتفع كل منهما.

فرب المال ينتفع بخبره المضارب والمضارب ينتفع بالمال ويتحقق بهذا تعاون المال والعمل

6-المقاولة:

المقاولة لغة تعنى الاتفاق أو التعهد.

المقاولة شرعا واصطلاحا تعنى عقد يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو يؤدى عملا لقاء اجر يتعهد به المتعاقد الأخر.

7-الاستصناع:

الاستصناع لغة هو من الفعل صنع وهو من الصناعة

الاستصناع شرع واصطلاحا يعنى عقد عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها. هذا لابد أن تكون العين والعمل من الصانع حتى يصبح العقد استصناعا ا ماذا كانت العين أو المادة من المستطنع لأمن الصانع ، فان العقد يصبح إجارة لااستصناعا.

8-المتاجرة:

لغة مشتقه من التجارة

المتاجرة شرعا واصطلاحا تعنى أن يقوم المصرف الاسلامى بعملية الشراء والبيع مباشره باسمه ولصالحه وذلك بهدف تقليب المال وتحريكه في عملية التجارة للحصول على ربح حلال من

الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع اى أن دور المصرف شبيه بدور التاجر في عملية الشراء والبيع.

9-المزارعة:

المزارعة لغة تعنى المفاعلة في الزرع أو طرح الزرع هو إلقاء البذرة على الأرض

المزارعة شرعا واصطلاحا تعنى المعاملة على الأرض ببعض مايخرج منها وهى تعنى أيضا الشركة في الزرع.[1]

11-المساقاه:

المساقاه لغة مشتقة من السقي ويسميها أهل المدينة المنورة بالمعاملة اى من العمل ولكن المفضل استعمال لفظ المساقاه.

المساقاه شرعا واصطلاحا تعنى أن يدفع صاحب الشجرة شجره إلى شخص يصلحه ويشرف عليه مقابل جزء معلوم من ثمر ذلك الشجر.

12-القرض الحسن:

القرض الحسن يعنى دفع المال لمن ينتفع به ويرد مثله، فهو قرض إرفاق وليس إرهاق ، والقرض في اللغة يعنى القطع اى أن يقطع رب المال جزء من ماله ويعطيه لطرف أخر مقابل أن يرد مثله دون زياده.

المبحث الثاني

مؤسسات التمويل

يمكن تقسيم المؤسسات المالية على اختلاف أشكالها إلى صنفين رئيسين :

المؤسسات المصرفية تأتى في مقدمتها

1- **المصارف التجارية:** وهى مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وا إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.وتتميز البنوك التجارية بأنها أكثر أنواع البنوك مخاطره

[1] سلسة إصدارات الأمانة العامة لاتحاد المصارف السوداني إصداره رقم3 عام2013

في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة اعمالها وعليه فأنها تتحمل مسئوليات جسيمه في إدارة الأموال كما تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموال قليله مقارنة بجميع الأموال التي تتعامل بها.كما تواجه هذه المصارف متطلبات السيولة أكثر من غيرها من المؤسسات ذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير .وكذلك منحها للقروض القصيرة الأجل.

وظائف البنوك التجارية

يلعب النشاط المصرفي دورا هاما وأساسيا في تحقيق التوازن المالي من خلال تعبئه المدخرات المالية وأعاده استغلالها بكفاءة وضمن الإطار المرسوم لها وتصنيف العمليات التي تشكل النشاط المصرفي إلى مجموعتين.[1]

–التسهيلات المصرفية : وهى مجموعه الأعمال التي ترتب على المصرف الالتزام بتقديم سلفه أو قرض أو كفالة مقابل حصوله على إيرادات ماليه مثل العملات المصرفية وا يرادات محفظة الأوراق المالية.

–الخدمات المصرفية: وهى العمليات التي لا ترتب على المصرف اى التزام بل هي خدمات يقدمها المصرف إلى زبائنه لقاء اجر يتقاضاه أو ودائع يقبلها من المدخرين ويعيد توظيفها بفائدة تفوق الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.

ويمكن تلخيص أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف فيما يلي:

حفظ الودائع:

يحتفظ المصرف بودائع العملاء في خزائن مقاومه للحريق ومؤمن عليها ضد السرقة ويوجد صندوق ضمان للودائع تضمن للمصرف عندما يعجز عن الوفاء بها.

توفير وسائل الدفع:

---

[1] د.الزبيدى حمزة محمود إدارة المصارف استراتجيه تعبئه الودائع وتقديم الخدمات.مؤسسه الوراق للطباعة والنشر.الأردن.

وذلك بإعطاء دفتر شيكات لأصحاب الحسابات الجارية لدفع ما يجب عليهم من التزامات فالشيك يعتبر وسيله مقبولة للسداد كما يمكن للمودعين في غير الحسابات الجارية سحب ودائعهم بسهوله.

منح القروض:

العملاء يدعون نقودهم في المصرف ما داموا على ثقة من استعادتها متى ما أردوا. لهذا يتمكن المصرف من استثمار نسبه كبيره من ودائع عملائه أو إقراضها دون تردد .لكن هنالك تحديد من الحكومات في اغلب البلدان نسبه مئوية من أموال المصرف يحق له استعمالها قروضا. كما تحد نسبا من الودائع يجب على المصرف الاحتفاظ بها تحسبا لما قد يقوم به المودعون من سحب ودائعهم.

2-المصارف المتخصصة ويمكن تعريف المصرف المتخصص على انه المصرف الذي يتخصص في قطاع معين من القطاعات الاقتصاديةكالزراعة أو العقارات أو الصناعة أو الإسكان ويعتبر نفسه متخصصا في الإقراض لذلك القطاع.

تختلف المصارف المتخصصة عن المصارف التجارية في بعض الأوجه فمن حيث مصادر الأموال فان المصارف التجارية تعتمد بشكل رئيسي على الودائع الجارية والادخارية والاعتماد بشكل ضئيل على رؤوس الأموال المملوكة في حين تعتمد المصارف المتخصصة على رؤوس أموالها وعلى الاقتراض من الغير .أما من حيث أوجه الاستخدامات فالمصارف التجارية غالبا ما تمنح قروض قصيرة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية .

3-المصارف الاستثماريةوتلعب دورا هاما في تمويل تجار ة المشروعات ألاقتصاديه حيث تقوم بمتابعه ومراقبة وتنفيذ المشروعات كما تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية.

أيضا هي منشاءات ماليه تهتم بالدرجة الأولى بالا نشطة والفعاليات الاستثمارية في مجالات مختلفة كالأوراق المالية والتجارية والعقارية مما يضمن تحقيق عوائد مجزيه للمستثمرين كما تقدم هذه المنشاءات خدمات مختلفة للمستثمرين من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقديم النصح للمستثمرين. وغالبا ما تمتلك هذه المنشاءات فرقا متخصصة من المستشارين الذين يحددوا مجالات واتجاهات الاستثمار وعلى ضو طبيعة العلاقة بين كل من العائد والمخاطرة فضلا عن ممارسة هذه المنشاءات لدور إدارة المحافظ الاستثمارية نيابة عن الزبائن مقابل عمولة معينه أو نسبة محدده من الأرباح .

4-المصارف المركزية: ويعتبر البنك المركزي السلطة العليا التي تأتى على هرم النظام النقدي في اى دوله كانت وعلى هذا فانه يعتبر مؤسسه تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وفى نفس الوقت مصرف المصارف ومصرف الحكومة. ويقوم بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفه عامه.

وبصفه عامة تؤدى المصارف دورا كبيرا في تحقيق واستدامة المسئولية الاجتماعية خاصة في الدول النامية وتلك الأقل نموا بما تحققه من نشر الوعي المصرفي وتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بغرض زيادة الدخل.

يمثل الجهاز المصرفي القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية النمو الاقتصادي والتقدم التكنلوجى ويعرف الجهاز المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها البنوك ..فالمؤسسات المالية هي كهمزه وصل بين المدخرين والمستثمرين ،غير إن تعريف البنك كمكان لالتقاء عرض الأموال والطلب عليها هو تعريف فضفاض يشترك فيه مع البنك مؤسسات كثيرة مثل شركات التامين وصناديق التوفير والتعاونيات.

5-المؤسسات المالية غير المصرفية:

-**شركات التامين:** وهى من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوجا . مؤسسة للتامين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها كما أنها تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها.

-**شركات الاستثمار:** وهى شركات متخصصة في بناء تشكيلات مختلفة في الأوراق المالية تتسم كل منها بسمات معينة من حيث العائد والمخاطر وقد أنشئت تلك الشركات لتلبية احتياجات المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم موارد كافيه لبناء محفظه تشكلية خاصة من الأوراق المالية وأيضا لتلبية احتياجات المستثمرين الذين تتوافر لديهم الإمكانيات المالية لكن تعوذهم الخبرة والمعرفة.

-**صناديق الاستثمار:** وهى محافظ تجتمع فيها المدخرات الصغيرة لتكون حجما من الأموال وتؤسس هذه الصناديق على صفه شركة استثماريه تشرف عليها جهات حكوميه متخصصة لغرض الرقابة والتوجية. تقوم هذه الصناديق بجمع الاشتراكات عن طريق إصدار وحدات استثمارية متساوية القيمة عند الإصدار شبيه بالأسهم.

6-مؤسسات التمويل الأصغر:

تعرف بأنها المؤسسات التي تعي بتقديم خدمات مالية للفقراء واغلبها مؤسسات قائمة على برامج الائتمان الأصغر وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها/ زبائنها فقط وليس العامة .أما المصارف ذات المهام المذدوجه(تمويل اصغر وتمويل متوسط واعلي) فتقبل الودائع من العامة مثال مصرف الادخار في السودان وبنك العدالة في كينيا وراكيات في اندونيسيا .لقد أصبح اصطلاح مؤسسة تمويل اصغر يشمل معناه مجموعة متنوعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات ومنها المنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية (التي تحول بعضها من منظمات غير حكوميه إلى مؤسسات مقننة) وأقسام من البنوك الحكومية الرسمية.[1]

[1] موقع سنابل: http://sanabelnetwork.org/home/default.aspx

ويتصور البعض إن مؤسسات التمويل الأصغر عبارة عن منظمات ماليه غير حكوميه اى مصرح لها بتقديم خدمات مالية ومعظم منظمات ومؤسسات الإقراض محظور عليها قبول الودائع وودائع ادخارية من عامة المواطنين. إن هذا النوع من المنظمات غير الحكومية قد ساعدت صناعه القرض الصغرى وبالتالي التمويل الأصغر على النمو والانتشار حول العالم.

إن الكثير إن لم يكن الغالبية من المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمة القروض الصغرى تقوم بأنشطة أخرى تنموية غير مالية كالتدريس. ويبرر إطلاق اسم مؤسسات تمويل اصغر على هذه المنظمات أوالمؤسسات لأنها تقدم خدمات مالية للفقراء .ونجد في السودان مثلا عدد محدود من البنوك التجارية تقدم خدمات تمويل اصغر. والتي نعتبرها مؤسسات تمويل اصغر ذات ميزه نسبيه تتمثل فيه عدم محدودية مواردها على المؤسسات الأخرى التي تقبل الودائع.

مؤسسات مالية تركز على تقديم خدمات التمويل الأصغر وهى تضم أنواع مختلفة من المؤسسات تتراوح مابين الرسمية مثل البنوك و شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار في القرى. غير الرسمية مثل مجموعه الادخار والائتمان أو التسليف

7-حاضنات الأعمال

إن تزايد عدد العاطلين عن العمل خاصة من خريجين الجامعات دفع بالدول إلى التفكير في خلق فرص عمل جديدة وان الأولوية في هذا لمجال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية يجب الاخذ بالأساليب والمستجدات التقنية الحديثة .ومن ضمن هده الأساليب هي حاضنات الإعمال .

ويمكن تعريفها بأنها بيئة (إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة والتنظيم) مخصصه لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة ورعاية ودعمها لمدة محدودة اقل من سنتين في الغالب حتى يخفف عن هولاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر فرص للنجاح .[1]

[1] عبدا لرحمن بن عبدا لعزيز مازى حاضنات الأعمال أداة فعالة للنمو الاقتصادي .جريده الوطن الجزائريه العدد884 2 مارس2013

تتشاء الحاضنات في الجامعات للاستفادة من الخدمات والخبراء والبحوث المقدمة من الاساتذه والطلبة.

أهداف الحاضنة

- مساعدة الشباب من خرجي الجامعات على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة
- مساعدة الباحثين على الاستفادة من نتائج الأبحاث (مشاريع تخرج)
- تقليص الخطر وأسباب الفشل للمشروعات

المبحث الثالث

التجارب العالمية للمشروعات الصغرى

اتجهت كثير من الدول منذ مده طويلة نحو أقامة المشروعات الصغرى ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي حيث أصبح هذا القطاع اكبر القطاعات في اقتصاديات الدول المتقدمة. وفيما يلي استعراض مؤجر لتلك التجارب.

التجربة الأسيوية :

1- تجربة بنك قرامين (بنك القرية):

نشاء بنك قرامين في بنغلاديش عام1976 في أعقاب المجاعة التي ضربت بنغلاديش في عام1975/74م .على يد بروفسير محمد يونس .ثم اقتباس هذه التجربة وتطبيقها في إفريقيا أمريكا اللاتينية وحتى الولايات المتحدة اخذين في الاعتبار الاختلافات في ألتركيبة الاجتماعية والاقتصادية لكل دوله وبكل المجتمع.

تأسس البنك في بنغلاديش في عام1983 غطى كل بنغلاديش في عام1991 بلغ فروعه921 فرعا وفى عام1991 أصبح الكثير من 96% من أعضائه نساء. هذه تمثل جزءا من سياسة البنك لان النساء يفتقرن إلى الخدمات المالية التي تعتبر مهمة لهن كفئه كادحة في المجتمع.

نشاط البنك مبنى على صغار المنتجين تجمعهم تمويلات صغيره بعد التدريب على كيفية الاستفادة من هذه الخدمات المالية في الإدارة اعتمد البنك على إشراك المجتمع (القاعدة) إداريا بإنشاء المراكز والمجموعات الائتمانية.

هذه القرى تضم 38829 مركز اجتماعيا نسبة الاسترداد على أساس الإقساط الأسبوعية. تم دعم هذا البنك بواسطة إيفاد عام1995م بمبلغ110 مليون دولار . للبنك 2 مليون عضو (زبون) اغلبهم من النساء متوسط القرض70دولار.[1]

2-اتجربه بنك راكيت أند ونسيا

الفرق الاساسى بين تجربة راكيت وقرامين إن التمويل في راكيت يتم على مستوى الفرد متوسط حجم التمويل للفرد(800دولار) سعر الفائده32% بمعدل تناقص . للبنك 322 فرع و3595 وحده .رئاسة البنك في مدينه جاكرتا عاصمة اندونيسيا. فان البنك مدعوما بواسطة الحكومة مند إنشائه في عام1973 م وكان معدل العائد ضعيفا بالمقارنة مع الالتزامات الإدارية والديون المتعثرة الهالكة ذلك نتيجة للبرامج الحكومية لمخصصات الأرز .تمت أعاده هيكلة البنك وأعلنت سياسة الإصلاح المالي في البنك. بناء على ذلك تم وضع معدل عائد يغطى تكاليف التمويل والخدمات والتعثر والديون الهالكة.

3-تجربة منظمة براك -بنجلاديش

من التجارب الهامة التي عرضت في مؤتمر الصناعات متناهية الصغر22-23 ابريل2010 تجربه مؤسسه براك في بنجلاديش التي أنشئت في عام1972 وتعمل في ثمانية دول .وتعد BRAC مؤسسه تنموية في محاربة الفقر وتمكين الفقراء من خلال عده برامج مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والصحة والتعليم.

4-التجربة اليابانية:

[1] مكتبه جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا .إعداد د حسن السمانى الغلام لنيل درجه الدكتوراه في الاقتصاد 2009 ص84

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة البالغة من حيث عدد المنشات في مجالات النشاط المختلفة في الاقتصاد الياباني وقد بلغت 99.1% من اجمالى المؤسسات سنه1991 وساهمت بتوفير فرص عمل ل79.2% من العاملين في مجالات النشاط المختلفة 73.8% للعاملين في مجال التصنيع ، كما بلغت صادراتها إلى اجمالى صادرات قطاع الصناعه51.7%.

إن هذه النتائج تعود بالأساس إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة اليابانية والتي ترتكز على تقديم كل المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية والتجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .فالتجربة اليابانية تهتم بتقديم الدعم المالي وعدم إلزام المؤسسات بتقديم اى ضمانات ومعامله هذه المؤسسات معاملة ضريبية خاصة .كما تعتمد اغلبها على التعاقدات من الباطن في مجال التسويق فهي تبيع منتجاتها إلى الشركات ألام وليس إلى المستهلك النهائي مباشره والشركات ألام هي التي تقدم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن السمة الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي التركز الجغرافي والذي تتكون من خلاله شبكات إنتاج محلية ومن مزايا هذا التركز انه يتيح بيئة وظروف تنافسية بين الشركات تؤدى إلى رفع مستوى الكفاءة الفنية سواء من خلال نشر الفنون الإنتاجية أو من خلال الاستخدام الأفضل للموارد البشرية.

5-التجربة الهندية :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الهندي لمالها من مزايا مرتبطة بانخفاض حجم الاستثمار ألازم لإنشائها وزيادة فرص العمل التي تولدها وتشجع المدخرات الفردية والإحصائيات تؤكد أهمية الدور الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الهندية.ففي نهاية الخطة الخماسية (1985-1990) أسهمت هذه المؤسسات ب 35% من قيمة اجمالى ناتج قطاع التصنيع وأكثر من40%من اجمالى صادرات الهند وتساهم أيضا في إنتاج قطع الغيار والمكونات التي تدخل في تجميع بعض صادرات المؤسسات الكبيرة.

وتمثل السلع غير التقلدية كالأدوات الرياضية والهندسية والأدوية وغيرها حوالى94% من صادرات المؤسسات الصغيرة.[1]

التجربة الإفريقية:

1-تجربة جمهوريه مصر العربية:

يعتبر إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق قرار الجمهوري رقم40 لعام1991 نقطة البداية في البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة بشكل رسمي .حتى منتصف عام1998 قام الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالى450 مليون دولار امريكى منها45 ألف مشروع صغير جدا يعرف بمشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالى53% من اجمالى المشاريع التي قام الصندوق بتمويلة بمبلغ يقارب18 مليون دولار .[1]

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعه من الآليات لتفعيل دورة الداعم للمشروعات الصغيرة ومن أهمها ما يلي:

-برنامج الحاضنات الصناعية.حاضنات الأعمال يقوم على توفير المناخ والمقومات ألازمه لقيام نشاط صناعي وتقديم رعاية فنيه مؤهلة.

-برامج المجمعات والإحياء الصناعية ذلك بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.

2-بنك العدالة -كينيا

بداء العمل في العام 1984 كجمعيه إسكان ثم تطور بعد ذلك إلى مؤسسه تمويل اصغر واهم مثال ناجح لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال الأداء المميز لضباط الائتمان في إفريقيا وذلك لعد أسباب منها:

---

[1] الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومى17/18ابريل2006 جامعه حسيبه بن بوعلي الجزائر.

[1] مؤتمر الصناعات متناهية الصغر ما بعد الاقراض22-23 ابريل2010 الإسكندرية

-يحتفظ بأكثر من2.8مليون شلن وهى تشكل أكثر من 48% من اجمالى الحسابات بالمصارف الكينية .

-يعد من أكثر المصارف ملاءة في المنطقة من حيث كفاية راس المال.

-يتفرد هذا المصرف بنقل خدماته للجمهور بسهوله ومرونة وأسعار رخيصة

-نال جائزة الرؤية العالمية في التمويل الأصغر في عام2007

-تمتد خدمات المصرف المالية عبر90 فرع ومازالت تتوسع مستخدما احدث التقنيات عبر التعامل بالانترنت ونقاط البيع وماكينات الصراف الالى.

التجربة الأردنية:

تحتل المؤسسات الصغيرة حيزا كبيرا من الاقتصاد الاردنى لأنها تشمل قطاعات متعددة صناعية ، زراعية ، تجارية ، خدمية . تشير الإحصائيات إلى أن هذه المؤسسات ساهمت بحوالي 23% من قيمة الإنتاج المحلى الاجمالى وبحوالى33% من اجمالى الايدى العاملة وحوالى14 % من قيمه الاستثمارات الثابتة وتكوين رأس المال الثابت في عام1992

أن مرد هذه الطفرة النوعية يعود إلى الحوافز والإعفاءات الممنوحة لهده المؤسسات على غرار القروض التي تحصل عليها بفائده معتدلة بواسطة بنك الإنماء الصناعي وبالمقابل منحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات كأملة بالإضافة إلى إعفاء السلع الرأسمالية الإنتاجية ألمستورده لمده سنتين إضافيتين من الضرائب. ومن جانب أخر تم إنشاء مديريه تشجيع الاستثمار لتزويد المستثمر بالمعلومات ودارسة الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع قبل الشروع في تنفيذها.[1]

تجربه أمريكا اللاتينية:

تجربة بانكوسول:(banco sol) أنشى عام1992 كبنك يعتنى بتقديم خدمات التمويل الأصغر لرواد الأعمال الصغيرة.

بداء كمنظمه غير ربحيه تم تحويلها إلى مؤسسة مصرفية تجارية.

---

[1] بحث سابق ص64

المؤسسة استفادت من تحويلها إلى مؤسسة مصرفيه تجارية وبالتالي جذب أكثر من ثلث المقترضين في النظام المصرفي على مستوى بوليفيا.

المبحث الأول

سياسات البنك المركزي

نبذة تاريخية عن بنك السودان المركزى:

قبل قيام بنك السودان المركزي كانت بعض وظائفه مقسمة بين وزارة المالية والاقتصاد، لجنة العملة السودانية وفرع البنك الأهلي المصري فقد كانت وزارة المالية تحتفظ بجزء من الأرصدة الأجنبية الرسمية وتديرها عن طريق حسابين للإسترليني والدولار يديرهما على التوالي البنك الأهلي المصري وبنك باركليز (C. O. D) أما لجنة العملة فقد كانت تقوم بمهمة إصدار وا إدارة العملة والاحتفاظ بالجزء الآخر من أرصدة البلاد بالعملة الأجنبية كغطاء للعملة، بينما كان فرع البنك الأهلي المصري يقوم بإدارة الأعمال المصرفية للحكومة إلى جانب قيامه بمهمة العمل كمصرف للبنوك التجارية. وكانت العملتان البريطانية والمصرية هما السائدتين حتى أنشئت لجنة العملة السودانية في عام 1956 حيث أصدرت أول عملة وطنية في 1958.[1]

وبعد أن نال السودان استقلاله في 1956 برزت الحاجة لوجود بنك مركزي يحل محل الجهات التي تقوم بتنفيذ مهامه وذلك لتنظيم عملية إصدار النقود ورسم السياسات النقدية والتمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية ولحفظ حسابات الحكومة وليكون مستشارا لها في الشؤون المالية وتوفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة تأهيل المشاريع التنموية القائمة ولبناء جهاز مصرفي قوى وفاعل لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد، ومما زاد

[1] HHP WWW.CBOS.GOV.SD/SITESDEFAUET

الحاجة لوجود بنك مركزي تبنى الدولة لبرامج اقتصادية طموحة في ذلك الوقت مما حتم ضرورة إيجاد سياسات نقدية وتمويلية تواكب و تلائم تلك البرامج الطموحة للاقتصاد السوداني.[1]

لقد ظل بنك السودان المركزي منذ انشائيه 1960 وحتى 1984يستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة التي تمكنه من الرقابة على الائتمان حيث كان يتحكم في الكتلة النقدية عن طريق تعديلات الفائدة والاحتياطي النقدي والتوجه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل (سقوف ائتمانية) وغيرها من الوسائل الرقابية.

يقوم بنك السودان في تعميق اسلمة الجهاز المصرفي حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام1992 وذلك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبهة الربا. كما إن البنك استمر في أداء دوره كبنك للحكومة المركزية وحكومات الولايات والهيئات والأجهزة الحكومية ذلك بالمساهمة في رؤوس أموالها هذا فضلا على انه يؤدى دوره كمقرض للحكومة ومقرض أخير للبنوك.

وتتلخص مهام بنك السودان المركزي حسب ما ورد في المادة(6)من قانون2002 المعدل2006 في تامين استقرار الأسعار والمحافظة على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي وا إصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها ، ووضع السياسة النقدية وتنفيذها وتنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنمية كفاءتة بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.بالإضافة إلى عمله كمصرف للحكومة ومستشار في الشئون النقدية والمالية.

البنك المركزي هو المؤسسة التي تقوم بإصدار النقود في كل الدول لذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة وهو الملجاء الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة في كل دولة.

---

[1] تاريخ الدخول للموقع الابعاء2013/1/30 الساعه4.35 موقع بنك السودان

إن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي في النظام المصرفي الرسمالى ليس تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمه السياسة الاقتصادية العامة من خلال قياده السياسة النقدية المسطرة.[1]

من الناحية الوظيفية فالبنك المركزي يتصف بأنه بنك الإصدار وبنك البنوك وبنك الدولة فضلا عن كونه إدارة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله.

اهداف سياسات البنك المركزى:

تستمر سياسات بنك السودان المركزى وبالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطنى فى تطبيق اهداف وموجهات البرامج الاقتصادية بالتركيز على المحاور الاربعة التى حددها البرنامج والمتمثلة فى محاور السياسات الاقتصادية ،المالية ، النقدية والاجتماعية والتى من شأنها أن تحقق فى نهاية فترة البرنامج معالجة الوضع الاقتصادى وذلك باتخاذ الاجراءات والتدابير المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى واعادة التوازن الداخلى والخارجى للاقتصاد القومى ومن ثم استعادة النموالاقتصادى المستدام فى ظل الاستقرار الاقتصادى.

وتهدف سياسات بنك السودان المركزى الى الاتى :-

-خفض معدلات التضخم وتطوير ادارة العملة.

-تحقيق استقرار سعر الصرف.

-تحقيق الاستقرار المالى والمحافظة على السلامة المصرفية.

-الاستمرار فى تطوير وتنمية التمويل الاصغر لتخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة فى الدولة.

[1] دور البنك المركزي في أعاده تجديد السيولة في البنوك الإسلامية طبعه اولى2009 ص 112 حسين كامل سليم /الماظه مصر الجديدة. القاهرة

-الاستمرار فى تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الالكترونية وزيادة انتشارها وتطوير واستحداث صيغ وادوات مالية اسلامية جديدة للتمويل.

ويتم تحقيق اهدف السياسات بناءا على الموجهات التالية:-

-الاستمرار فى السياسة النقدية الترشيدية للحد من السيولة الفائضة فى الاقتصاد.

-ترشيد وتحديد اولويات استخدمات النقد الاجنبى.

-تفعيل اجراءات الاشراف والرقابة المصرفية.

-توسيع نطاق الشمول المالى وتنشيط وتطوير برامج التمويل الاصغر ، وذلك بالاهتمام بتخفيض تكلفة التمويل وتسهيل الضمانات.

-منح فروع بنك السودان بالولايات المزيد من الصلاحيات للقيام بدورها الرقابى والاشرافى ومتابعة التمويل الاصغر وتجارة الحدود ،وكمستشارين فى مجال اقتصاديات الولاية.

السياسة التمويلية والنقدية:

تهدف الى السعى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى المستدام عن طريق تطبيق سياسات نقدية ومالية ترشيدية للوصول الى معدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى. وان تتم ادارة السيولة فى الاقتصاد بطريقة متوازنة تلبى احتياجات النشاط الاقتصادى باستخدام ادوات السياسة التمويلية و السياسات النقدية غير المباشره وذلك عن طريق الاحتياطى النقدى القانونى والسيوله الداخلية وسوق مابين المصارف.

البحث الثانى

موجهات البنك المركزى للتمويل الأصغر

انتهج بنك السودان المركزي من خلال إصداره للسياسات التمويلية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تخصيص نسبه من تلك السقوفات يتم توجيهها للشرائح ذات الدخل المحدود وذلك بمسميات مختلفة كالأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين .

ففي عام1991 استحدث بنك السودان ما يعرف بالتمويل الريفي ويقصد بها أن تكون جمله التمويل الممنوح باى من الفروع العاملة بالمناطق الريفية المختلفة بنسبه لأتقل عن 50% من جمله الودائع باى فرع و في اى وقت من الأوقات ، إلا أن القرار لم يستمر طويلا. في ذات العام اكتوبر 1991 أشارات السياسة التمويلية الصادرة من البنك المركزي إلى أن يكون التمويل الزراعي بنسبه لأتقل عن 40% من السقف المقرر لكل بنك على . في العام1999 حددت نسبه لأتقل عن 5% من اجمالى التمويل لاى مصرف لتمويل شريحة صغار المنتجين والمهنيين

وتنفيذا للسياسة التمويلية لبنك السودان المركزي للعام2007 والتي ألزمت المصارف بتخصيص نسبه12% من محافظ التمويل كحد ادني وفى اى وقت لقطاع التمويل الأصغر.

كذلك تنظيم سوق العمل بالجملة بغرض تشجيع المصارف والمحافظ التمويلية والمانحين لتقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الاصغر المرخص لها بمزاولة العمل وخاصة المؤسسات الولائية عبر ضمان التمويل الاصغر بالجملة. بالاضافة الى خلق شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص لاستقطاب موارد اضافية فى اطار المسئولية الاجتماعية لهذه المؤسسات.

جدول رقم(2/2/3)

النسب المحددة للتمويل الأصغر من قبل بنك السودان المركزي

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبه التمويل الممنوح لقطاع التمويل الأصغر	%7	%10	%10	%10	%10	%10	%12
نسبه تمويل القطاعات ألاقتصاديه الأخرى	%93	%93	%90	%90	%90	%90	%88

البيان	2008	2009	2010	2011	2012
نسبه التمويل للممنوح لقطاع التمويل الأصغر	%12	12%	%12	%12	%12
نسبه تمويل القطاعات ألاقتصاديه الأخرى	%88	%88	%88	%88	%88

المصدر بنك السودان المركزي ، السياسات النقدية والتمويلية

من الجدول رقم (2/2/3) يتضح تراوحت نسبه التمويل الأصغر مابين 7%-10% خلال الفتره2001-2002 ونسبه10% خلال العام2002-2006

وفى العام 2007 تم رفع نسبه التمويل الأصغر إلى نسبه12% مما يؤكد أن البنك المركزي ظل يوالى اهتماما متعاظما لقطاع التمويل الأصغر وظلت هذه النسبة حتى ألان.

كماء جاء في موجهات السياسة الكلية.

الاستمرار في تطوير وتنمية التمويل الأصغر لتخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة مع الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأجل.

منح فروع بنك السودان المركزي بالولايات المزيد من الصلاحيات للقيام بدورها الرقابي والإشراف ومتابعة التمويل الأصغر كمستشارين في مجال اقتصاديات الولاية.كذلك الاستمرار في تشجيع الانتشار الجغرافي للمصارف ذلك لرفع القيود على إنشاء الفروع الجديدة حيث يسمح للفروع فتح الفروع دون الرجوع لموافقة بنك السودان المركزي على أن يتم منح السلطة لمجالس الإدارات.وتشجيع المصارف على تقديم مقترحات منتجات مصرفية جديدة تتضمن المستفيدين من التمويل الأصغر.وتعتبر السياسة النقدية والتمويلية التي يصدرها البنك المركزي احد أدوات السياسة ألاقتصاديه الكلية .فالسياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي ونوعه . وبالتالي عرض النقود كهدف وسيط وذلك للوصول إلى الأهداف ألاقتصاديه الكلية أما السياسة التمويلية فهي تتعلق بتخصيص وتوجيه التمويل وسلامة وفاعلية التنفيذ ويشارك في تنفيذها القطاع الخاص والعام من خلال عمليات التمويل للبنوك والمؤسسات المالية تساهم هذه السياسات بطريقه مباشره في فعالية تحقيق أهداف السياسة النقدية وتقليل أثارها السالبة على القطاعات ألاستراتجيه وقطاعات الإنتاج بصفه عامه ، حيث تعتبر أداء من أدوات السياسات الاقتصادية الكلية .

ظلت الدولة تعمل على التدخل في قطاع التمويل الأصغر بصورة غير مباشره من خلال توجيه وتنظيم هذا القطاع عبر موجهات السياسات لبنك السودان المركزي والتي كانت تهدف إلى جعل تمويل الشرائح المستهدفة من الفقراء(عملاء التمويل الأصغر) من بين القطاعات ذات الأولوية ومع بدايات القرن الحادي والعشرين أصبح اهتمام الدولة بتمويل الفقراء اكبر ويجسد هذا الاهتمام بصوره واضحة في استراتجية بنك السودان المركزي التي تم إعدادها بهدف تشجيع

وتنمية وتطوير صناعة التمويل الأصغر في السودان ومن ضمن هذه الاستراتجية محور التمويل الأصغر.

محور التمويل الأصغر:

يهدف هذا المحور إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة مساهمه مشروعات التمويل الأصغر في تحقيق الدخل القومي الاجمالى ،توفير فرص العمل وتخفيف حده الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

في العام 2007م أنشاء بنك السودان المركزي وحدة للتمويل الأصغر كجهة مستقلة إداريا وماليا، تتبع لقطاع المؤسسات المالية والنظم ، سوف تضطلع الوحدة برسم السياسات الخاصة بتشجيع و تطوير الصيرفة الاجتماعية و الاقتصادية في مجال التمويل الأصغر ، وذلك سعياً نحو إقامة مؤسسات و أنشطة فاعلة في هذا الجانب، بهدف إزالة الفقر وسط قطاعات المجتمع. ودفع النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في أنحاء البلاد .

استناداً على ذلك، ستعمل الوحدة بجهد لدعم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية النشطة في هذا المجال من خلال برامج مدروسة ومتكاملة لبناء القدرات الفنية و البشرية بهذه المؤسسات، علاوة على خلق البني والتشريعات المناسبة والتي ستمكن من إتاحة الفرص لنمو ممارسات و سياسات داعمة لمؤسسات التمويل الأصغر على سبيل النجاحات العالمية المماثلة ووفق النظم المصرفية الإسلامية والتقليدية .

أغراض وحده التمويل الأصغر:

1. القيام بالدور الرقابي والاشرافى الذي يعمل على تشجيع وتطوير صناعة التمويل الأصغر بالسودان.
2. تشجيع وحفز التمويل الأصغر كاداه لتقديم الخدمات المالية للفقراء والشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر وترقيه وتطوير التنمية الاقتصادية.

3. تقديم التمويل الأصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وتسهيل عملية انسياب التمويل لهذه الشرائح من موارد القطاع الحكومي وغير الحكومي.

4. التطوير المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب وتطوير النظم.

كماء جاء في منشورات بنك السودان المركزي على المصارف إنشاء إدارة أو وحده للتمويل الأصغر تتبع للإدارة العليا بالمصرف حسب السياسة الهيكلية للمصرف وتزويدها بقوى عامله لها مهارات مناسبة ومدربه في مجال التمويل الأصغر لتكون مسئوله عن:[1]

-وضع الخطط والميزانيات والبرامج الخاصة بالتمويل الأصغر بالتنسيق والتعاون مع الإدارة العليا للمصرف ، إدارة الاستثمار والتمويل والفروع العاملة بالتمويل الأصغر.

-الانتشار الجغرافي بالمناطق الحضرية والريفية على السواء عبر العمل على تشبيك فروعها بالمنظمات العاملة بهذه المناطق (الولايات) وذلك لضرورة الدور الاجتماعي جنبا إلى جنب مع الدور المالي للتمويل الأصغر.

من اجل تفعيل استغلال هذه النسبة المقررة للتمويل الأصغر هنالك خيارات للبنوك للعمل بها كالاتى:

الخيار الأول العمل عبر الإدارات والفروع القائمة:

تقوم إدارة أو وحدة التمويل الأصغر بإعداد وتقديم برامج للتمويل الأصغر وفق النسبة المخصصة لتستهدف الوصول إلى عدد محدد من العملاء خلال فتره محدده ويتم التنفيذ وفقا للاتي:

1- أن تقوم الإدارة أو الوحدة بإنشاء نافذة أو تحديد موظفين بالفروع كضباط ائتمان مدربين في تنفيذ عمليات التمويل الأصغر.

[1]HHP WWW.CBOS.GOV.SD/SITESDEFAUET

2- أن تقوم الإدارة أو الوحدة بحساب متوسط تكلفة التمويل ليحدد بموجبه مؤشر هامش الربح ومن ثم تقديمه لوحده التمويل الأصغر ببنك السودان للمصادقة عليه.

3- أن تقوم الإدارة أو الوحدة باستخدام أساليب مبتكره لتسويق خدمات التمويل الأصغر المختلفة من تمويل وادخار وتحويلات.

4- أن يتم توجيه 70% من الموارد المخصصة للتمويل الريفي و30% منها لتمويل النساء على اقل تقدير.

الخيار الثاني: العمل بشكل منفصل عن الإدارات والفروع القائمة:

في هذه الحالة يجب أن تتبع الإدارة أو الوحدة التي أنشاها المصرف مباشره المدير العام ويوافق عليها مجلس الإدارة وبنك السودان المركزي وان تعمل وفقا للاتي:

1- أن تخصص لها موارد مالية وبشرية مستقلة عن بقية موارد المصرف الأخرى.

2- أن تطلع بكافه شئون التمويل الأصغر بالمصرف لتشمل إعداد السياسات والإشراف ،تحديد الفروع التي يمكن أن يتم تحويله للتمويل الأصغر والإعداد لفتح فروع جديدة

3- أن تقوم فروع التمويل الأصغر بالمصرف على أسس هيكليه مختلفة تراعى فيها طبيعة العملاء المستهدفين وتقليل تكلفه التمويل .

4- أن يقدم الفرع الخدمات المصرفية على أسس مبتكره ما أمكن وان يستحدث منتجات جديدة (مثلا الصيرفة المتنقلة) وصولا لأكبر عدد من العملاء المستهدفين .

أوردات ورقه وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان ان عدد عملاء التمويل الأصغر في السودان حتى ألان (277)ألف و(988) شخص وان نسبة استرداد التمويل المقدم لهم وصل الى84% وان القيمة الكلية للتمويل الأصغر بلغ(842) مليون جنية مقدمة من (24) بنك و(8) مؤسسات تمويل اصغر. وان التمويل الأصغر موجة بنسبة 30% للنساء كحد ادني وان 70% من التمويل الأصغر مخصص للريف بينما 40% من التمويل الأصغر يوجه للزراعة والإنتاج الحيواني.

البحث الثالث

دور البنك المركزي في استقرار وسلامة الجهاز المصرفي والمالي

محاورتحقيق الاستقرار الاقتصادى:

فى اطار سعى سياسات بنك السودان المركزى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى بالتنسيق مع السياسات المالية للدولة يصدر بنك السودان سياسات وفقا للمحاور التالية:-

1-تعبئة المدخرات الوطنية واستخداماتها:

يهدفهذا المحور الى التوسع فى استقطاب المدخر ات الوطنية بالعملة المحلية بغرض توفير الموارد المالية الازمة للنشاط الاقتصادى على وجه العموم وبالتركيز على انتاج وتصدير السلع الواردة فى البرنامج الاقتصادى الثلاثى لتحقيق هدف احلال الواردات وزيادة الصادرات ، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تشجيع المصارف والاوعية الادخارية عير المصرفية لاستقطاب المدخرات الوطنية وذلك بالاجراءات التالية:-

1-الاستمرار فى رفع القيود على المصارف لفتح الفروع الجديده بحيث يسمح للمصارف فتح فروعها دون الرجوع للبنك المركزى لاخذ الموافقة على ان يتم تحويل سلطة الموافقة على فتح الفروع لمجالس ادارات المصارف .

2-تبسيط اجراءات فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار والاستثمار بحيث تتم عملية فتح الحساب فقط بتقديم الوثيقة الثبوتية وان يتم منح العميل بطاقة صراف الى ، ولايمنح دفتر شيكات الابعد ان يثبت عبر تعامله مع البنك استحقاقه لذلك.

2-محورتحقيق الاستقرار المالى والمحافظة على السلامة المصرفية :

يهدف هذا المحور الى تحقيق الاستقرارالمالى والمحافظه على السلامة المصرفية وضمان كفاءة النظـام المصـرفى بتقليل المخـاطر الائتمانيـة عـن طريـق تفعيـل اجـراءات الاشـراف والرقابـة المصرفية بما يتواءم مع التطورات العالمية فى المجالات التالية:

-مجال تنظيم وتنمية الجهاز المصرفى.

-مجال تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية.

-مجال الرقابة المصرفية.

- مجال الاستعلام والتصنيف الائتمانى.

3-محور التمويل الاصغر:

يهدف هذا المحورالى المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الاصغر فى الدخل القومى الاجمالى ،توفير فرص العمل، تخفيف حهة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق :

1-توفير التمويل للمشروعات الانتاجية للخريجين والشباب والمراة وخريجى التدريب المهنى والفنى، مع العمل على تشجيع روح التكافل الجماعى .

2-العمل على نشر ثقافة الادخار وتحفيز المدخرات الصغيرة من خلال تعبئة رؤوس الاموال من الافراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية.

3-العمل على وضع سياسات واليات لحماية عملاء التمويل الاصغر بالمصارف ومؤسسات التمويل الاصغر.

4-الاستمرار فى توفير المعينات الازمة لتوظيف نسبة12%من المحفظة التمويلية الاجمالية لكل مصرف للتمويل الاصغر .

وللوصول للنسبة المستهدفة يجب تشجيع المصارف عبر السياسات التالية:

-توسيع قاعدة استخدام الوثيقة الشاملة لتامين التمويل الاصغر والعمل على اعتماد الثقة فى العميل المبنية على جودة المشروع، التاريخ الائتمانى ، المرتبات ،المعاشات كضمان لمنح واسترداد التمويل.

-تنويع مصادر التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الاصغر،واستمرار بنك السودان المركزى فى منح التمويل بالجملة لهذه المؤسسات كملجأ اخير عبر صيغه المضاربة المقيدة.

4-محوردور فروع بنك السودان المركزى:

ويهدف هذا المحورالى توسيع مهام فروع بنك السودان المركزى المتعلة بالنشاط الاقتصادى والتمويلى والمصرفى على مستوى الولايات من خلال:

-استكمال فتح فروع بنك السودان المركزى فى جميع الولايات.

-منح فروع بنك السودان المركزى بالولايات صلاحيات للقيام بدورها الاستشارى والرقابى بحيث يكون الفرع بنكا مركزيا مصغرا بالولاية.

-توسيع دور فروع بنك السودان فى نشر الوعى المصرفى والاقتصادى والتعريف بالخدمات المصرفية الالكترونية والاشراف على فروع المصارف التجارية فيما يختص بتنفيذ سياسات البنك المركزى .

5-محورسياسات ادارة العملة:

يهدف هذاالمحور الى تطوير ادارة العملة والمحافظه على على عملة نظيفة وحمايتها من التزييف من خلال :

-توفير احتياجات الاقتصاد من العملة الورقية والمعدنية وفقا للسياسات الصادرة فى هذا الشأن.

-الحفاظ على الحجم الامثل للاصدار والتركيبة المثلى لفئات العملة.

-المحافظة على سلامة العملة.

الاستمرار فى تطبيق سياسة العملة النظيفة ومكافحة التزييف والتزوير

تطوير اسس واليات عد وفرز وفحص وابادة وتصنيف العملة الورقية من خلال تطوير مركز الفرز الالى.

التنسيق مع الجهات العدلية والامنية فى مكافحة وتزوير وتهريب العملة.

6- محور نظم الدفع والتقنية المصرفية:

يهدف هذا المحور الى تطوير نظم الدفع والتقنية المصرفية وزيادة انتشارها والعمل على ربط النظام المصرفى بانظمة تقنية متطورة وذلك بالتوسع فى نظم الدفع الحديثة وادخال الخدمات الالكترونية عن طريق الهاتف السيار والانترنت وفق الاتى:

-تشجيع التعامل بالنقود الالكترونية وتوفير الاداوات التى تتيح ذلك التعامل وذلك لتقليل التعامل بالنقد مما يسهل عملية التنقل والتداول.

-تبنى سياسات تسمح بسرعة التداول للمدفوعات بواسطة اليات تتاح فيها الفرص الموازية للقطاع الخاص والمصارف مثل نقاط البيع والاجهزه النقالة والتجارة الالكترونية.

- وضع الضوابط والاسس والمعايير اللازمة لاطلاق وتشجيع التداول بواسطة الاوراق المالية الالكترونية ،فتح خطوط للتمويل المصرفى بواسطتها ، مثل اوراق شهامة وكافة الاوراق المالية المعتمدة من قبل البنك المركزى.

7-محور تطوير وتعميق اسلمة الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية:

يهدف هذا المحور الى تطوير وتعميق اسلمة الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية بتفعيل دور الهيئة العليا وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف عن طريق الاتى:

-التطبيق العملى للموجهات الفقهية للمعاملات.

–استمرار التعاون بين بنك السودان المركزى واتحاد المصارف والهيئة العليا للرقابة الشرعية لاستنباط صيغ ومنتجات مالية جديدة لمقابلة احتياجات العملاء التى لاتغطيها الصيغ المعمول بها حاليا.

تصدر هذه السياسات سنويا للمصارف كموجات للسياسة النقدية للبنك المركزى متسقة مع موجهات الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

لقد بذل البنك المركزي منذ مطلع العام 1990 جهودا كبيرة في سبيل إصلاح الجهاز المصرفي سواء من حيث إصلاح البيئة المؤسسية والتشريعية والتحتية بالإضافة للسياسات ألازمه لنهوض به ، وذلك من خلال تنفيذه لعدد من البرامج تمثلت في برنامج توفيق أوضاع المصارف (1994–1997) والسياسة المصرفية الشاملة(1999–2002) وبرنامج إعادة هيكله الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية(2000الى ألان) والتي كانت تهدف إلى خلق كيانات مصرفيه ذات ملاءة عاليه وقادرة على المنافسة الإقليمية والدولية ، حيث عمل البنك المركزي على تطبيق المعايير الدولية للإشراف والرقابة والتقييم الدوري للمصارف ومدى التزامها بموجهات برنامج إعادة هيكله الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية .إنشاء بعض المؤسسات المالية المساعدة مثل صندوق ضمان الودائع المصرفية وسوق الخرطوم للأوراق المالية ، وشركه السودان لخدمات المالية وشركه السودان للخدمات المصرفية الالكترونية لتعمل على إدارة مشروعات الصيرفة الالكترونية بالقطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

أما في مجال البنية التحتية التقنية فقد تبنى البنك المركزي برنامجا استراتجيا عرف بأفاق التقنية. حيث تم تطوير العديد من البرامج التقنية ببنك السودان المركزي والجهاز المصرفي مما ساهم في إحداث نقله نوعيه في العمل المصرفي ،ومن هذه البرامج أتمتة العمل المصرفي بالبنك المركزي والمصارف التجارية لممارسه الصيرفه الالكترونية ،إدخال نظام المحول القيود

القومي الذي يقدم خدمات الصراف الالى ونقاط البيع ، المقاصة الالكترونية ، نظام الرواجع الالكترونية ،نظام البريد الالكتروني بالشبكة الداخلية للبنك المركزي ، استكمال إنشاء نظام المدفوعات القومي بإدخال نظام التسويات الإجمالية الآنية.وتبنى نظام سويفت (swift)العالمي للتحويلات بالإضافة إلى إصدار بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرف الالكتروني.[1]

ويمكن القول بان السياسات والإجراءات التنظيمية التي اتخذها البنك المركزي قد ساعدت كثيرا على حماية النظام المصرفي السوداني وبفضل سياساته الإشرافية والرقابية استطاعت المصارف السودانية التعامل الجيد مع الأزمات المالية العالمية.(1)

قام بنك السودان المركزي في الفترة من2006 وحتى2010 بتخصيص مبلغ350 مليون جنيه سوداني لتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر اى ما يعادل (168 مليون دولار تقريبا) وتم اختبار عدد ثمانية بنوك وهى(البنك الزراعي السوداني، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ،بنك المزارع التجاري ، بنك الثروة الحيوانية ، مصرف التنمية الصناعية ، بنك التنمية التعاوني الاسلامى ،بنك العمال الوطني ، والبنك العقاري التجاري) ومؤسستين تعملان في التمويل الأصغر هما (مؤسسه التنمية الاجتماعية و لاية الخرطوم ومؤسسه التنمية ألاجتماعيه ولاية كسلا) وحديثا مؤسسه الشباب للتمويل الأصغر ومؤسسه الجزيرة للتمويل الأصغر ، وبلغ اجمالى المبالغ الممنوحة لهذه المؤسسات(بنوك ومؤسسات)162 مليون جنيه سوداني اى ما يعادل 60 مليون دولار لتنفيذ برامج التمويل الأصغر.

البحث الاول

دور القطاع المصرفي فى الاقتصاد السودانى

[1] ورقه بعنوان إدارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان. بنك السودان المركزي إدارة السياسات سبتمبر2012م

خلفية تاريخية عن القطاع المصرفى السودانى:

مر العمل المصرفي في السودان بفترات مختلفة كالاتى:-

1-مرحله ما قبل الاستغلال1903-1955:

يرجع تاريخ قيام المصارف السودانية إلى أوائل القرن العشرين ، وكان فرع البنك الاهلى المصري هو النواة الأولى للمصارف حيث تم إنشاؤه في العام 1903م ليقوم بمهام البنك المركزي ثم توالى بعد ذلك إنشاء أربعه فروع لبنوك أجنبيه على فترات مختلفة وهى:[1]

1.بنك باركليز أنشى عام1913 وحول فيما بعد إلى بنك الخرطوم

2.فرع البنك العثماني أنشى في عام1949

3.فرع بنك مصر أنشى في عام1953 وحول فيما بعد إلى بنك الشعب التعاوني.

4.فرع بنك الكريدى ليونيه الفرنسي أنشى في عام1953 وحول فيما بعد إلى بنك النيلين.

تلك هي البدايات الأولى للبنوك في السودان ويلاحظ أنها قد انحصرت جميعا في فروع البنوك الأجنبية.

2-مرحله ما بعد الاستغلال (1956-1969):

قبل هذه المرحلة ظل النشاط المصرفي في السودان محتكرا بالكامل من قبل فروع تابعه لبنوك أجنبيه ، وفى عام1960 تم تأسيس البنك التجاري السوداني كأول مصرف تجارى وطني وفى عام1957 تم تأسيس البنك الزراعي السوداني تلاه تأسيس بنك السودان في عام1960 ثم بعد ذلك توالت عمليه التأسيس للعديد من المصارف الوطنية (التجارية والمتخصصة) ليرتفع عدد المصارف العاملة بالبلاد بنهاية هذه الفترة الى12 مصرفا بخلاف البنك المركزي(بنك السودان) كما شهدت افتتاح فرع لكل من البنك العربي الاردنى والبنك التجاري الاثيوبيى.

3-مرحله التأميم والدمج1970-1974م

[1] د.بدرالدين طه احمد- الحسابات الجارية ونصيبها من أرباح المصارف الإسلامية ص44

بدأت هذه الفترة بعد قيام ثوره 25مايو1969حيث اصدر قرار بتأميم جميع المصارف العاملة في البلاد.حيث أصبح عددها سبعه مصارف خمسه منها تم تأميمها وهى بنك باركليز أصبح بنك الدولة للتجارة الخارجية البنك الاثيوبى سمى بنك جوبا التجاري والبنك العربي تم تعديل اسمه إلى بنك البحر الأحمر. بنك مصر عدل إلى بنك الشعب التعاوني بينما لم تغير أسماء كل من بنك النيلين والبنك التجاري السوداني والبنوك المتخصصة.

4-مرحله سياسة الباب المفتوح 1975-1983م:

شهد السودان خلال هذه الفترة انفتاحا على العالم العربي والاسلامى في مجال الاستثمار والتجارة على اثر الطفرة التي حدثت في أسعار النفط عام1973م. وتعتبر هذه الفترة متميزة في تاريخ القطاع المصرفي السوداني من حيث التوسع في نشاط هذا القطاع إذ بلغ عدد المصارف الجديدة 14مصرفا كما تميزت بالاستقرار السياسي .

5-مرحله إسلام القطاع المصرفي(1984-1991):

بدأت مرحله إسلام القطاع المصرفي في السودان على اثر صدور قرار تم بموجبه منع جميع المصارف العاملة بالسودان من التعامل بسعر الفائدة والالتزام في معاملاتها بالصيغ الاسلاميه في قبول الودائع ومنح التمويل . وقد شهدت هذه الفترة أيضا زيادة في عدد المصارف حيث تم تأسيس خمسه مصارف جديدة وهى : بنك البركة السوداني (1984) بنك الغرب الاسلامى (1984) البنك السعودي السوداني(1986) بنك العمال الوطني(1988) وبنك الشمال الاسلامى(1989)

أهم ملامح القطاع المصرف السوداني:

أهم خصائص مكونات القطاع المصرفي السوداني فيما يلي:-

- يتكون القطاع المصرفي السوداني ألان من تركيبه من المصارف التجارية والمتخصصة ومصارف الاستثمار ومؤسسات ماليه غير مصرفيه وصناديق استثمار عامه ومتخصصة ويتميز القطاع بأنه يقوم بكامله على أساس النظام المصرفي الاسلامى في كل عملياته.[1]
- تختلف طبيعة الملكية من مصرف لأخر منها الحكومي ومنها الملوك للقطاع الخاص المحلى ومنها المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص المحلى والمشترك بين القطاع الخاص المحلى والاجنبى ومنها فروع البنوك الأجنبية.
- مر القطاع المصرفي السوداني بمراحل مختلفة من محاولات الإصلاح بعضها إصلاحات جزئيه عن طريق دمج بعض البنوك المملوكة للدولة وبعضها إصلاحات قانونيه مثل قانون البنوك والادخار وقانون تشجيع الاستثمار في فتره السبعينات ثم قانون تنظيم العمل المصرفي وبرامج توفيق الأوضاع والسياسة المصرفية الشاملة لأعاده هيكله وتطوير القطاع المصرفي .
- ظل كل القطاع المصرفي يعمل بالنظام المصرفي التقليدي وفى السبعينات قامت بعض البنوك على أساس الاسلامى بحيث أصبح النظام مزدوجا مع وجود مصارف إسلاميه ومصارف تقليديه وفى عام1984 كانت أولى اجرءات أسلمه القطاع المصرفي وتحويله من النظام التقليدي إلى الاسلامى وفى علام1992/1991م بدأت خطوات الاسلمة الحالية ويعمل القطاع المصرفي السوداني بأكمله وفق النظام الاسلامى بما في ذلك البنك المركزي.
- علاقة المصارف مع البنك المركزي مرت بمراحل تميزت في المرحلة الأولى بالتحكم الشديد والتدخل المباشر تخللها فترات الانفتاح والتحرير النسبي وفى الفترات الأخيرة تركز دور البنك المركزي في إعلان السياسات ومتابعه ومراقبه الأداء عن طريق آليات غير مباشره وابتعد البنك المركزي كثيرا عن التدخل المباشر والتحكم الشديد.

جدول رقم (3/1/4)

التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي السوداني للفترة2007-2012

[1] المصدر بنك السودان إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الاسلامى

الولايات	بنك السودان المركزي		المصارف المتخصصة		المصارف الوطنية		المصارف المشتركة		المصارف الاجنبيه		المجموع	
	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012	2007	2012
ولاية الخرطوم	1	1	20	31	22	9	151	200	6	16	199	256
الولايات الوسطى	2	4	29	47	11	9	65	67	1		106	123
الولايات الشرقية	2	3	16	19	5	3	45	52	1		67	74
الولايات الشمالية	2	2	23	33	3	2	29	32			55	67
ولايات كردفان	1	2	15	21	8	7	23	30	1		47	58
ولايات دارفور	2	3	14	22	4	3	22	26			40	51
المجموع	10	15	117	173	53	33	335	407	9	16	514	629

المصدر إعداد الباحث من واقع بيانات بنك السودان

من الجدول رقم (3/1/4)يلاحظ زيادة عدد فروع المصارف من514 في العام 2007الى629 في العام2012 بزيادة 115فرع .وقد كانت نسبه الزيادة في كل من ولاية الخرطوم بنسبه50% والولايات الوسطى بنسبه15% والولايات الشرقية بنسبه7% والولاية الشمالية بنسبه10% وولايات كردفان بنسبه9% وولايات دارفور بنسبه9%.

عرض النقود:

يشمل عرض النقود بالتعريف للنقود (m2)كل من العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب بالاضافه الى شبه النقود(الهوامش على خطابات الاعتمادات المستندية وعلى خطابات الضمان والودائع لاجل والودائع الاستثمارية .فيما يشمل عرض النقود (m1) العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب.

تعتبر النقدية خارج الجهاز المصرفي (في ايدى الجمهور) والنقدية داخل الجهاز المصرفي من مكونات الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني.

عرض النقود بنهاية 2011 العام 2007-2012

جدول رقم(4/1/4)

البيان	2011	2012	التغير خلال 2012	
			التغير	معـــــدل التغير
عرض النقود(m2)	41،853	58،663،30	16،810،40	%40.2
وسائل الدفع الجارية(m1)	24،850	30،993،40	6،143،40	%24.7
العملة لدى الجمهور	12،850،10	16،751،50	3،901،40	%30.4
ودائع تحت الطلب	11،999،90	14،241،90	2،242	%18.7
شبه النقود	17،003	27،669،90	10،666،90	%62.7

المصدر التقرير السنوى الثانى والخمسون 2012 بنك السودان

شكل رقم(1/1/4)

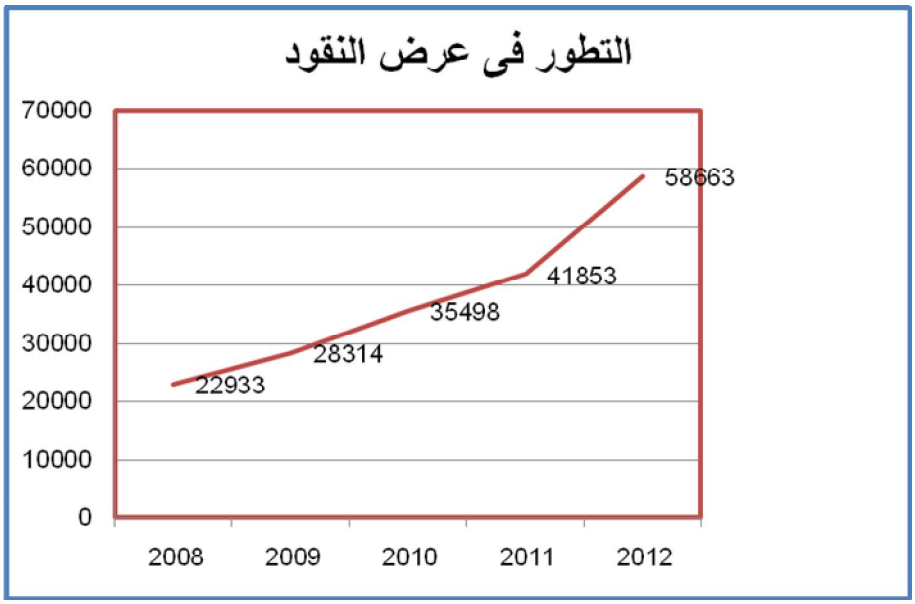

يتضح من الجدول رقم (4/1/4) والشكل(1/1/4) ارتفاع عرض النقود من 41.853 مليون جنيه بنهايةالعام2011 الى 58.663.30 مليون جنيه حيث تتسق هذه الزياده مع الاتجاه العام التصاعدى لعرض النقود خلال الخمسة اعوام الاخيرة.

تسجيل معدلات منخفضه لمعدل عرض النقود مؤشر ايجابيا.اما الاتجاه التصاعدى يعتبر مؤشرا سلبيا فى حالة ضعف الانتاج.

الودائع بالمصارف :

تعتبر الودائع المصرفية بالبنوك من أهم مصادر الأموال ومحور نشاطها فى المجال الاقتصادي والتجاري وفى ميادين أنشطتها الأخرى .من اجل هذا توالى البنوك هذه الودائع أهميه كبرى .والبنوك هي المؤسسات الوحيدة المخول لها قانونا وعرفا بقبول الودائع المصرفية. المنافع التي تعود على المصارف تزيد من قدرتها ورصيدها النقدي وبالتالي توسيع الاستثمار ومن ثم زيادة أرباحها.

لاشك إن تجميع الودائع والمدخرات من أهم المؤشرات الملازمة لتقييم أداء (المصارف)باعتبار أن ذلك يدخل ضمن مسئولياتهم بهدف تجميع عنصر من أهم عناصر الإنتاج وهو عنصر رأس المال يتمثل في أهم ألاوعيه التي تجذب الودائع والمدخرات في المصارف.[1]

صندوق ضمان الودائع:

إن الغرض الاساسى من إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية هو حماية حقوق المودعين أضافه إلى تعزيز الاستقرار والسلامة المالية للمصارف المضمونة وتدعيم الثقة فيها .كذلك جبر الأضرار عند وقوعها بتعاون وتكافل بين السلطات النقدية والمصارف والمودعين أنفسهم ولتحقيق هذا الغرض فقد تم تكوين ثلاثة محافظ كما يلي :[2]

محفظه التكافل لضمان الودائع الجارية والادخارية وتكون المساهمة فيها للمصارف والحكومة وبنك السودان المركزي.

محفظه التكافل لضمان ودائع الاستثمار وتكون المساهمة فيها لأصحاب ودائع الاستثمار فحسب.

محفظه التكافل لجبر حالات الإعسار المالي النهائي وتكون المساهمة فيها للمصارف والحكومة وبنك السودان.

إن لصندوق ضمان الودائع المصرفية دور هام في الاقتصاد السوداني باعتباره ضامنا للودائع بالمصارف العاملة بالبلاد مما يشجع الطمأنينة في نفوس المودعين ويعزز ثقتهم ويرفع من حجم الودائع ويساعدها على القيام بدورها الاقتصادي بشكل سليم.

العضوية في الصندوق: تعتبر العضوية في صندوق ضمان الودائع المصرفية إلزامية لجميع المصارف العاملة بالبلاد ،وقد بلغت عضويه الصندوق بنهاية عام 2011 عدد33 مصرف منها عدد4فروع مصارف متخصصة و5 فروع لمصارف أجنبيه.

المهام والصلاحيات:

---

[1] دور المصارف الإسلامية في كفاءة تمويل المشروعات الصغيرة لمحاربه الفقر بحث تكميلي لدرجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا .احمد عبدا لله يوسف سليمان ص28 2012.

[2] مجله المصارف العدد الحادي والأربعون سنه2012 ص 56

تسجيل المصارف المضمونة وفق قانون الصندوق لسنه1996 الاقتراض وفق الصيغ الإسلامية متى ما دعت الضرورة لذلك استثمار أموال الصندوق وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية .

جدول رقم(5/1/4)

تحليل الودائع المصرفية حسب الأنواع خلال العام2007الى العام2012

البيان	ودائع تحت الطلب	ودائع ادخار	ودائع الاستثمار	هوامش خطابات الضمان والاعتمادات	الاجمالى
2007	5.608.281	1.002.956	4.587.420	142.471	11.341.128
2008	6.740.487	1.236.364	5.244.899	244.625	13.466.375
2009	8.345.640	1.558.703	7.023.606	368.785	17.296.734
2010	9.893.679	1.904.040	8.667.753	319.675	20.785.147
2011	11.447.984	2.662.250	8.133.605	482.676	22.726.515
2012	13.952.052	3.858.550	9.939.443	452.851	28.202.896

المصدر موقع بنك السودان المركزي

جدول رقم (6/1/4)

نسب تركيبه الودائع المصرفية خلال2007-2012

البيان	ودائع تحت الطلب	ودائع ادخار	ودائع الاستثمار	هوامش خطابات الضمان والاعتمادات
2007	%49	%9	%41	%1
2008	%50	%9	%39	%2
2009	%43	%8	%36	%2
2010	%48	%10	%41	%1
2011	%50	%12	%36	%2
2012	%49	%13	%36	%2

من الجدول رقم(5/1/4)السابق يلاحظ تطور حجم الودائع في الجهاز المصرفي خلال الاعوام2007-2012م

التمويل المحلى بالمصارف السودانية:

جدول رقم(7/1/4) مليون جنية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالى الموجودات	30.649.9	36.666.9	43.107.7	46.504.1	67.050
التمويل المحلى	12.581.8	14.984.7	17.205.1	20.202.1	24.815
الموجودات الاجنبية(صافى)	2.076.1	1.168.6	2.242.3	1.713.3	3.100.1
اجمالى الودائع	16.760.9	21.340.6	26.529.9	27.983.8	39.920
الودائع بالعملة المحلية	13.572.7	17.351.4	20.872.2	22.828	28.384.9
الودائع بالعملة الاجنبية	3.188.2	3.989.2	5.657.7	5.155.8	11.535
الودائع المحلية/اجمالى الودائع%	81	81.3	78.7	81.6	71.1
الودائع الاجنبية/اجمالى الودائع%	19	18.7	21.3	18.4	28.9
التمويل المحلى/الودائع المحلية%	92.7	86.4	82.4	88.5	87.4

البحث الثانى

دور البنوك في التمويل الأصغر:

يمكن النظر إلى دور القطاع المصرفي في الاهتمام بقطاع التمويل الأصغر من خلال الإحصاءات المتوفرة للفترة 2007–2012و من خلال الوقوف على دور بنك السودان المركزي فيما يتصل بإصدار الضوابط المنظمة لمنح التمويل المصرفي سنويا ومعرفه مدى التزام المصارف بتنفيذ تلك الضوابط وذلك استنادا إلى نتائج التطبيق الفعلي لتلك السياسات خلال الفترة المشار إليها.

جدول رقم(8/2/4)

التمويل المصرفي الممنوح لقطاع التمويل الأصغر بالقطاع المصرفي

خلال الفترة 2007–2012م

البيان	حجم التمويل المصرفي الفعلي الممنوح للتمويل الأصغر	نسبه التمويل المصرفي الفعلي الممنوح للتمويل الأصغر	النسبة المخصصة للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزي	نسبه الانحراف عن المخصص للتمويل الأصغر وفق سياسات بنك السودان المركزي
ديسمبر 2007	232.240	1.3	12	(10.7)
ديسمبر 2008	243.164	1.6	12	(10.4)
ديسمبر 2009	334.900	1.6	12	(10.4)
ديسمبر 2010	449.682	1.8	12	(10.2)
ديسمبر 2011	819.340	2.8	12	(9.2)
ديسمبر 2012	1.301.548	3.5	12	(8.5)

المصدر بنك السودان المركزي وحده التمويل الأصغر

بالرغم من توجهات بنك السودان المركزي في محور التمويل الأصغر والمتعلقة بتخصيص نسبه12% للتمويل الأصغر يلاحظ انحراف سالبا عن النسبة المقررة .في عام2007 وهو العام

الذي تم في زيادة نسبه التمويل يوجد انحراف 10.7 حتى العام2010 ثم انخفضت إلى 9.2 في العام2011 ثم الى8.5 في العام2012.

مما يشير إلى وجود إشكالات تواجه المصارف في التمويل الأصغر.

لابد من مراعاة السياسة التمويلية الصادرة من بنك السودان المركزي كولي أمر للمصارف قاطبة حيث تجب طاعة ولى الأمر من اجل المصلحة العامة وفق قوله تعالى (يايها الذين امنوا أطيعو ا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) سورة النساء الاية59

إن من آليات تحقيق الأهداف الخاصة بالتمويل الأصغر تخصيص نسبه12% كحد أدنى من محفظه التمويل بالمصارف في اى وقت لقطاع التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي. يتم توزيع النسبة المحددة 12% مناصفة بين التمويل الأصغر ومتناهي الصغر 6% والتمويل الصغير وذو البعد الاجتماعي 6% ويمكن للمصارف أن تستغل هذه النسبة كأمله في التمويل الأصغر والمتناهي الصغر وليس العكس.

جدول رقم(9/2/4)

اجمالى التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية حسب صيغ التمويل

خلال الفتره2007 الى2012

البيان	2007		2008		2009		2010		2011		2012	
	قيمه	نسبه	قيمه	نسبه	قيمه	نسبه	قيمه	نسبه	قيمه	نسبه	قيمه	نسبه
المرابحة	7.315	% 58	6.899	46 %	8.186	55 %	11.474	54 %	14.312	62 %	12.021	49 %
المشاركة	1.631	12 %	1.769	12 %	1.641	11 %	1.981	%9	1.548	%7	2.636	12 %
المضاربة	497	%3	876	%7	956	%7	1.480	%7	1.424	%6	1.296	%6
السلم	81	06 %	290	%2	349	%2	257	%2	174	07 %	459	%2
أخرى	3.061	24 %	4.845	33 %	3.604	25 %	5.799	28 %	5.867	25 %	7.686	% 31
المجموع	12.587		14.684		14.737		20.992		23.329		24.102	

المصدر : إعداد الباحث من واقع بيانات بنك السودان خلال الفتره2007–2012م

من الجدول رقم(9/2/4) يلاحظ الاتى:-

1-إن التمويل المصرفي الممنوح بصيغه المرابحة يتراوح مابين 46%-62%

2-التمويل بصيغه المشاركة يتراوح مابين 7%-12%

3-التمويل بصيغه المضاربة تتراوح النسبة مابين 3 %-7%

4-التمويل بصيغه السلم سجلت نسبه بسيطة وهى مابين 1%-2 %

5-أما الصيغ الأخرى فقد بلغت النسبة مابين 24%-33%

كما يلاحظ من الجدول إن مساهمة تدفق التمويل بصيغة المرابحة ياتى في المرتبة الأولى من اجمالى التمويل خلال الاعوام2007-2012 ذلك للخبرة الطويلة للمصارف فى ممارسة التمويل بهذه الصيغة لسهولة تطبيقها مع ضمان العائد . وحسب توجهات البنك المركزي في محور السياسة التي تتعلق بالرقابة المصرفية فان على المصارف استخدام صيغ التمويل الأخرى دون التركيز على صيغه المرابحة.

وهنالك ثمانية بنوك دخلت مع بنك السودان المركزي في برنامج تدريبي في مشاركة بقطاع التمويل الأصغر يعتمد التمويل فيها بالاستفادة من الميزة التخصصية للمصرف المعنى وتنوعت تجارب المصارف حسب تخصصها وحسب الأنشطة السائدة في مناطق انتشارها في السودان ومن البنوك التي لها تجارب في التمويل الأصغر البنك الزراعي السوداني، بنك التنمية التعاوني الاسلامى ، مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، بنك الأسرة ، مصرف المزارع التجاري ومصارف ا أخرى.

تجربه مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية:

الأهداف ألاستراتجيه للبنك:

1تقليل الفقر وا ٍثارة على المجتمعات الفقيرة

2-المساهمة في تقليل نسبه البطالة.

الأهداف العامة:

1-تقديم التمويل ألازم لمختلف القطاعات ، وعلى وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة وذوى الدخل المحدود

2-يهدف مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في خطته لدعم جهود الدولة لتخفيف وطأة الفقر عن الشرائح الضعيفة في المجتمع وتوفير فرص الكسب ، وتنميه الوعي الادخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجالات التنمية الاجتماعية .

3-كما يهدف إلى توجيه موارد المجتمع نحو الأنشطة التي تؤدى إلى التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الكلى وتركيزا على تنميه الولايات.

جدول رقم(10/2/4)

الانتشار الجغرافي للمصرف

البيان	2008م	2009م	2010م	2011م	2012
عدد الفروع	32	32	32	35	39

جدول رقم(11/2/4)

التمويل الأصغر القائم:-

البيان	2008م	2009م	2010م	2011	2012
التمويل الأصغر	88.390	98.847	127.406	186.874	347.318
معدل التغير%	%11	%12	%29	%47	%86

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات داخل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

ومن الجدول يلاحظ الاتى:

هنالك ازدياد في معدل التغير للتمويل للأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في منح التمويل الأصغر خلال 2008-2012 مابين 11%-86% حيث بلغت أعلى مستوى لها في العام2012 حيث بلغت نسبة 86% ارتفاع هذه النسبة يعكس الدور المتعاظم الذي يمكن أن يقوم به البنك تجاه الشرائح الضعيفة مما يحد من ظاهره الفقر والبطالة.

جدول رقم(12/2/4)

عدد الأسر المستفيدة من التمويل الأصغر

البيان	2009م	2010م	2011م	2012
عـــــدد الاســـــر المستفيدة	25969	29480	60064	90689
معدل التطور%	%22	%14	%104	%51

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات داخل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

إن معدل التطور في عدد المستفيدين من التمويل الأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في ازدياد وبلغ نسبه104% في العام2011. نلاحظ عدد الأسر التي استفادت من التمويل الأصغر بلغ90الف أسره في العام2012 حيث إن الزيادة في حجم التمويل الأصغر اثر بصوره مباشرة في ازدياد عدد المستفيدين.

على ضوء البيانات الإحصائية فان البنك له دور فاعل ومؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال تعبئه رؤوس الأموال والعمل على تنميه السلوك الادخاري لدى الأفراد.كما يركز على السياسات والإجراءات المالية والنقدية لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وبالتالي يحقق مجالات واسعة في توليد فرص العمل من خلال تمويله للمشروعات الصغيرة التي تمثل مستودعا لفرص العمل جديدة وأداة من أدوات وبرامج مكافحه البطالة .

تحليل تمويل بنك الادخار والتنمية الاجتماعية لقطاع التمويل الأصغر

وفقا لإستراتجية بنك الادخار والتنمية الاجتماعية فقد اهتم البنك بتمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التالية:

جدول رقم (13/2/4)

تحليل قطاعات التمويل بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية للفترة 2010-2012م

القطاع	2010			2011			2012		
	المبلغ	العدد	نسبة	المبلغ	العدد	نسبة	المبلغ	العدد	نسبة
زراعي	27.036	5861	%23	34.086	34267	%18	55.080	49083	%16
صناعي	191	47	%0	227	55	%0	501	49	%0
خدمي	51.865	11564	%45	76.295	12703	%41	117.047	1744	%34
نقل	3.379	660	%3	4.793	916	%3	23.975	1735	%7
تجارة	19.225	4563	%17	35.076	5559	%19	77.257	11322	%22
حرفي	5.488	1734	%5	4.337	1164	%2	7.414	1735	%2
عقاري	7.560	1618	%7	11.170	2688	%6	20.052	3093	%6
أخرى	1.261	3432	%1	20.886	2712	%11	45.994	5431	%13
اجمالى	116.005	29479	100	186.870	60064	100	347.320	74192	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات داخل مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

من خلال الجدول رقم **(13/2/4)** يلاحظ إن التمويل الأصغر في البنك تطور من116.005 جنيه في العام 2010 الى347.320 في العام 2012جنية. بنسبه زيادة سنوى66 % .كما نلاحظ التدفق التمويلي لقطاع الخدمات المختلفة لعام2010 بلغ نسبة71% من اجمالى التمويل وفى العام2011 بنسبة79% وفى العام 2012 بنسبة 81%من اجمالى التمويل

الأصغر بينما كانت مساهمة التمويل للقطاع الزراعي بنسبة24% والقطاع الحرفى5% لعام 2010 وبنسبة19% لقطاع الزراعي والحرفي 2% لعام 2011بينما العام2012 بنسبة15% للقطاع الزراعي 2% للحرفي بينما القطاع الصناعي لا يكاد موجودا.

إن فكرة المشرو عات الصغيرة نبعت لتحريك الطاقات الإنتاجية من صناعية وزراعية حتى تساهم في تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والناتج الداخلي الاجمالى من خلال الوصول على اكبر قيمة مضافة ولا ياتى ذلك إلا بالتوجه نحو الإنتاج الزراعي والصناعي.

نماذج لمشروعات رائده بالبنك

مشروع الزهراء لإنتاج البيض:

عبارة عن حاضنة لإنتاج البيض يهدف الى توفير فرص عمل للمرأة والخريجين للعمل بالمشروع

حجم التمويل 5مليون جنية عدد المستهدفين600 فرد

تم إجراء دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي بواسطة جامعه شندى وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كاللاتي:

*أكثر المستفيدين بين الفئة العمرية20سنة إلى 40 سنة وهده الفئة الأكثر تعرضا للبطالة

*جمع بين مشروعات تشغيل الخريجين ومشروعات تنمية المجتمع المحلى

*يتراوح دخل المستفيدات مابين300-500جنية في الشهر.

مشروع محفظة المرأة : وهو احد أهم الآليات التي يتبعها المصرف لتوصيل خدمات التمويل الأصغر للنساء .ساهم بشكل مقدر في نشر ثقافة الصيرفه الاجتماعية.

حجم التمويل 5.4 مليون جنيه.

عدد المستفيدين4402مستفيد لكل الولايات.

متوسط حجم التمويل للفرد 1226 جنيه.

تمويل مشروعات الخريجين:تم فتح نوافذ لتمويل الخرجين عبر فروع المصرف بكل الولايات،يقوم المصرف بريادة محفظه الخرجين برأسمال قدرة50 مليون جنيه ، تم تمويل عدد800 مشروع خلال العام2012 وفرت فرص عمل لحوالي 1000 خريج

تمويل الشباب: في ظل ارتفاع البطالة وتدنى فرص العمل يعمل المصرف بالتعاون مع مؤسسه الشباب للتمويل الأصغر لتمويل الشباب تم تمويل عدد658 خلال العام2011فى ولايات (النيل الأبيض ،سنار ،الجزيرة،القضارف،كسلا).

من خلال هذة البيانات يتضح زيادة عدد المستفيدين من التمويل الأصغر بنسبة زيادة قدرها 38%.

1-زيادة عدد الفروع ومكاتب الصرف

2-تطوير نظام رصد ومتابعة عمليات التمويل الأصغر

3-تمويل مشروعات جماعية (حاضنات)

4- تمويل مشروعات ذات بعد اجتماعي في التعليم والصحة والخدمات الأخرى

5-المساهمة فى محافظ التمويل الأصغر.

تجربة بنك الاسرة:

النشأة والتطور:

تأسس البنك فى العام2007 بموجب قانون الشركات لسنة1925 يعتبر بنك السودان المركزى الامانة العامة لديوان الزكاة وديوان الزكاة بولاية الخرطوم، والصندوق القومى للتامينات الاجتماعية ووزارة المالية الاتحادية ،مؤسسة التنمية الاجتماعية والولاية الشمالية ،محلية الدويم من اهم المؤسسين من جانب القطاع العام اما من القطاع الخاص سيدات الاعمال واتحاد اصحاب العمل واتحاد ضباط الشرطة المتقاعدين الاتحاد العام للمراة السودانية اتحاد معاشى البنوك والصندوق القومى للتامينات الاجتماعية وعدد من المنظمات والافراد المهتمين بقضايا التمويل الاصغر بالسودان.

اهداف الاستراتجية للبنك :

1-تقديم الخدمات الماليةللفقراء النشطين اقتصاديا والخريجين وصغار المنتجين

2- استقطاب الموارد المحلية والخارجية لاعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة.

3-رفع الوعى المصرفى والادخارى وسط الشرائح المستهدفة.

4-اعداد العنصر البشرى بما يتلاءم مع متطلبات عمل البنك وتدريبهم على مفاهيم واليات ممارسة التمويل الاصغر.

5-المساهمة فى انسياب الموارد المتكاملة من القطاع غير الرسمى والقطاع الرسمى لمصلحة الفئات المستهدفة.

اذن يعتبر البنك مؤسسة مصرفية اقتصادية اجتماعية متخصصة فى مجال تقديم التمويل الاصغر.

تطور نشاط البنك فى منح التمويل الاصغر:

جدول رقم (14/2/4)

رصيد التمويل القائم للاعوام2008-2012

	المبلغ	معدل النمو
2008	10.029.202	-
2009	66.296.500.30	%561
2010	137.367.698.90	%107
2011	229.675.360	%67
2012	258.874.070	%13

شكل رقم(2/2/4)

رصيد التمويل القائم للاعوام

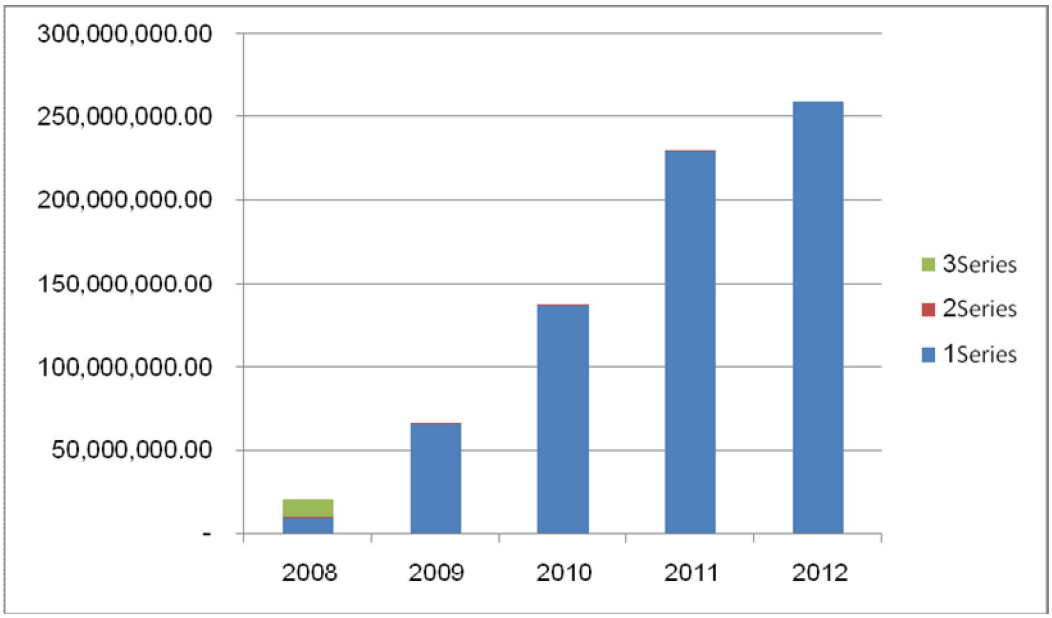

جدول رقم(15/2/4)

النمو فى عدد المستفيدين

	عدد المستفيدين		الاجمالى	معدل النمو	نسبة النساء
العام	ذكور	اناث			
2008	963	559	1.522		%36
2009	7.122	2.658	9.780	%543	%27
2010	17.306	7.064	24.370	%149	%29
2011	32.828	13.040	45.868	%88	%28
2012	18.519	6.699	25.218	%82-	%27
	76.738	30.020	106.758		%28

من الجدولين اعلاه نلاحظ ان للبنك جهود مقدرة فى منح التمويل الاصغر .لقد اهتم البنك بشريحة النساء حيث يعتبر اكثر شرائح المجتمع عرضة للفقر ذلك لشعور البنك بالمسئولية الاجتماعية والاخلاقية تجاه الشرائح المستهدفة لمكافحة الفقر.وهذا يشير الى قيام البنك بدور فاعل فى منح التمويل الاصغرمستقبلا.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج ، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من موظفي بنك (الخرطوم / امدرمان الوطني / فيصل الاسلامي / الادخار / المزارع).

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (100) استمارة استبيان على المستهدفين بتلك الجهات، وقد استجاب (94) فرد حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (94%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1-الأفراد حسب النوع (ذكر، انثى).

2-الأفراد من مختلف الأعمار (أقل من 20 سنة، 21 -30 سنة، 31-40 سنة، 41-50 سنة، 50 سنة فأكثر).

3-الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة ، اقتصاد ، إدارة أعمال، دراسات مصرفية ، أخرى).

4-الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (دبلوم وسيط ، بكالوريوس ، دبلوم وسيط، ماجستير ، دكتوراه).

5-الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية ، زمالة عربية ، زمالة أمريكية، زمالة بريطانية ، أخرى).

6-الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنة فأقل ، من 6 – 10 سنة ، من 11 – 15 سنة ، من 16 – 20 سنة، 21– 25 سنة من 26 سنة فأكثر).

7-الأفراد من مختلف الوظائف (مدير ، نائب مدير ، رئيس قسم ، موظف).

القسم الأول : تحليل البيانات الشخصية

النوع:

جدول رقم (16/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة%
ذكر	82	87.2
انثى	12	12.8
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (3/3/4)

أفراد عينة الدراسة حسب النوع

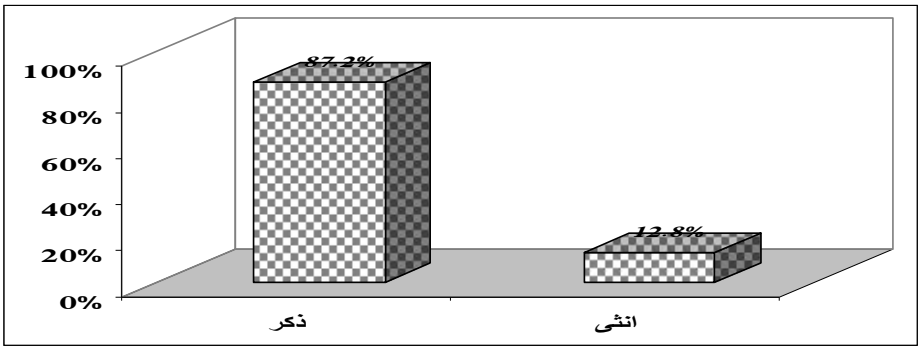

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم **(16/3/4)** والشكل البياني رقم **(3/3/4)** فإن 78.2% أفراد العينة ذكور، و 12.8% إناث.

العمر:

جدول رقم (17/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 20 سنة	1	1.1
من 21 – 30 سنة	16	17
من 31 – 40 سنة	36	38.3
من 41 – 50 سنة	28	29.8
من 50 سنة فأكثر	13	13.8
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م

شكل رقم (4/3/4)

أفراد عينة الدراسة حسب العمر

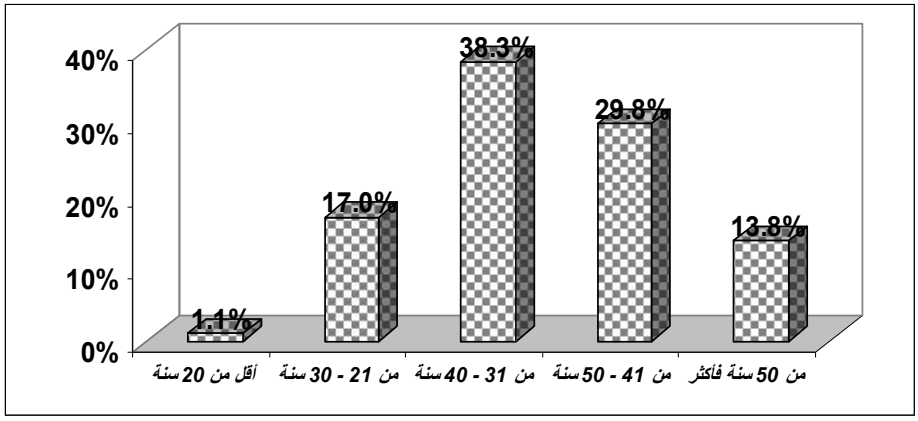

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013م

من الجدول رقم (17/3/4) والشكل البياني رقم (4/3/4) فإن 1.1% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 20 سنة ، و 17% تتراوح أعمارهم م من 21 – 30 سنة ، كذلك 38.3% أعمارهم من 31 – 40 سنة ، بينما 29.8% أعمارهم من 41 – 50 سنة ، و 13.8% أعمارهم من 50 سنة فأكثر. يستنتج من ذلك اكبر نسبه تم استبيانها حسب العمر بين سن31–40.

التخصص العلمي:

جدول رقم (18/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة	27	28.7
إدارة أعمال	12	12.8
اقتصاد	29	30.9
دراسات مصرفية	11	11.7
أخرى	15	16
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل رقم (5/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

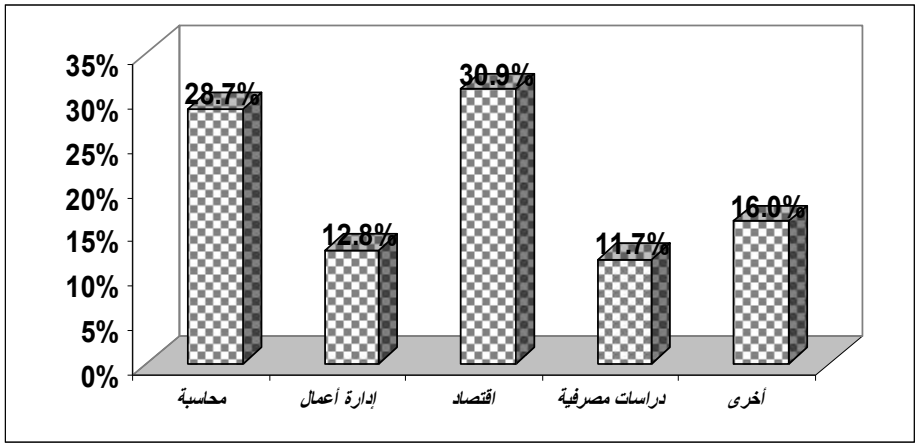

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (18/3/4) والشكل البياني رقم (5/3/4) فإن 28.7% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ، و 12.8% منهم تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، بينما 30.9% تخصصهم اقتصاد ، و 11.7% تخصصهم دراسات مصرفية ، و 16% لديهم تخصصات علمية أخرى. يستنتج من ذلك أن البنوك تميل إلى استيعاب تخصص الاقتصاد والمحاسبة وهى تفيدها في أداء مهامها.

المؤهل العلمي:

جدول رقم (19/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم وسيط	3	3.2
بكالوريوس	48	51.1
دبلوم عالي	9	9.6
ماجستير	30	31.9
دكتوراه	4	4.3
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل رقم (6/3/4)

أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

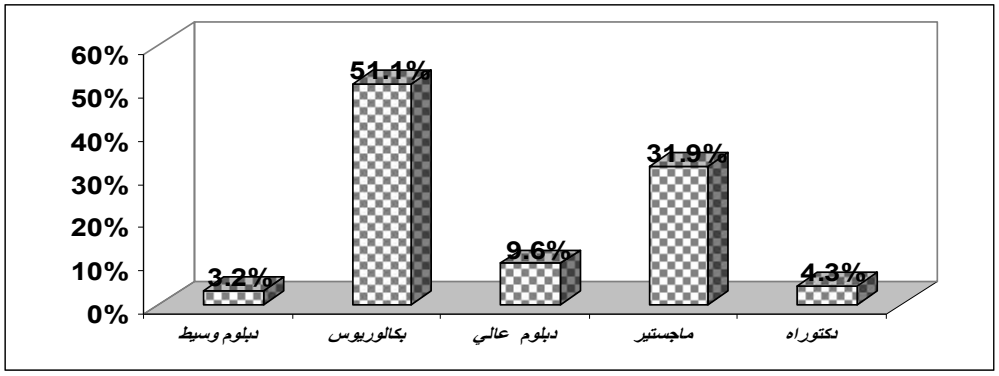

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (19/3/4) والشكل البياني رقم (6/3/4) فإن 3.2% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط ، و 51.1% مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، بينما 9.6% مؤهلهم دبلوم عالي ، و 31.9% مؤهلهم العلمي ماجستير، و 4.3% لديهم مؤهلات علمية أخرى. ويستنتج من ذلك هنالك توجه لموظفي البنوك للدراسات العليا التي تكسبها معرفه أكثر.

المؤهل المهني:

جدول رقم (20/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة%
زمالة أمريكية	3	3.2
زمالة عربية	0	0
زمالة بريطانية	3	3.2
زمالة سودانية	0	0
أخرى	20	21.3
لا يوجد	68	72.3
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (7/3/4)

لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني

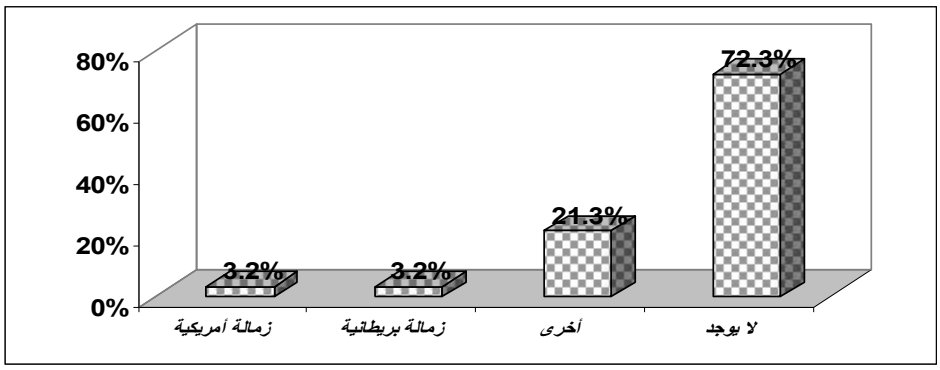

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (20/3/4) والشكل البياني رقم (7/3/4) فإن 3.2% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة أمريكية ، و 3.2% زمالة بريطانية، بينما 21.3% لديهم مؤهلات مهنية أخرى ، و 72.3% ليس لديهم مؤهل مهني.

الوظيفة:

جدول رقم (21/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة%
مدير	6	5.3
نائب مدير	10	10.6
رئيس قسم	26	27.7
موظف	52	55.3
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم(8/3/4)

لأفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية

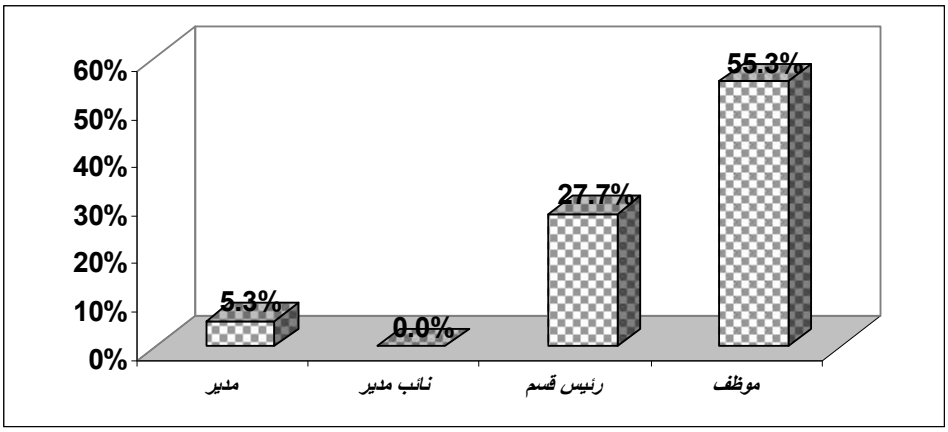

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم **(21/3/4)** والشكل البياني رقم **(8/3/4)** فإن 5.3% من أفراد العينة مدارء ، 10.6% من افراد العينة يشغلون وظيفة نائب مدير، بينما 27.7% من افراد العينة رؤساء أقسام، و 55.3% موظفين.

سنوات الخبرة:

جدول رقم (22/3/4)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنة	11	11.7
من 6 – 10 سنة	22	23.4
من 11 – 15 سنة	20	21.3
من 16 – 20 سنة	25	26.6
من 21 – 25 سنة	16	17
المجموع	**94**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بيان رقم (9/3/4)

أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

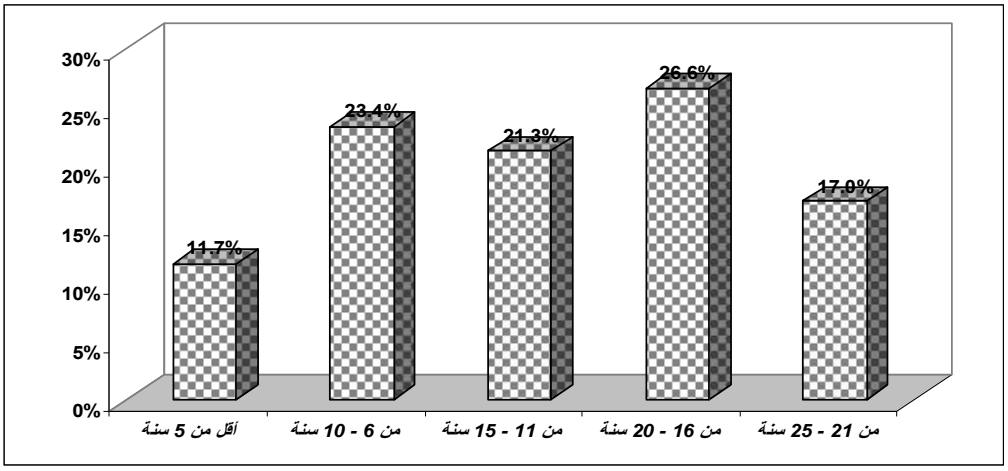

لمصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (22/3/4) والشكل البياني رقم (9/3/4) فإن 11.7% من أفراد العينة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنة ، و 23.4% سنوات خبرتهم من 6 – 10 سنة ، بينما 21.3% سنوات خبرتهم من 11 – 15 سنة ، و 26.6% سنوات خبرتهم م من 16 – 20 سنة، و 17% تتراوح سنوات خبرتهم من 21 – 25 سنة.

يستنتج من ذلك بان اكبر عدد تم استبيانها حسب سنوات الخبرة مابين 16 –20سنه وهى الفئة التي دراية كاملة بالعمل المصرفي ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات مما يؤدى إلى قبول استبيانها.

أداة الدراسة:

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. وقد أعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين :

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول النوع ، العمر، المؤهل العلمي، المؤهل المهني ، التخصص العلمي، سنوات الخبرة ، الوظيفة.

القسم الثاني: يحتوي الإستبيان على عدد (32) عبارةتُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الاربعة بواقع (8) عبارات لكل فرضية.

وقد إعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة ، للإستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري للإستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي أُقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثباتأيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أُعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً . كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم لحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان – براون.

1. معادلة الفا – كرونباخ.
2. إعادة تطبيق الاختبار.
3. طريقة الصور المتكافئة.
4. معادلة جوتمان

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجابتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداء لقياس ما وضعت له. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي :

الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان –براون بالصيقة الآتية :

$$\text{الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستباين من العينة الاستطلاعية

بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي :

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبانة

معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
0.95	0.97

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بالاستبيان كانت أكبر من (50%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات:

أولاً : الترميز :

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

أوافق بشدة	وزنها	5
أوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا أوافق	وزنها	2
لا أوافق بشدة	وزنها	1

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{1+2+3+4+5}{5} = 3$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

ثانياً : الأسلوب الإحصائي:

استخدم برنامج ألـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين.

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد، لا أوافق ، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة 20 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (18.8 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوقع (18.8 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كآي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (18.8 في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n : عدد أفراد العينة

i : 3. 2 . 1

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(0.05) فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات

المتوقعة . وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

نص الفرضية الأولى : ارتفاع حجم المخاطر يؤدى إلى ضعف إقبال المصارف على تمويل المشروعات الصغرى

جدول رقم (23/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. ضعف العائد من المشروعات الصغرى يؤثر على تمويلها.	32	44	8	9	1	94
	%34	%48.6	%8.5	%9.6	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (10/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

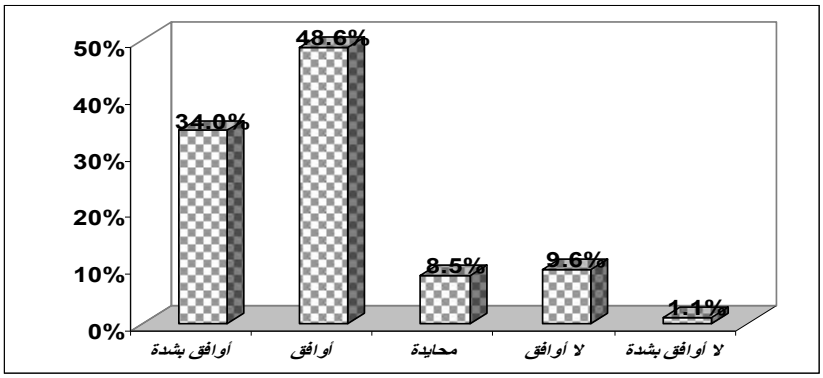

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم **(23/3/4)** والشكل البياني رقم **(10/3/4)** فإن 34% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ضعف العائد من المشروعات الصغرى يؤثر على تمويلها ، و 48.6% منهم موافقون، بينما 8.5% محايدون ، و 9.6% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (24/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. إفتقار البنك للتقنيات الحديثة يضاعف من مخاطر التمويل.	20	43	12	17	2	94
	%21.3	%45.7	%12.8	%18.1	%2.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (11/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

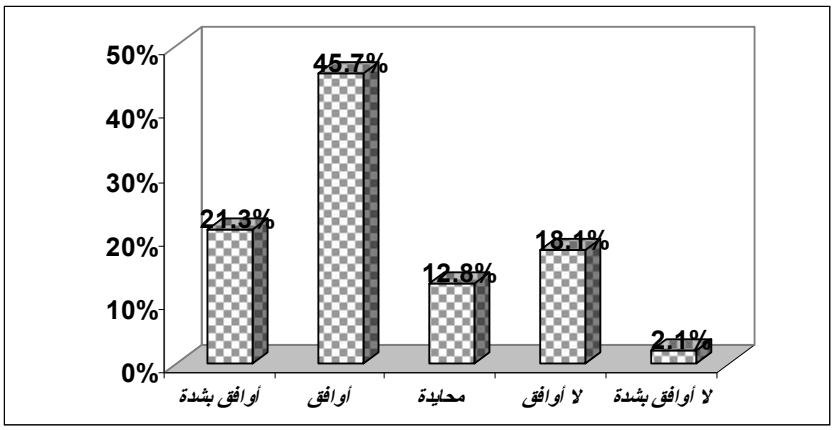

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (24/3/4) والشكل البياني رقم (11/3/4) فإن 21.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إفتقار البنك للتقنيات الحديثة يضاعف من مخاطر التمويل ، و 45.7% منهم موافقون، بينما 12.8% محايدون ، و 18.1% لا يوافقون ، و 2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (25/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. إرتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بتمويل هذه المشروعات.	18	42	25	6	3	94
	%19.1	%44.7	%26.6	%6.4	%3.2	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (12/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

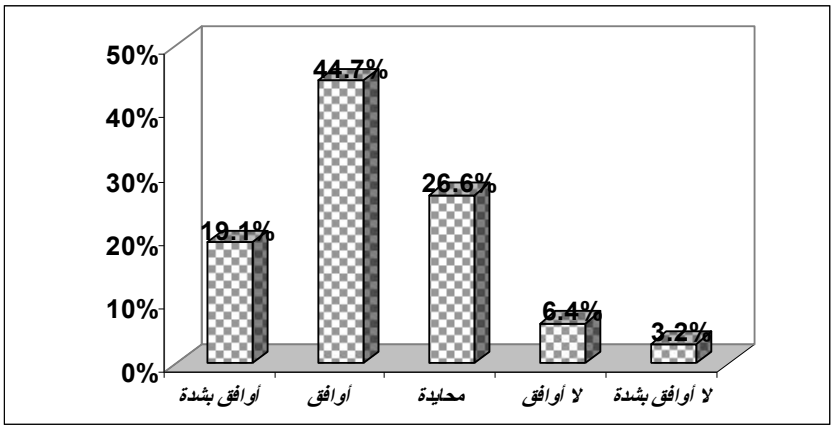

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم **(25/3/4)** والشكل البياني رقم **(12/3/4)** فإن 18.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إرتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بتمويل هذه المشروعات، و 44.7% منهم موافقون، بينما 26.6% محايدون ، و 6.4% لا يوافقون ، و 3.2% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (26/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. لا توجد طريقة لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بالتمويل.	11	43	26	13	1	94
	%11.7	%45.7	%27.7	%13.8	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (13/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

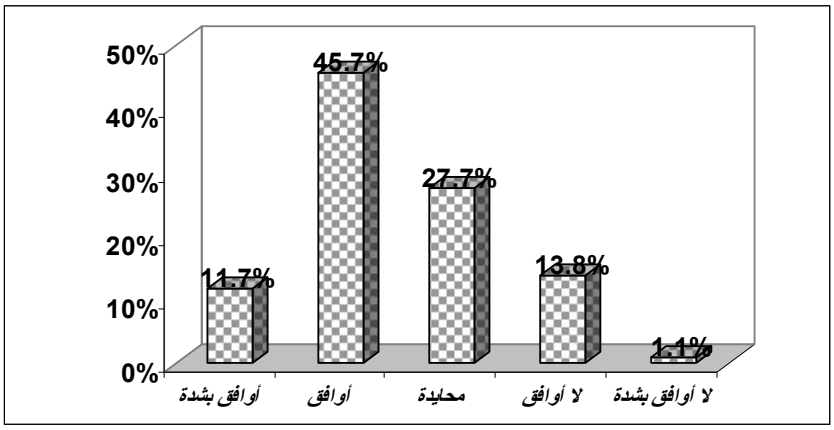

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (26/3/4) والشكل البياني رقم (13/3/4) فإن 11.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه لا توجد طريقة لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلةبالتمويل ، و 45.7% منهم موافقون، بينما 27.7% محايدون ، و 13.8% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (27/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. ارتفاع تكاليف متابعه وصعوبة استرداد المبالغ من عملاء التمويل الأصغر.	23	52	10	8	1	94
	%24.5	%55.3	%10.6	%8.5	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل رقم (14/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

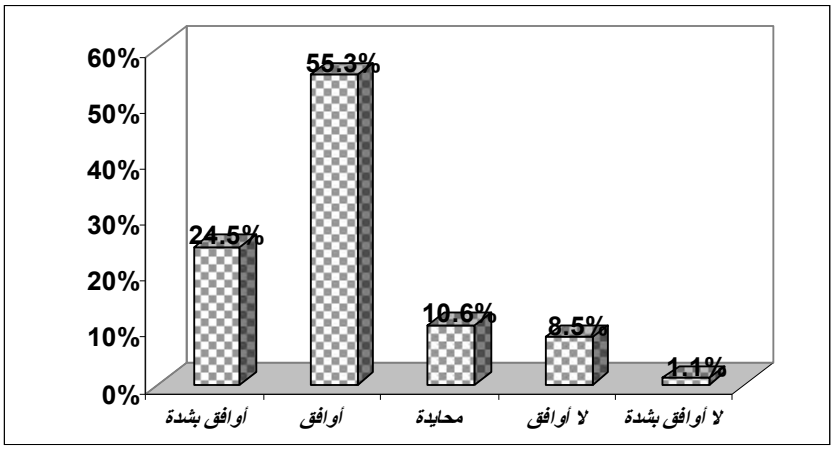

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم **(27/3/4)** والشكل البياني رقم **(14/3/4)** فإن 24.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ارتفاع تكاليف متابعه وصعوبة إسترداد المبالغ من عملاء التمويل الأصغر ، و 55.3% منهم موافقون، بينما 10.6% محايدون ، و 8.58% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (28/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الأولى.

العبارة	و افق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. لا توجـــد حمايـــة لهـــذه المشروعات من منافسه النمتجات المستوردة.	25	46	15	6	2	94
	%26.6	%48.9	%16	%6.4	%2.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (15/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الأولى

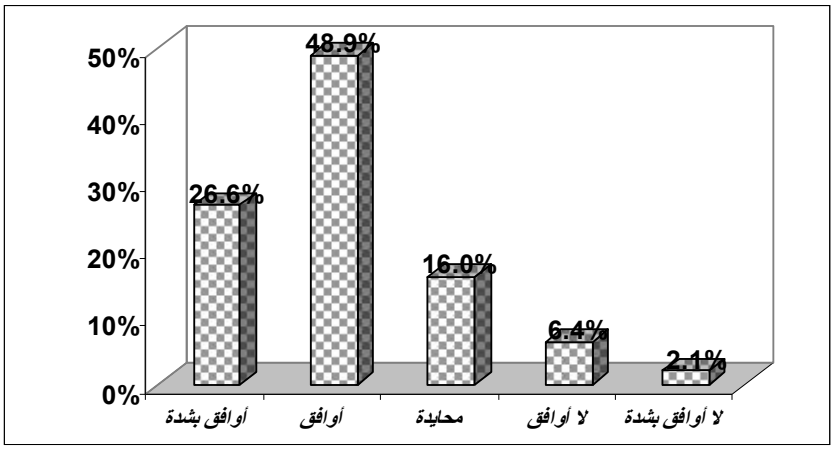

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (28/3/4) والشكل البياني رقم (15/3/4) فإن 26.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه لا توجد حماية لهذه المشروعات من منافسه النمتجات المستوردة ، و 48.9% منهم موافقون، بينما 16% محايدون ، و 6.4% لا يوافقون ، و 2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (29/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. أغلب الانشطة المرتبطه بالتمويل الأصغر أنشطة هامشية.	19	34	19	21	1	94
	%20.2	%36.2	%20.2	%22.3	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (16/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الأولى

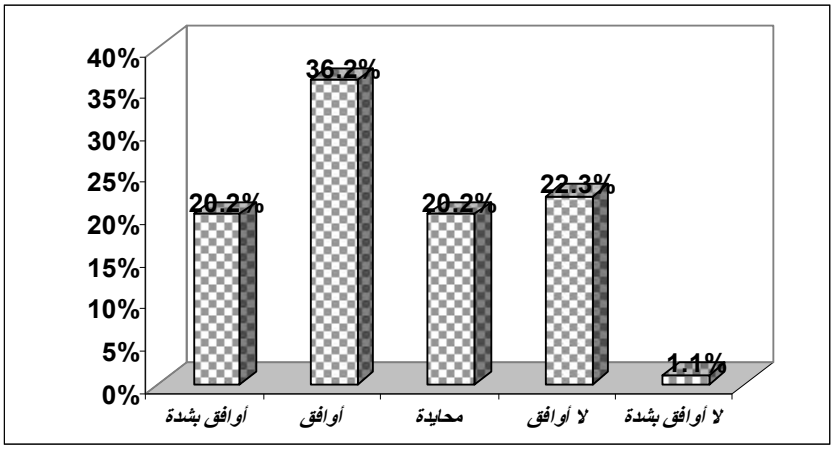

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول **رقم (29/3/4)** والشكل البياني **رقم (16/3/4)** فإن 20.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن أغلب الانشطة المرتبطه بالتمويل الأصغر أنشطة هامشية ، و 36.2% منهم موافقون، بينما 20.2% محايدون ، و 22.3% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (30/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
8. محدودية الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر وارتباطهم بثقافة الدعم والمعونات	35	41	10	7	1	94
	%37.2	%43.6	%10.6	%7.4	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (17/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الأولى

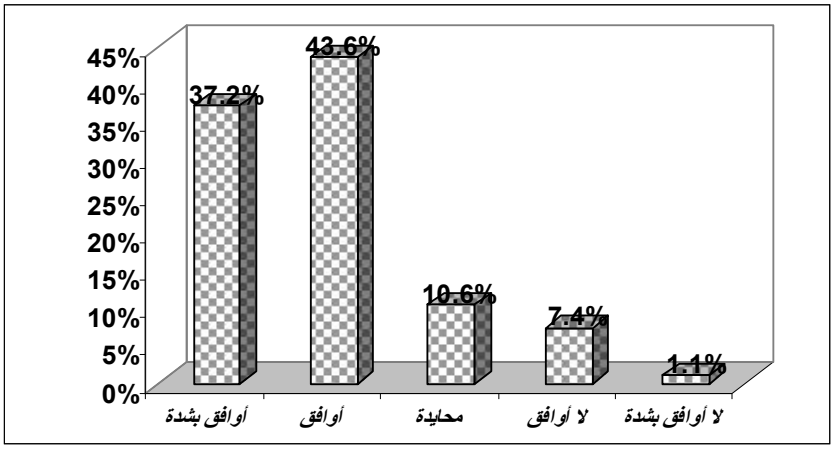

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم **(30/3/4)** والشكل البياني رقم **(17/3/4)** فإن 37.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن محدودية الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر وارتباطهم بثقافة الدعم والمعونات ، و 43.6% منهم موافقون، بينما 10.6% محايدون ، و 7.4% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (31/3/4) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. ضعف العائد من المشروعات الصغرى يؤثر على تمويلها	4.0	1	71.2	4	0.01
2. إفتقار البنك للتقنيات الحديثة يضاعف من مخاطر التمويل	3.7	1.1	48.9	4	0.02
3. ارتفاع نسبة التعثر المصرفي المتعلق بتمويل هذه المشروعات	3.7	1	52.7	4	0.01
4. لا توجد طريقة لتقاسم المخاطر مع أطراف أخرى ذات الصلة بالتمويل	3.5	0.9	55.8	4	0.01
5. ارتفاع تكاليف متابعه وصعوبة استرداد المبالغ من عملاء التمويل الأصغر	3.9	0.9	86.7	4	0.01
6. لاتوجد حماية لهذه المشروعات من منافسه النمنتجات المستوردة	3.9	0.9	65.9	4	0.01
7. أغلب الانشطة المرتبطه بالتمويل الأصغر أنشطة هامشية	3.5	1.1	29.4	4	0.01
8. محدودية الثقافة المصرفية لعملاء التمويل الأصغر وارتباطهم بثقافة الدعم والمعونات	4.1	0.9	68.6	4	0.04

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يلاحظ من الجدول رقم (31/3/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.9 – 1.1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

من خلال ذلك تتأكد صحة لافرضية التي نصها : هنالك علاقة بين ارتفاع حجم المخاطر وضعف إقبال المصارف على تمويل المشروعات الصغرى.

نص الفرضية الثانية: هنالك علاقة بين عدم كفاية الضمانات وتراجع التمويل المقدم للتمويل الاصغر

جدول رقم (32/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. إحجام البنوك فى التعامل مع صغار المنتجين لقلة ضماناتهم المقدمة	31	45	5	12	1	94
	%33	%47.9	%5.3	%12.8	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (18/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية

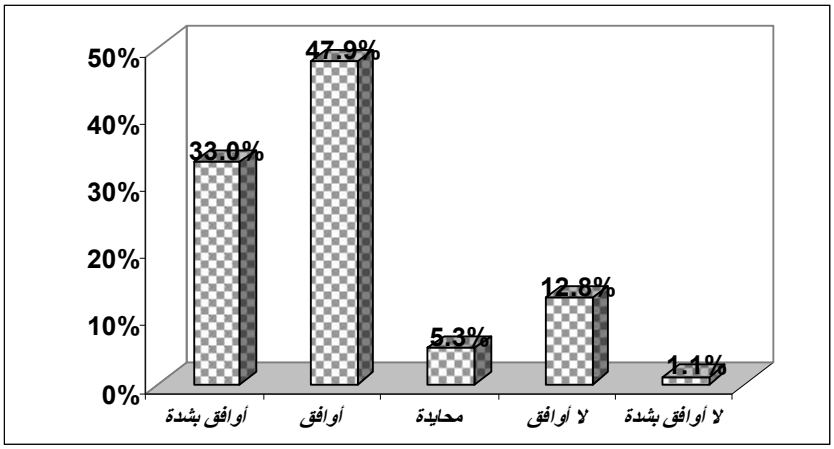

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (32/3/4) والشكل البياني رقم (18/3/4) فإن 33% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على إحجام البنوك فى التعامل مع صغار المنتجين لقلة ضماناتهم المقدمة ، و 47.9% منهم موافقون، بينما 5.3% محايدون ، و 12% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (33/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. صعوبة تسييل ضمانات هذه المشروعات في حاله فشلها لسداد التمويل الممنوح لها.	23	50	8	11	2	94
	%24.5	%53.2	%8.5	%11.7	%2.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (19/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

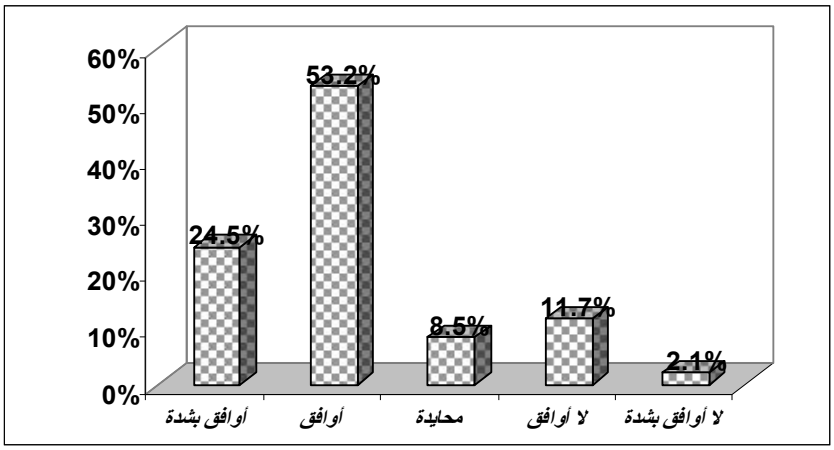

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (33/3/4) والشكل البياني رقم (19/3/4) فإن 24.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على صعوبة تسييل ضمانات هذه المشروعات في حاله فشلها لسداد التمويل الممنوح لها ، و 53.2% منهم موافقون، بينما 8.5% محايدون ، و 11.7% لا يوافقون ، و 2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (34/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. قرارات البنوك مرتبطة أساساً بالضمانات قبل اى إعتبار.	24	40	11	18	1	94
	%25.5	%42.6	%11.7	%19.1	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (20/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

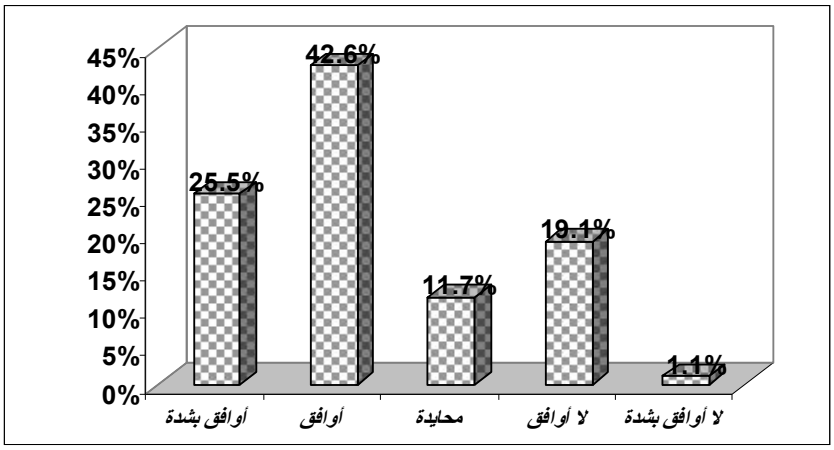

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم (34/3/4) والشكل البياني رقم (20/3/4) فإن 25.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة علىأن قرارات البنوك مرتبطة أساساً بالضمانات قبل اى إعتبار ، و 42.6% منهم موافقون، بينما 11.7% محايدون ، و 19.1% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (35/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. لا توجد آلية لإنقاذ العملاء المعسرين في حالة فشلهم للسداد.	18	39	13	22	2	94
	%19.1	%41.5	%13.8	%23.4	%2.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (21/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

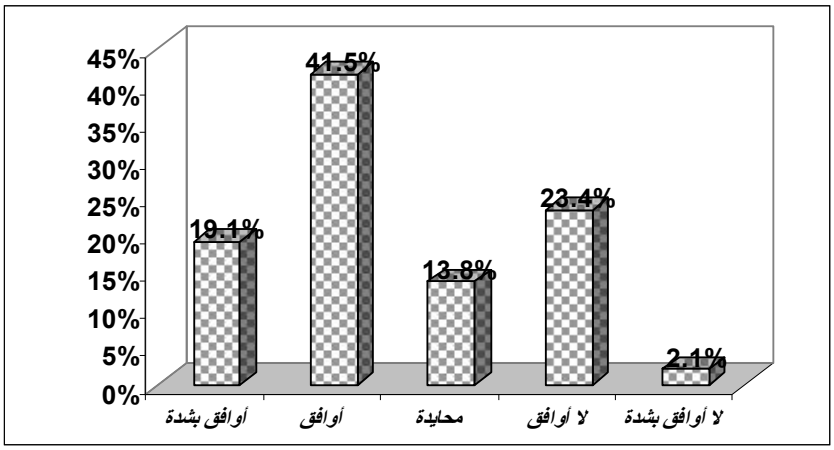

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (35/3/4) والشكل البياني رقم (21/3/4) فإن 19.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنه لا توجد آلية لإنقاذ العملاء المعسرين في حالة فشلهم للسداد ، و 41.5% منهم موافقون، بينما 13.8% محايدون ، و 23.4% لا يوافقون ، و 2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (36/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5.عدم قبول البنك الضمانات غير التقليدية التي تقوم على الضمانات الاجتماعية.	22	44	14	13	1	94
	%23.4	%46.8	%14.9	%13.8	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل رقم (22/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

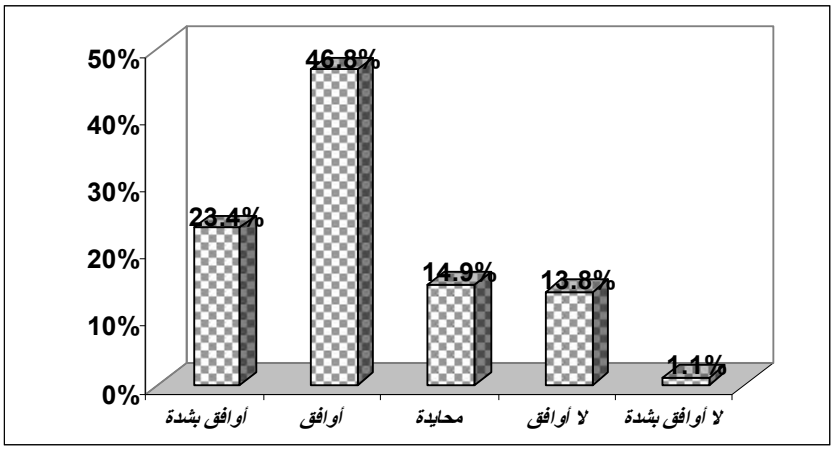

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (36/3/4) والشكل البياني رقم (22/3/4) فإن 23.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على عدم قبول البنك الضمانات غير التقليدية التي تقوم على الضمانات الاجتماعية ، و 46.8% منهم موافقون، بينما 14.9% محايدون ، و 13.8% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (37/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. جـــدوى المشـــروعات هـــو الضمان الحقيقي له.	33	41	11	7	2	94
	%35.1	%43.6	%11.7	%7.4	%2.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (23/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية

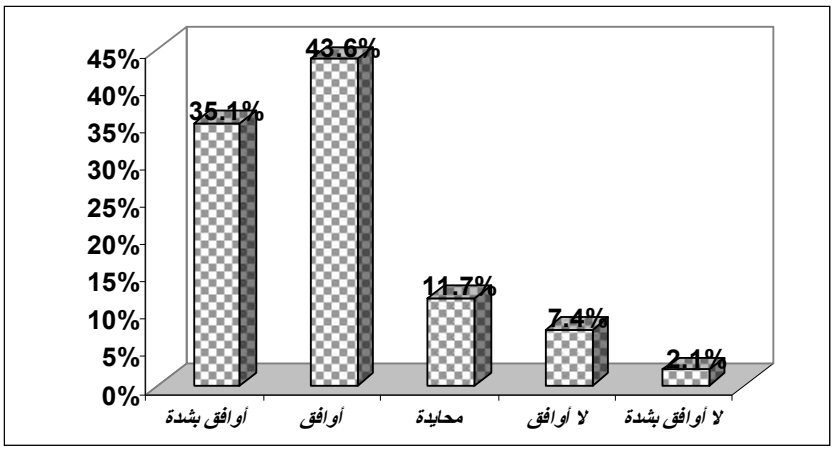

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (37/3/4) والشكل البياني رقم (23/3/4) فإن 35.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن جدوى المشروعات هو الضمان الحقيقي له ، و 43.6% منهم موافقون، بينما 11.7% محايدون ، و 7.4% لا يوافقون ، و 2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (38/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. لا ترغب البنوك في الضمانات العقارية بأطراف المدن الكبرى	16	36	18	20	4	94
	%17	%38.3	%19.1	%21.3	%4.3	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (24/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثانية

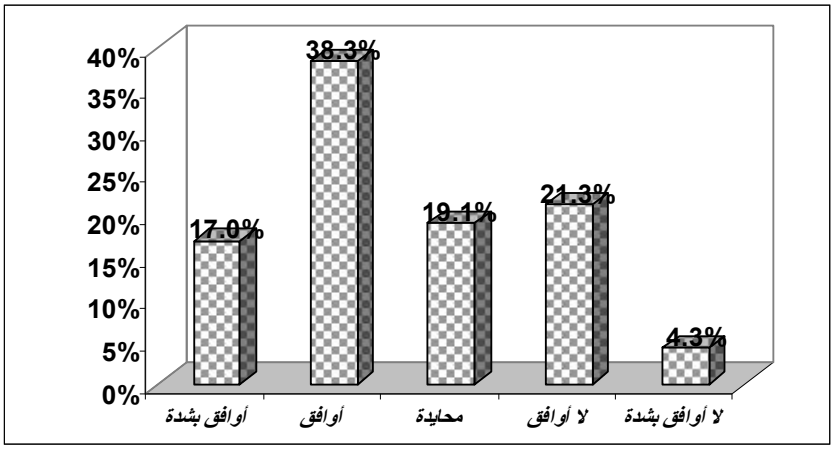

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (38/3/4) والشكل البياني رقم (24/3/4) فإن 17% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن البنوك لا ترغب في الضمانات العقارية بأطراف المدن الكبرى، و 38.3% منهم موافقون، بينما 19.1% محايدون ، و 21.3% لا يوافقون ، و 4.3% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (39/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
8. عدم التأمين على عمليات التمويل يجعل البنوك تحجم عن تمويلها.	24	32	26	10	2	94
	%25.5	%34	%27.7	%10.6	%2.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (25/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الثانية

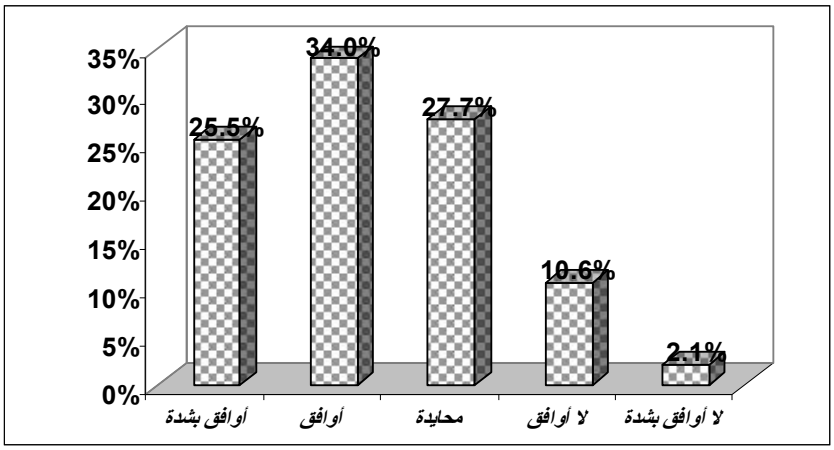

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم (39/3/4) والشكل البياني رقم (25/3/4) فإن 25.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم التأمين على عمليات التمويل يجعل البنوك تحجم عن تمويلها ، و 34% منهم موافقون، بينما 27.7% محايدون ، و 10.6% لا يوافقون، و 2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (40/3/4) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات السؤال الثاني:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. إحجام البنوك فى التعامل مع صغار المنتجين لقلة ضماناتهم المقدمة.	4.0	1	73.9	4	0.03
2. صعوبة تسييل ضمانات هذه المشروعات في حاله فشلها لسداد التمويل الممنوح لها	3.9	1	77.2	4	0.01
3. قرارات البنوك مرتبطة أساسا بالضمانات قبل أي اعتبار .	3.7	1.1	45.5	4	0.03
4. لا توجد آلية لإنقاذ العملاء المعسرين في حاله فشلهم للسداد .	3.5	1.1	39.1	4	0.01
5. عدم قبول البنك الضمانات غير التقليدية التي تقوم على الضمانات الاجتماعية.	3.8	1	54.2	4	0.04
6. جدوى المشروعات هو الضمان الحقيقي له .	4.0	1	62.6	4	0.01
7. لا ترغب البنوك في الضمانات العقارية بأطراف المدن الكبرى.	3.4	1.1	27.9	4	0.01
8. عدم التأمين على عمليات التمويل يجعل البنوك تحجم عن تمويلها.	3.7	1	32.6	4	0.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يلاحظ من الجدول رقم (40/3/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراو ح ما بين (1– 1.1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فإن قيمها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

مما سبق يتضح أن : هنالك علاقة بين عدم كفاية الضمانات وتراجع التمويل المقدم للتمويل الاصغر .

نص الفرضية الثالثة: الالتزام تنفيذ آليات السياسة النقدية والتمويلية للتمويل الأصغر يؤدى إلى استغلال نسبه التمويل الأصغر مما يساعد في تحقيق التنمية المتوازنة

جدول رقم (41/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. إنشاء وحدة للتمويل الأصغر بالبنوك يساهم في تمويل الشريحة المستهدفة للتمويل.	41	49	1	3	–	94
	%43.6	%52.1	%1.1	%3.2	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (26/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

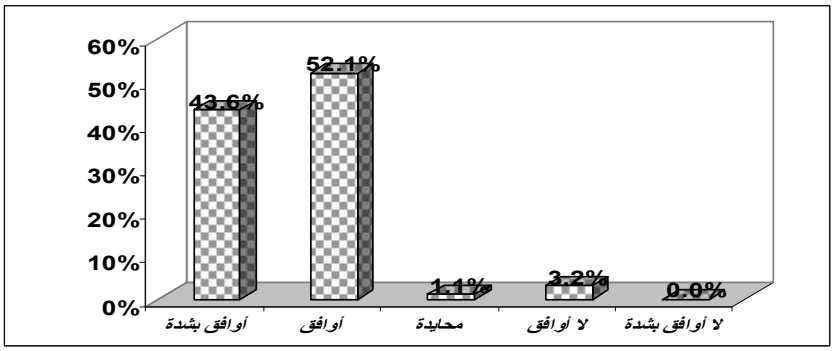

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (41/3/4) والشكل البياني رقم (26/3/4) فإن 43.6% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إنشاء وحدة للتمويل الأصغر بالبنوك يساهم في تمويل الشريحة المستهدفة للتمويل ، و 52.1% منهم موافقون، بينما 1.1% محايدون ، و 3.2% لا يوافقون.

جدول رقم (42/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. لاستغلال النسبة المستهدفة لابد من وجود خدمات مصرفية الكترونية في جميع المدن والأرياف	18	46	19	10	1	94
	%19.1	%48.9	%20.2	%10.6	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (27/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

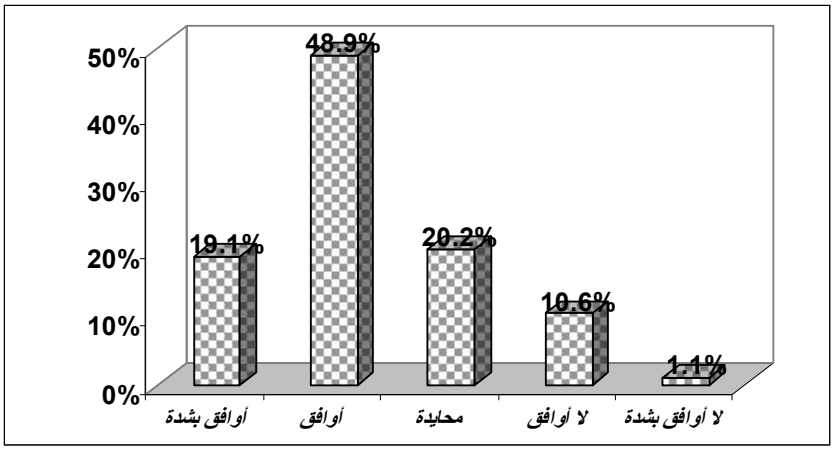

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (42/3/4) والشكل البياني رقم (27/3/4) فإن 19.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إنشاء وحدة للتمويل الأصغر بالبنوك يساهم في تمويل الشريحة المستهدفة للتمويل ، و 48.9% منهم موافقون، بينما 20.2% محايدون ، و 10.6% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (43/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. قيام مؤسسات التمويل الأصغر في كل ولايات السودان يساعد المصارف بتقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع.	29	61	4	–	–	94
	%30.9	%64.9	%4.3	–	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (28/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

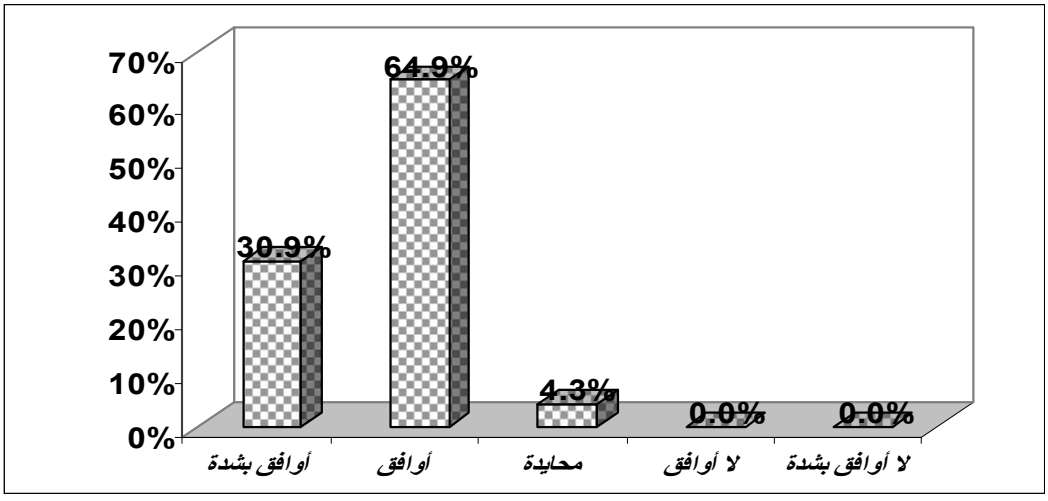

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم (43/3/4) والشكل البياني رقم (28/3/4) فإن 30.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن قيام مؤسسات التمويل الأصغر في كل ولايات السودان يساعد المصارف بتقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع ، و 64.9% منهم موافقون، بينما 4.3% محايدون.

جدول رقم (44/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. تقديم حوافز من بنك السودان المركزي للمصارف التي تلتزم بإستغلال بالنسبة المستهدفة تؤدى إلى استدامة التمويل.	36	46	10	2	–	94
	%38.3	%48.9	%10.6	%2.1	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (29/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

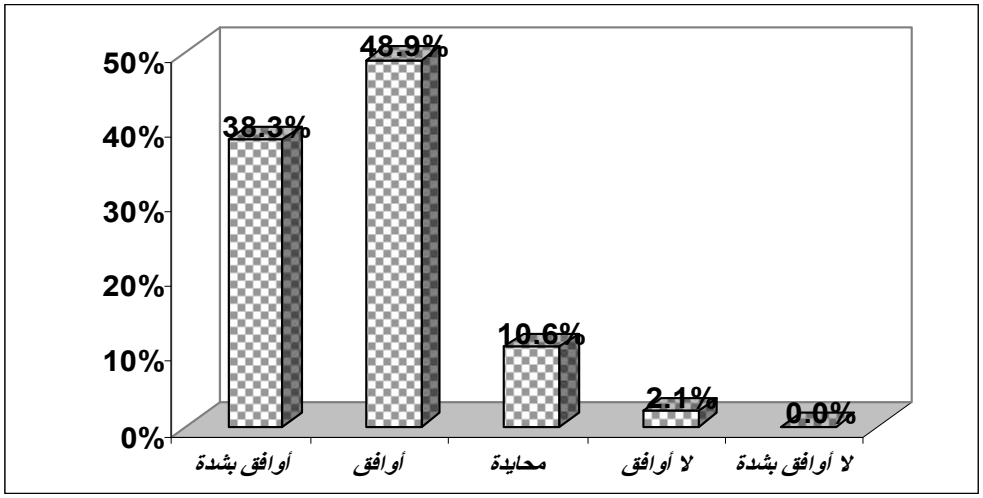

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (44/3/4) والشكل البياني رقم (29/3/4) فإن 38.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تقديم حوافز من بنك السودان المركزي للمصارف التي تلتزم بإستغلال بالنسبة المستهدفة تؤدى إلى استدامة التمويل ، و 48.9% منهم موافقون، بينما 10.6% محايدون ، و 2.1% لا يوافقون.

جدول رقم (45/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. أنشاء مصارف تمويل اصغر متخصصة توفر التمويل الاصغر للفئات المستهدفة.	29	58	5	2	-	94
	%30.9	%61.7	%5.3	%2.1	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل رقم (30/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

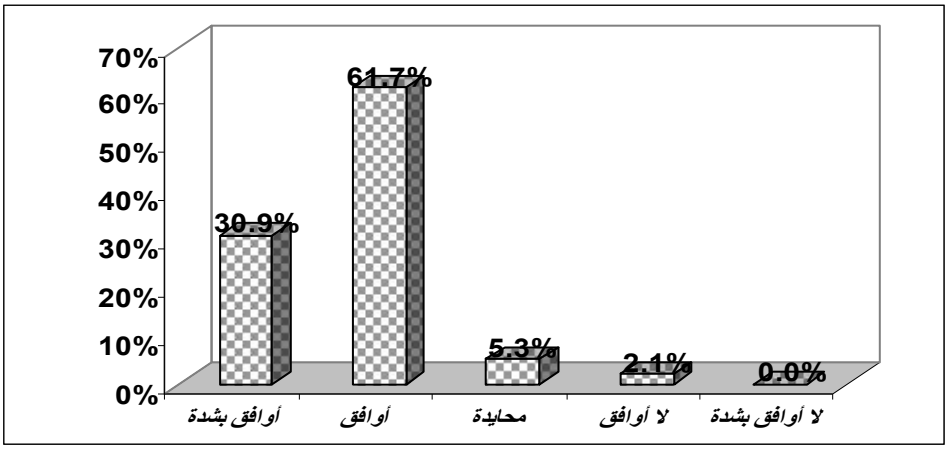

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (45/3/4) والشكل البياني رقم (30/3/4) فإن 30.9% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن أنشاء مصارف تمويل أصغر متخصصة توفر التمويل الأصغر للفئات المستهدفة ، و 61.7% منهم موافقون، بينما 5.3% محايدون ، و 2.1% لا يوافقون.

جدول (46/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. .عـم بـرامج بنـاء القـدرات للعـاملين بالمصـارف ذو أهميـة لرفع كفاءة دورهم.	34	57	3	–	–	94
	%36.2	%60.6	%3.2	–	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (31/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة

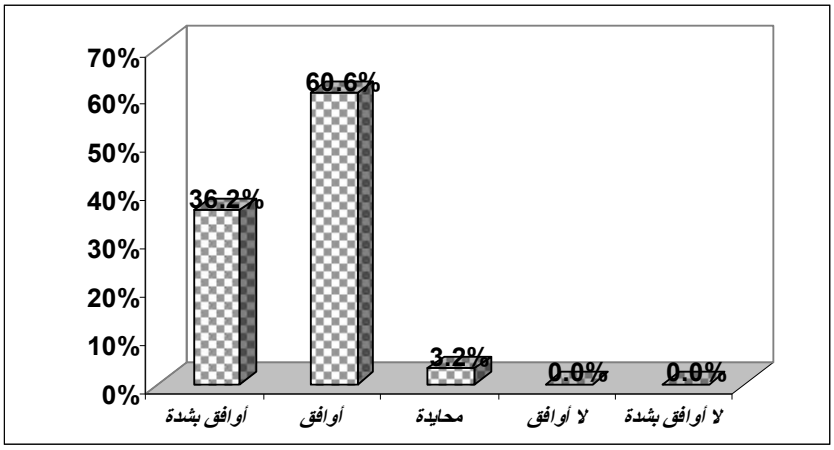

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (46/3/4) والشكل البياني رقم (31/3/4) فإن 36.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن دعم برامج بناء القدرات للعاملين بالمصارف ذو أهمية لرفع كفاءة دورهم ، و 60.6% منهم موافقون، بينما 3.2% محايدون .

جدول رقم (47/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. السماح للبنوك بفتح أفرع لها دون الرجوع لبنك السودان المركزي يزيد من تعبئة المدخرات.	24	36	18	12	4	94
	%25.5	%38.3	%19.1	%12.8	%4.3	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (32/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثالثة

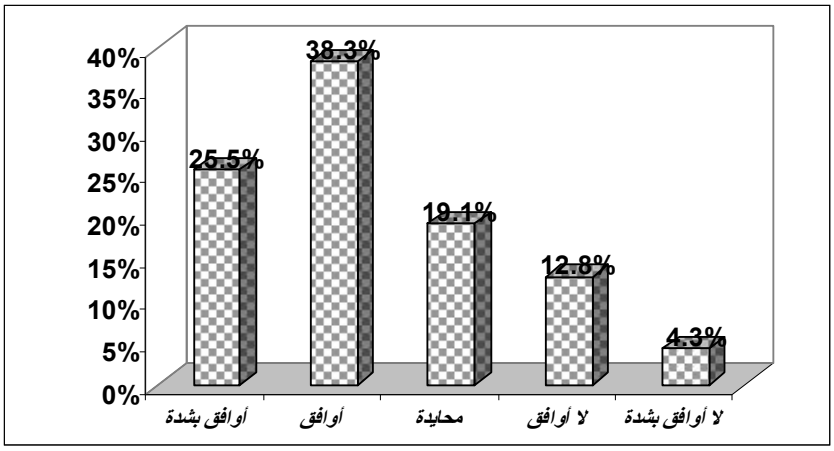

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (47/3/4) والشكل البياني رقم (32/3/4) فإن 25.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن السماح للبنوك بفتح أفرع لها دون الرجوع لبنك السودان المركزي يزيد من تعبئة المدخرات، و 38.3% منهم موافقون، بينما 19.1% محايدون ، و 12.8% لا يوافقون ، و 4.3% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (48/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
8. وجود معينات وبنيات تحتية للولايات تساهم في توسيع انتشار التمويل الاصغر.	35	51	9	–	1	94
	%35.1	%54.3	%9.6	–	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (33/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الثالثة

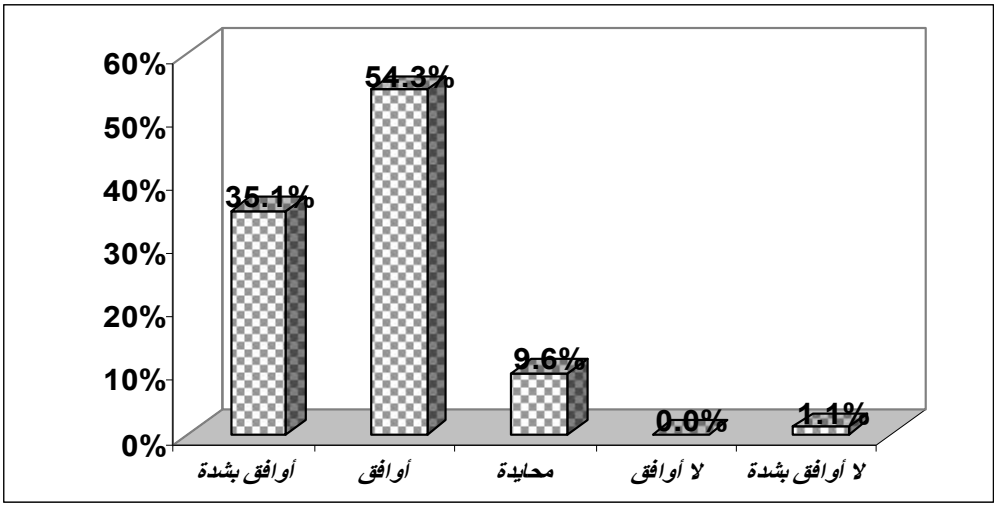

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم (48/3/4) والشكل البياني رقم (33/3/4) فإن 35.1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وجود معينات وبنيات تحتية للولايات تساهم في توسيع انتشار التمويل الاصغر ، و 54.3% منهم موافقون، بينما 9.6% محايدون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (49/3/4) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثالثة:

العبارات	الوسط الحسابي	انحر اف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. إنشاء وحده للتمويل الاصغر بالبنوك يساهم في تمويل الشريحة المستهدفة للتمويل.	4.4	0.7	80	3	0.02
2. لاستغلال النسبة المستهدفة لابد من وجود خدمات مصرفية الكترونية في جميع المدن والأرياف.	3.7	0.9	60.4	4	0.02
3. قيام مؤسسات التمويل الأصغر في كل ولايات السودان يساعد المصارف بتقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع.	4.3	0.5	52	2	0.04
4. تقديم حوافز من بنك السودان المركزي للمصارف التي تلتزم باستغلال بالنسبة المستهدفة تؤدى إلى استدامة التمويل .	4.2	0.7	55.6	3	0.01
5. أنشاء مصارف تمويل اصغر متخصصة توفر التمويل الاصغر للفئات المستهدفة	4.2	0.6	86.2	3	0.01
6. دعم برامج بناء القدرات للعاملين بالمصارف ذو أهمية لرفع كفاءة دورهم.	4.3	0.5	46.9	2	0.01
7. السماح للبنوك بفتح أفرع لها دون الرجوع لبنك السودان المركزي يزيد من تعبئه المدخرات	3.7	1.1	31.3	4	0.02
8. وجود معينات وبنيات تحتية للولايات تساهم في توسيع انتشار التمويل الاصغر.	4.2	0.7	66.5	3	0.02

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يلاحظ من الجدول رقم (49/3/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 1.1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

من هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها : الالتزام بتنفيذ اليات السياسة النقدية والتمويلية للتمويل الأصغر يؤدى إلى استغلال نسبه التمويل الأصغر مما يساعد في تحقيق التنمية المتوازنة .

نـص الفرضـية الرابعـة: تعد المشـروعات الصـغرى ضـرورة لمعالجـة الفقـر والبطالـه بـالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة

جدول رقم (50/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. قـدرة المشـروعات الصـغرى على التكيف في المناطق النائية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة.	39	52	–	3	–	94
	%41.5	%55.3	–	%3.2	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (34/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الرابعة

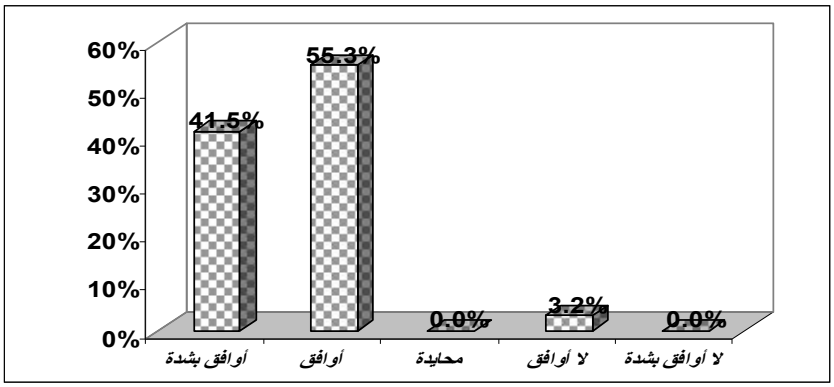

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (50/3/4) والشكل البياني رقم (34/3/4) فإن 41.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن قدرة المشروعات الصغرى على التكيف في المناطق النائية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة ، و 55.3% منهم موافقون، بينما 3.2% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (51/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. المشروعات الصغرى تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة	26	56	12	–	–	94
	%27.7	%59.6	%12.8	–	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (35/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة

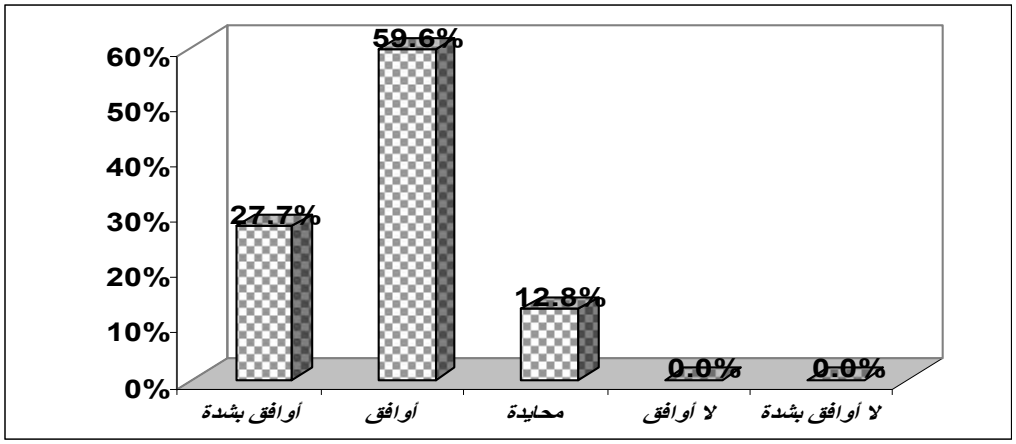

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (51/3/4) والشكل البياني رقم (35/3/4) فإن 27.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المشروعات الصغرى تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة ، و 59.6% منهم موافقون، بينما 12.8% محايدون.

جدول رقم (52/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. إنهـا تحقـق الاسـتخدام الأفضل للموارد المتاحة ومن خلالهـا يـتم الحصـول علـى اكبر قيمة مضافة.	22	59	10	3	–	94
	%23.4	%62.8	%10.6	%3.2	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (36/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة

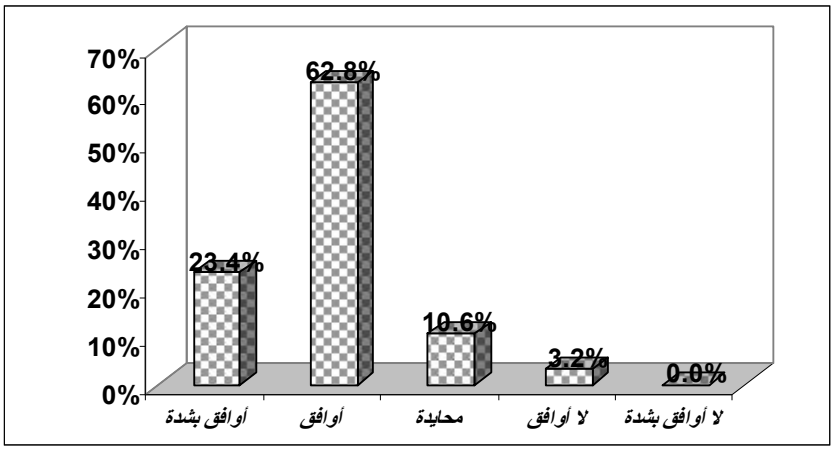

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم (52/3/4) والشكل البياني رقم (36/3/4) فإن 23.4% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المشروعات الصغرى تحقق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة ومن خلالها يتم الحصول على اكبر قيمة مضافة ، و 62.8% منهم موافقون، بينما 10.6%محايدون ، و 3.2% لا يوافقون.

جدول رقم (53/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. الضـــمان الشخصـــي والإعفاءات للتمويل الأصغر تساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح.	28	54	7	4	1	94
	%29.8	%57.4	%7.4	%4.3	%1.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (37/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة

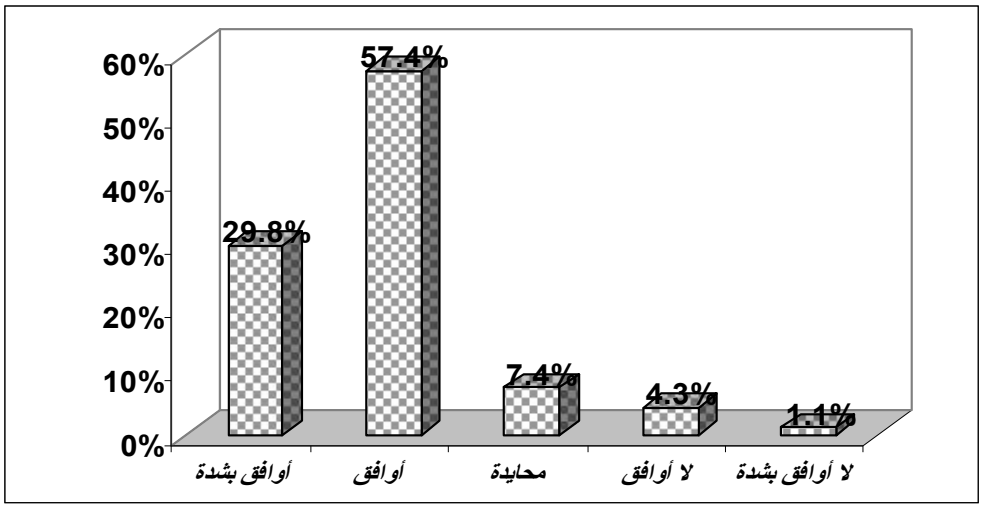

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (53/3/4) والشكل البياني رقم (37/3/4) فإن 29.8% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الضمان الشخصي والإعفاءات للتمويل الأصغر تساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح ، و 57.4% منهم موافقون ، بينما 7.4% محايدون ، و 4.3% لا يوافقون ، و 1.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم(54/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. تزيد المشروعات الصغرى معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة	43	47	4	–	–	94
	%45.7	%50	%4.3	–	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل رقم (38/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة

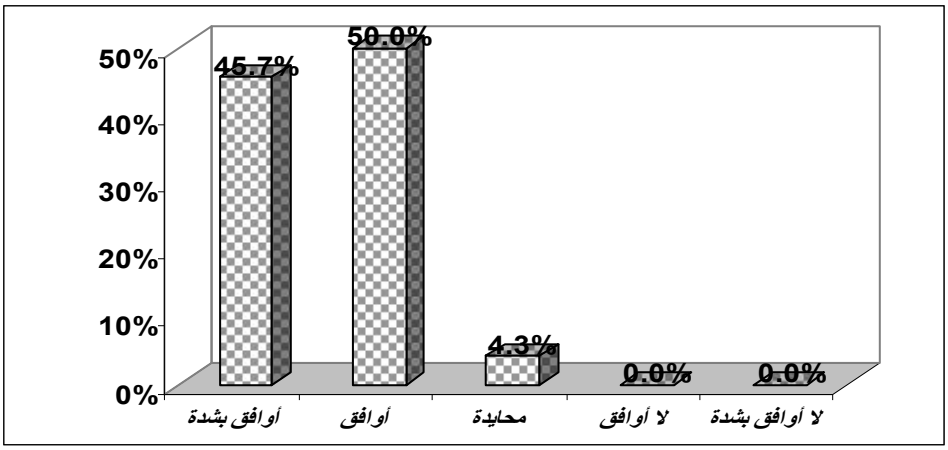

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يتضح من الجدول رقم (54/3/4) والشكل البياني رقم (38/3/4) فإن 45.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المشروعات الصغرى تزيد معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ، و 50% منهم موافقون ، بينما 4.3% محايدون .

جدول رقم (55/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. تهيئة الدولة لبيئة داعمة تساهم في انتشار المشروعات الصغرى	31	56	6	1	–	94
	%33	%59.6	%6.4	%1.1	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (39/3/4)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الرابعة

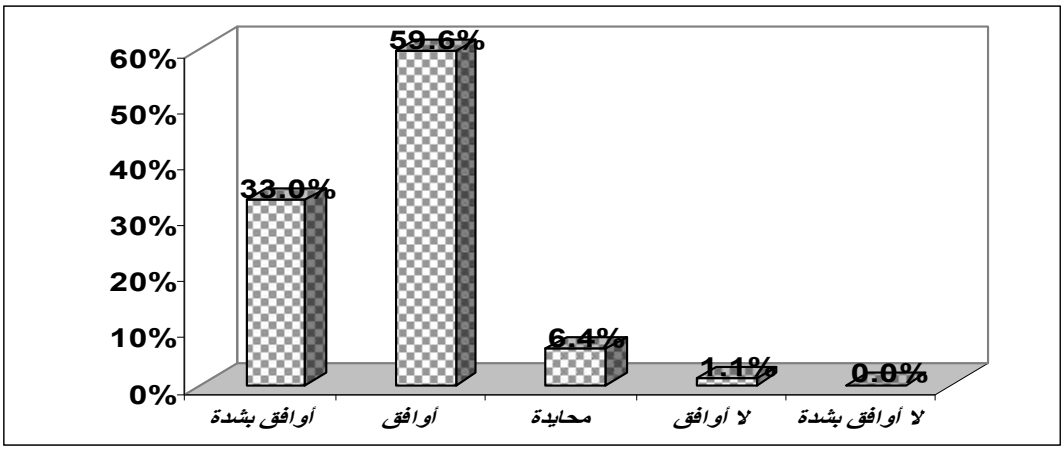

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (55/3/4) والشكل البياني رقم (39/3/4) فإن 33% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تهيئة الدولة لبيئة داعمة تساهم في انتشار المشروعات الصغرى ، و 59.6% منهم موافقون ، بينما 6.4% محايدون ، و 1.1% لا يوافقون.

جدول رقم (56/3/4)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
7. تقلل المشروعات الصغرى من اختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات وبالتالي توفير العملة الصعبة	24	49	16	3	2	94
	%25.5	%52.1	%17	%3.2	%2.1	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (40/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السابعة للفرضية الرابعة

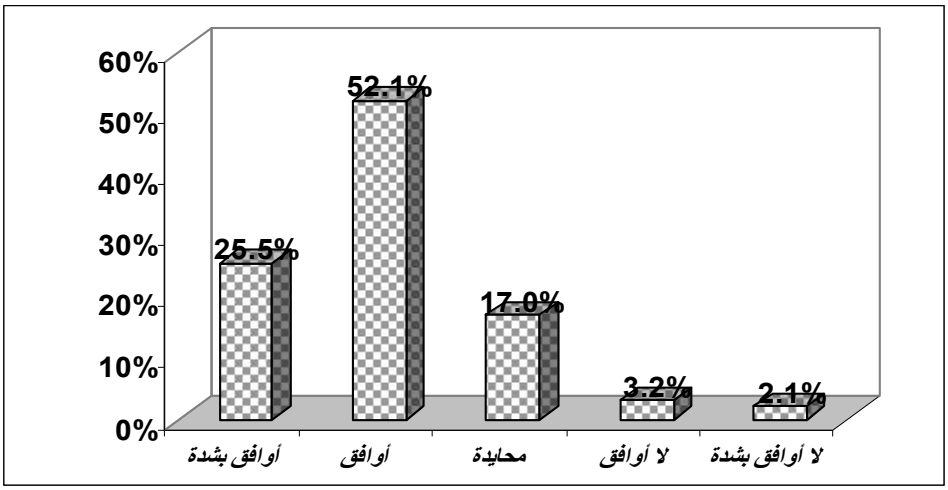

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

من الجدول رقم (56/3/4) والشكل البياني رقم (40/3/4) فإن 25.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المشروعات الصغرى تقلل من اختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات وبالتالي توفير العملة الصعبة ، و 52.1% منهم موافقون ، بينما 17% محايدون ، و 3.2% لا يوافقون ، و 2.1% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (57/3/4)

التكرارات لإجابات افراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
8. المساهمة في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين.	35	52	6	1	–	94
	%37.2	%55.3	%6.4	%1.1	–	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

شكل بياني رقم (41/3/4)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الرابعة

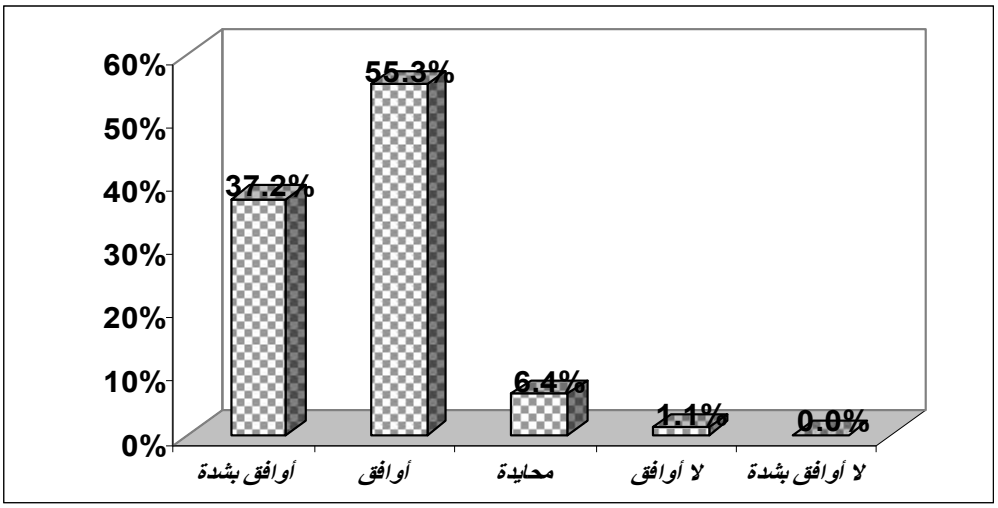

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

نلاحظ من الجدول رقم (57/3/4) والشكل البياني رقم (41/3/4) فإن 37.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على المساهمة في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين ، و 55.3% منهم موافقون ، بينما 6.4% محايدون ، و 1.1% لا يوافقون.

جدول رقم (58/3/4) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات السؤال الرابع:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. قدرة المشروعات الصغرى على التكيف في المناطق النائية مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة.	4.4	0.7	41	2	0.01
2. المشروعات الصغرى تساهم في تطوير المؤسسات الكبيرة.	4.1	0.6	32.3	2	0.01
3. إنها تحقق الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة ومن خلالها يتم الحصول على أكبر قيمة مضافة.	4.1	0.7	79.4	3	0.04
4. الضمان الشخص والإعفاءات للتمويل الأصغرتساهم في زيادة حجم التمويل الممنوح	4.1	0.8	106	4	0.04
5. تزيد المشروعات الصغرى معدل النمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة.	4.4	0.6	36	2	0.01
6. تهيئة الدولة لبيئة داعمة تساهم في إنتشار المشروعات الصغرى.	4.2	0.6	81.9	3	0.01
7. تقلل المشروعات الصغرى من إختلال ميزان المدفوعات بتقليل حجم الواردات وبالتالي توفير العملة الصعبة.	4.0	0.9	78.7	4	0.03
8. المساهمة في تحقيق عدالة التنمية الاجتماعية من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين.	4.3	0.6	74.8	3	0.04

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2013 م

يلاحظ من الجدول رقم (58/3/4) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.7 – 1.3) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءاً على هذا يمكن القول بأن : تعد المشروعات الصغرى ضرورة لمعالجة الفقر والبطالة بالمجتمع وبالتالي تحقق التنمية المتوازنة .

الخاتمة

هدف هذا البحث الى معرفة دور البنوك فى استدامة تمويلها للمشروعات الصغرى..اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي .لقد تم تصميم استبيان لجمع البيانات ثم تحليلها وفق النسب المئوية والمتوسطات الحسابية على عينة الدراسة التي بلغت

خمسة مصارف تم توزيع 100 استبيان رجع منها ستة .بلغت نسبه الاستجابة 94% وعلى ضوء التحليل الاحصائى يمكننا استخلاص بعض النتائج التي تهم متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية . سوف نوجزها فيما يلي :-

1-تدنى مساهمة البنوك السودانية فى توفير التمويل لهذه المشروعات الصغرى وفق النسبة المقررة من بنك السودان المركزي يرجع الى انخفاض العائد المتحقق من التمويل الاصغر وارتفاع تكاليف المتابعه والاشراف وكذلك مخاطر عدم استرداد التمويل الممنوح للعملاء .

2- قلة وتدنى قيمة الضمانات الازمة تؤثر سلبا على تمويل هذه المشروعات.

3- بالرغم من اهتمام بنك السودان بالتمويل الاصغر باصداره سياسات منظمة للتمويل الاصغر بزيادة النسب المقرر للتمويل الاصغر من 7% الى 12% اطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر الا اننا نلاحظ انخفاض نسبة التمويل المصرفى الفعلى الممنوح للتمويل الاصغر.

4-ارتفاع دور البنوك المتخصصة فى تمويل المشروعات الصغرى مقارنة بحجم التمويل الاصغر الكلى ممايؤكد قيام المصارف المتخصصه بدور فاعل فى تمويل التنمية الاجتماعية وبالتالى معالجة الفقر والبطالة.

5- قدرة المشروعات الصغرى على التكيف فى جميع المناطق مما يمكنها من الحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى المدن الكبرى وبالتالى تحقيق التنمية المتوازنة.

وكانت توصيات البحث كالاتى:-

1-لتشجيع المصارف على منح التمويل الأصغر وفق النسبة المحددة له يجب رفع نسبة عوائد التمويل الاصغر بحيث تغطى تكاليف المتابعة ومخاطر عدم السداد للتمويل. مع دعم الدولة لها من إعفاءات ضريبية وغيرها.

2- العمل على إدخال خدمات الضمان عن طريق شركات التامين وفقا لوثيقة التمويل الأصغر الشاملة بالإضافة الى قيام صناديق لضمان التمويل الاصغر من مال الدولة. مع عمل دراسة جدوى متكاملة وهى الضمان الاساسى لهذه المشروعات مع التركيز على القطاعات الانتاجية.

3- أهمية قيام مؤسسات تمويل اصغر بكل ولايات السودان بتقديم خدمات التمويل لقطاعات المجتمع ودعما للمصارف. وكذلك دعم وبناء قدرات العاملين فى المجالات الفنية والمعرفية فى التمويل والادارة لرفع كفاءة دورهم.

4- الترخيص لمصارف متخصصة للتمويل الاصغر مع وضع سياسات تمويلية تأخذ في الحسبان إعمال مبدءا الكفاءة والفعالية في الإنتاج ونقل التنمية الحقيقة إلى الريف. بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وا ٍهمال بقيه المناطق الأخرى.

5-على المصارف العمل على زيادة استقطاب والودائع المصرفية ذلك من خلال فتح فروع بموافقة مجالس الإدارات للمصارف في ضوء موجهات بنك السودان المركزي مع تبسيط وتسهيل الإجراءات المستندية عند فتح الحسابات بكل أنواعها. مع زيادة البنوك المتخصصة للتمويل الأصغر .مع التركيز على صيغة المشاركة لمالها من عدالة للبنك والعميل.

البحوث المستقبلية:

1-المشروعات الصغرى كاختيار استراتجي للتنمية الاقتصادية.

2-دور حاضنات الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى.

3-الاستثمار في المشروعات الصغرى والعائد الاجتماعي والاقتصادي.

قائمـة المصـادر والمـراجع

قائمة المصادر المراجع

القر أن الكريم

الكتب:

1- الزبيدى حمزه محمود ،ادارة المصارف استراتجية تعبئة الودائع وتقديم الخدمات ،مؤسسة الوراق للطباعة والنشر-عمان،2002.

2- سيد محمود الهوارى وسعيد توفيق عبيد ،الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمةالمنشاة القاهرة عين شمسن، ص 12- 1998 .

3- مصطفى محفوظ بوشامة،ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها،وآثارها ،جامعة سعد دحلب البليدة،2006.

4- عبدالرحمن بن عبدالعزيز مازى،حاضنات الاعمال اداة فعالة للنمو الاقتصادى،جريده الوطن الجزائرية العدد884 العام2013/3/2.

الرسائل الجامعية:

1-إدريس محمد عمر الحاج ،دور المؤسسات المالية فى تمويل المشروعات الصغيرة فى السودان رسالة دكتوراه غيره منشوره،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،2009

2-الصادق عيسى البشير عمر، بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير في ألمحاسبة والتمويل جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا الدراسات العليا،2011.

3-داليا عمر الأمين الحاج ، بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2009 .

4-محمد عثمان الامين محمد ، بحث تكميلى لنيل درجه الماجستير فى الدراسات المصرفيه جامعه السودان للعلوم للتكنولوجيا،2010

5محمد النور بابكر،النظام المحاسبى ودوره فى تمويل المشروعات الصغيرة .بحث لنيل درجة الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا،2010.

6-مريم على أنور عبدا لله، دور المشروعات الصغيرة في التنمية ألاقتصاديه، رسالة دكتوراه غير منشور، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا كليه الدراسات العليا،2008.

7-مشاعر عوض إدريس، بحث بعنوان أثر تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة في السودان، بحث ماجستير في الدراسات المصرفية جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا،2007.

8-مشيره الماحي على محمد ،التمويل الأصغر وأثره على فئات المجتمع المستهدفة ، دراسة حالة بنك امدرمان الوطني، بحث تكميلي درجه ماجستير منشور جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا،2012.

9-على محمد دياب، تمويل صغار المنتجين والحرفيين، دراسة مقارنه بين التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي السوداني والمقدم بواسطة برنامج الأمم المتحدة للترقية الحضرية، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا كليه الدراسات العليا ماجستير دراسات مصرفيه،2004

10-صديق محمد ادم ،بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير،فى المحاسبة والتمويل جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا،2010م.

الدوريات:

1-البنك الاهلى المصري ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم141 النشرة الاقتصادية ،العدد الرابع ،المجلد السابع القاهرة ص 74،2004.

2-اتحاد المصارف السودانية، مجلة المصارف .العدد الحادى والاربعون ص25 العام2012

3-سسلسه اصدارات الامانه العامة لاتحاد المصارف السودانى اصداره رقم3 .2013

4-محمد ناجى حسن خليفه، مؤتمر البطالة اسبابها ومعالجتها واثرها على المجتمع،جامعه سعد حلب.الجزائر،2006.

5- الملتقى الدولى لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية .الجزائر،جامعه حسيبه بن بوعلى 18/17/ابريل2006.

ثانيا : التقارير

1-بنك السودان المركزي ، إدارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان،2012.

2- وحدة التمويل الأصغر بنك السودان ، الدورة التدريبية الأولى بنك الأسرة ،2008.

3-أكاديمية السود أن للعلوم المصرفية والمالية – الحقيبة التدريبية الأولى صيغ التمويل المصرفي واليات تطبيقها على عملاء التمويل الأصغر في السودان ،2012.

4-الشبكة الفلسطينيه للاقراض الصغير ومتناهى الصغر ،الاقراض الصغير والمتناهى الصغر فى دعم التنمية الاقتصادية،2003.

5- مؤتمر الصناعات متناهية الصغر مابعد الاقراض ،الاسكندريه.22-23 ابريل2010.

منشورات:

1- مصرف الادخار للتنمية الاجتماعية منشور رقم(2012/1) منشور ادارة التمويل الاصغر والتنمية الاجتماعية.

مصادر من الانترنت

1-وحـده التمويـل الأصـغر ببنـك السـودان (published on microfinance unit(http:/www.mfu.gov.sd

2-بنك السودان المركزى
HHP WWW.CBOS.GOV.SD/SITESDEFAUET

3-التمويل الاصغر العربى
www.arabic.microfinancegateway.org/section/faq?phpses
http://sanabelnetwork.org/home/default.aspx

ملاحق